

أبحاث ومقالات في
الشريعة والفكر والحضارة

مجلة فصليّة

العدد الثامن - ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م



المجلس الإسلامي السوري
SURİYELİ İSLAM KONSEYİ | SYRIAN ISLAMIC COUNCIL



السُّنّة النّبويّةُ المطهَّرة

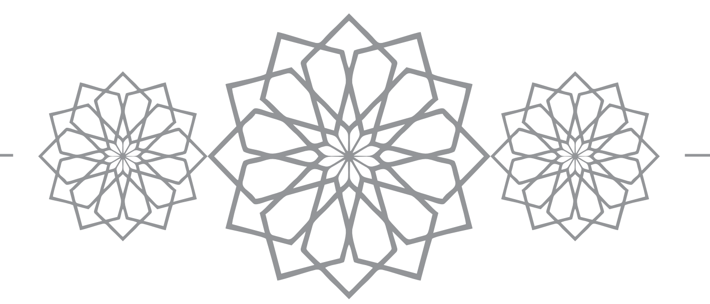
العدد الثامن ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م



جامع آية صوفيا - إسطنبول

البريد الإلكتروني للمجلة: jou@sy-sic.com

الفهـــــرس





كلمة رئيس التحرير

صدق النية وحده لا يكفي

د. عبد العزيز محمد الخلف

من أكبر المغالطات التي يغالط بها المبطِلون أنفسهم قبل غيرهم أن يظنوا أن صدق النيات وحده كافٍ في النجاة يوم القيامة، فيحسبون أن صدق نياتهم في تلمس طريق الحق والصواب شافعٌ لهم يوم القيامة ولو كانت النتائج التي توصلوا إليها مخالفة لما عليه أهل الإسلام وأكابر العلماء جيلًا بعد جيل.

وإن هذا الظن يعود إلى سوء تقديرهم للأمور، فكل علماء الأمة متفقون على أن أيَّ عملٍ أو قولٍ مردودٌ إلا بأمرين:

الأول: أن يكون العمل في ظاهره على موافقة السنة، وهذا الذي تضمنه حديث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي ترويه السيدة عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»[(١)].

والثاني: أن تكون النية صالحة بأن يقصد به وجه الله عَزَّوَجَلَّ، وذلك ما أكده حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»[(٢)] وفي ذلك يقول الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ –بعد أن تلا قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢]–: (إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابا ولم يكن خالصًا لم يقبل حتى يكون خالصًا وصوابًا، والخالص إذا كان لله عَزَّوَجَلَّ، والصواب إذا كان على السنة)[(٣)]، ودلَّ على هذا الذي قاله الفضيل قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

ولعلنا إذا قرأنا التاريخ وجدنا في طوائف المنتسبين إلى الإسلام من كان يتورع عن التقاط تمرةٍ يراها وسط الطريق ولا يتورع عن دماء بعض صحابة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ركونًا منهم إلى صدق نياتهم وإخلاصهم في بحثهم عن الحق بزعمهم، حتى إن قدوتهم الأول لم تعجبه قسمة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال له: (يا رسول الله اعدل)، فقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل! قد خبتُ وخسرتُ إن لم أكن أعدل»، فلما همَّ عمر بقتله قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دعه، فإن له أصحابًا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»[(٤)].

(١) البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور، حديث رقم (٢٦٩٧)، ومسلم، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، حديث رقم (١٧١٨).

(٢) البخاري، كتاب بدء الوحي، حديث رقم (١)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنما الأعمال بالنية»، حديث رقم (١٩٠٧).

(٣) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٢٢: ١/ ٧٢.

(٤) البخاري، في المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم (٣٤١٤)، ومسلم، في الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم رقم (١٠٦٤).

إنهم قومٌ عقولهم صغيرةٌ لكن نياتهم صادقة، فكانوا صُوَّامَ نهارٍ رهبانَ ليلٍ وقُوَّامَه، حتى إن النبي ﷺ أخبر بأن صلاة الصحابة وصيامهم قليلة أمام صلاة أولئك وصيامهم لكنهم أُتُوا من سوء الفهم.

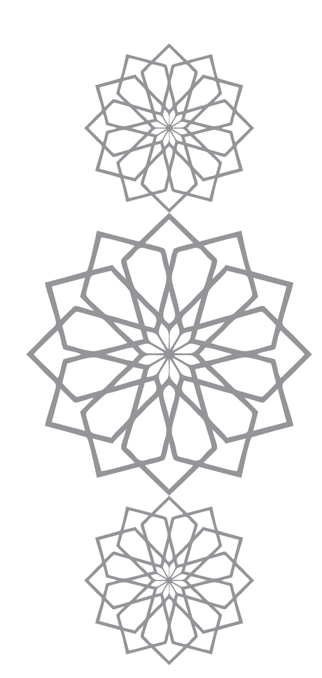
والغريب أن سوء الفهم هذا لم يعد قاصرًا على الجهلة بل تعداهم ليصل إلى من ينسبون أنفسهم إلى العلم وأهله، فتجد أحدهم يُقدِّم كل بحث له يَعرِفُ أن نتائجه تخالف العلماء المحققين بأنه ينطلق من نية صادقة ولا يبغي من وراء عمله دنيا يصيبها أو شهرة يحصلها، إنما هي الغيرة على الدين، ثم إذا ما دققت في عمله وجدته بعيدًا عن المنهج العلمي الرصين، فلا هو امتلك أدوات البحث ووسائله، ولا هو تجرد عن الأحكام المسبقة التي استبطنها قبل أن يشرع ببحثه، ولا هو انفك عن انطباعاته وذوقياته، ولا حجة لهم في ميدان العلم سوى ما يذكرونه من صدق نياتهم فيما يصلون إليه بمناهج فاسدة وأدوات قاصرة.

وقد وُجد من أولئك القوم في زماننا من جعلوا الحديث عن السنة وانتقاد جهود المحدثين والعَيْب على مناهج المتقدمين ديدنًا لهم حتى يكاد يُخيَّل لمن يقرأ كلامهم أن علماء الحديث الأوائل كانوا بلا عقول فرَوَوا لنا الغث والسمين، وأن كل تلك الجهود العظيمة التي بذلوها والأموال التي أنفقوها والأوقات التي أهدروها كانت في غير ما يجب أن تنفَق فيه، فالمحدثون –بزعم هؤلاء المجترئين– قومٌ أفنوا أعمارهم في البحث الذي لا ينتج معرفة.



والواقع أن كثيرًا من المنتقدين لا يحسنون تخريج مسألة أو فهم قولٍ لأولئك العلماء الأوائل، مكتفين فيما يخوضون فيه من العلم بصدق نياتهم في الدفاع عن سنة النبي ﷺ وتنقيتها من الدخيل والمصنوع والمكذوب والإسرائيلي بزعمهم.

إن هؤلاء أحوج ما يكونون إلى أن يعودوا إلى أنفسهم فيصلحوها؛ ليدركوا –إن أخلصوا– أنهم أخطؤوا الطريق.





إضاءات حول جهود العلماء في تصنيف التصرفات النبوية

د. مجدي قويدر

عضو هيئة علماء فلسطين في الخارج
ومدير تحرير مجلة المرقاة



إن دراسة التصرفات النبوية تحظى في وقتنا المعاصر باهتمام علمي متزايد تصنيفًا وتأليفًا وحوارًا ونقاشًا لما لتصرفات النبي ﷺ من مكانة عظيمة ومنزلة مرموقة، فهي تشكل مجموع أقوال وأفعال وتقريرات الرسول صلى الله وعليه وسلم المبلغ عن الله، النموذج الإنساني الأمثل للرسالة، فهو القدوة في الفهم وتنزيل الأحكام؛ ولهذا كان لمعرفة تصرفاته وفهمها والتمييز بين مقاماتها أهمية كبيرة في توجيه الفهم للتشريع، وضبط عملية الاجتهاد في الأدلة الجزئية، وترشيده في ضوء التمييز بين مقامات التصرفات النبوية، وتسديد تنزيله لمعالجة المستجدات والوقائع المختلفة، وفي هذا البحث محاولة لتتبع جهود العلماء في التصنيف والتأليف وعنايتهم بالتصرفات النبوية، وتطورات البحث في هذا العلم، وتسليط للأضواء على جهودهم المعطاءة وآرائهم البناءة من خلال مبحثين اثنين، الأول: مفهوم التصرفات النبوية وتطور التصنيف فيها، والثاني: دلالات واستنتاجات من جهود العلماء في تصنيف التصرفات.

المبحث الأول: مفهوم التصرفات النبوية وتطور التصنيف فيها

خصصت هذا المبحث للحديث عن مفهوم التصرفات النبوية لغة واصطلاحًا، ثم أرصد أهم مراحل التطور التاريخي لجهود العلماء في التصنيف والتأليف فيها في مطلبين:

المطلب الأول: التصرّفات النبوية لغة واصطلاحًا

أولًا: التصرفات لغة

صرف: الصَّرْفُ رَدُّ الشيءِ عن وجهِهِ، صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفًا فانْصَرَفَ، وصارَفَ نفْسَه عنِ الشيءِ صَرفَها عنه؛ ومنه التَّصَرُّفُ في الأمورِ، يقال إنّه يتصرَّف في الأُمور، وصَرَّفْت الرجل في أَمْري تَصْريفًا فتَصَرَّفَ فيه واصْطَرَفَ، وتصرَّف الشَّخصُ: سَلَكَ سلوكًا معيَّنًا، وصرَّف الأشياءَ: نقلها، بدَّلها، وجَّهها[١].

ثانيًا: التصرّفات النبويّة اصطلاحًا

عُرفت التصرفات النبوية بتعريفات عديدة أذكر أهم ما وقفت عليه فيما يلي:

التعريف الأول: عموم ما صدر منه ﷺ من تدابير وأمور عملية من قول أو فعل أو تقرير سواء كانت للاقتداء أو لم تكن، وسواء كانت في أمور الدين أو الدنيا[٢].

التعريف الثاني: عموم التدابير القوليّة والفعليّة والتقريريّة التي صدرت عنه ﷺ، سواء كانت في

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف القاهرة، ٤/ ٢٤٣٤.

(٢) العثماني، سعد الدين – تصرفات الرسول ﷺ بالإمامة، ص٨.

الدين أو الدنيا، وسواء قصد منها التشريع أو لم يقصد[1].

التعريف الثالث: كل ما صدر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أمور عملية بوصفه رسولا ومبشرًا من أقوال أو أفعال أو إقرارات للتأسي به واتباعه أو لعدمه[2].

ويلاحظ أن هذه التعريفات اتفقت على أن التصرفات تشمل القولية والفعلية والتقريرية، وهذا متّفق مع تعريف السنة النبوية، بالإضافة إلى أنها أشارت إلى تقسيم التصرفات النبوية قسمين؛ الأول: ما صدر للتشريع والاقتداء، والثاني: ما لم يقصد به التشريع والاتباع.

المطلب الثاني: جهود العلماء في تصنيف التصرفات النبوية

إن بذور هذا العلم مبثوثة في كتب الأعلام، ضاربة بجذورها في أعماق فهمهم للشريعة، حيث كبر ونمى وتطور على أيدي فقهاء مختلف المذاهب، وأسهموا في تأصيله عبر مراحل متعددة، واعتنوا به عناية كبيرة، وعلى أساس التمييز بين التصرفات النبوية فهموا أحاديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد نهل علماء عصرنا الذين كتبوا في تصنيف التصرفات النبوية من فقههم، وعلى قواعدهم المتينة أقيم البناء، وفي هذا المطلب رصد لتطور التأليف والتصنيف في هذه القضية عند أسلافنا.

جهود ابن قتيبة في تصنيف التصرفات النبوية:

يعد ابن قتيبة أول من نبه لمعرفة الحال التي يصدر عنها فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعرض في كتابه (تأويل مختلف الحديث) مسألة التميز بين التصرفات النبوية، وقسم السنة ثلاثة أقسام:

القسم الأول: (سنة أتاه بها جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الله تعالى كقوله: «لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها»[3]، و«يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»[4]، و«الدية على العاقلة»[5] وأشباه هذه من الأصول..)[6] فالسنة هنا هي التشريعات التي وردت في السنة ولم ترد في القرآن الكريم، وقد عدها الفقهاء القدامى خاصة أحكاما مستزادة عن القرآن، وهي وحي من الله، وابن قتيبة عدَّ هذه التشريعات وحيا غير متلو، فهي تشريع للأمة عامة.

وخالف بعض الفقهاء في هذه المسألة، وقالوا إن هذه التشريعات ليست مستزادة عن القرآن بل تضمنها الكتاب واحتوى عليها فهي منبثقة عنه إما بطريق الاجتهاد أو القياس، ومال إلى هذا الإمام الشاطبي في الموافقات، أما من المعاصرين فأخذ به الخضري وأبو زهرة والقرضاوي، وأما مصطفى السباعي فقد عدَّه خلافًا لفظيًّا.

القسم الثاني: (سنة أباح الله له أن يسنَّها وأمره باستعمال رأيه فيها، فله أن يترخص فيها لمن يشاء على حسب العلة والعذر كتحريمه الحرير على الرجال وإذنه لعبد الرحمن بن عوف فيه لعلة كانت به، وكقوله في مكة «لا يختلى خلاها ولا يعضد شجرها» فقال العباس بن عبد المطلب: يا رسول الله، إلَّا الإذخر فإنه لبيوتنا؟ فقال: «إلا

(١) التصرفات النبوية على موقع رؤية بيديا، تاريخ الزيارة:٣١/ ٥/ ٢٠٢٠م، http://www.roayapedia.org

(٢) عبد السلام زهير: أثر معرفة التصرفات النبوية في التعامل مع الحديث فقها وتنزيلاً، ص٣١.

(٣) مسلم (ابن الحجاج)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، ح١٤٠٨، ج٢،ص١٠٢٩.

(٤) صحيح مسلم، ح١٤٥٠،ج٢، ص١٠٧٣.

(٥) أخرجه الترمذي: السنن، باب ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها، ح٢١١٠، ج٣، ص٤٩٧. وأخرجه ابن ماجه: السنن، كتاب الديات، باب الدية على العاقلة فإن لم يكن عاقلة ففي بيت المال، ح٢٣٦٦، ج٢، ص٨٧٩. وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، باب توريث المرأة من دية زوجها،ح٦٣٢٩، ج٦، ص١١٩.

(٦) ابن قتيبة: (عبد الله بن مسلم)، تأويل مختلف الحديث، مؤسسة الإشراق للنشر، ط٢ – ١٩٩٩م، ص٢٨٣.

الإذخر»[١]، ومنه نهي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث وعن زيارة القبور وغيرها)[٢].

فقد استنتج ابن قتيبة أن الله عَزَّ وَجَلَّ قد ترك مساحة للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للاجتهاد فيها، فيطلق لمن يشاء ويحظر عمن يشاء. قال ابن قتيبة: (فهذه الأشياء تدلك على أن الله عَزَّ وَجَلَّ أطلق له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يحظر وأن يطلق بعد أن حظر لمن شاء. ولو كان ذلك لا يجوز له في هذه الأمور لتوقف عنها كما توقف حين سئل عن الكلالة)[٣].

القسم الثالث: (ما سنَّه لنا تأديبًا، فإن نحن فعلناه كانت الفضيلة في ذلك، وإن نحن تركناه فلا جناح علينا إن شاء الله)[٤]، ومعنى هذا أنه إرشاد لأمته للأفضل والأحسن.

جهود ابن حزم في تصنيف التصرفات النبوية:

عُرف الإمام ابن حزم بين العلماء بتقسيمه المشهور لأحوال النبي وتصرفاته إلى أمور الدين وأمور الدنيا:

١- **أمور الدين**: وهي في مجموع كلامه كلها وحي لا سبيل ولا مدخل لاجتهاد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها، يقول: (فصح أن كلام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كله في الدين وحي من عند الله عَزَّ وَجَلَّ لا شك في ذلك، ولا خلاف بين أحد من أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل)[٥] ويؤكد أن السنة في الدين لا يجوز فيها الغلط: (فإنه لا يشك أحد من المسلمين قطعا في أن كل ما علمه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمته من شرائع الدين واجبها وحرامها ومباحها فإنها سنة الله تعالى)[٦].

وابن حزم رَحِمَهُ اللهُ ينطلق في تحريره للمسائل العلمية من أصوله الخاصة التي عُرف بها، وهي التمسك بظواهر ألفاظ النصوص، وعدم قوله باجتهاد الرسول في الشرعيات، ورفضه القياس مصدرا للتشريع كما هو معتمد مذهبه.

٢- **أمور الدنيا ومكايد الحروب**، ما لم يتقدم نهي عن شيء من ذلك فقد أباح الله للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التصرف فيها كيف شاء، وترك للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يدبر كل ذلك على حسب ما يراه صلاحا، فإن شاء الله تعالى إقراره عليه أقره وإن شاء إحداث منع له منعه، ومن أمثلة ذلك قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تأبير النخل «أنتم أعلم بأمور دنياكم» قال ابن حزم: (فهذا بيان جلي مع صحة سنده في الفرق بين الرأي في أمر الدنيا والدين، وأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يقول الدين إلا من عند الله تعالى، وأن سائر ما يقول فيه برأيه ممكن فيه أن يشار عليه بغيره فيأخذ عَلَيْهِ السَّلَامُ به لأن كل ذلك مباح مطلق له، وأننا أبصر منه بأمور الدنيا التي لا خير معها إلا في الأقل، وهو أعلم منا بأمر الله تعالى وبأمر الدين المؤدي إلى الخير الحقيقي)[٧].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر، ح: ١٣٤٩.

(٢) من أمثلة هذا النوع ذكر ابن قتيبة جملة من الأحاديث النبوية: (وقال في العمرة: «ولو استقبلت من أمري ما استدبرت، لأهللت بعمرة». أو قال في صلاة العشاء: «لولا أن أشق على أمتي لجعلت وقت هذه الصلاة هذا الحين» ثم قال: «إني نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث، ثم بدا لي أن الناس يتحفون ضيفهم ويحتبسون لغائبهم، فكلوا وأمسكوا ما شئتم» وقال: «ونهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها ولا تقولوا هجرًا؛ فإنه بدا لي أنه يرق القلوب، ونهيتكم عن النبيذ في الظروف، فاشربوا ولا تشربوا مسكرا»، وقال: (دخل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حائط رجل من الأنصار، فرأى رجلًا معه نبيذ في نقير، فقال: «أهرقه». فقال الرجل: (أو تأذن لي أن أشربه ثم لا أعود؟) فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اشربه ولا تعد».

(٣) ابن قتيبة- تأويل مختلف الحديث، ص٢٨٦.

(٤) ابن قتيبة- تأويل مختلف الحديث، ص٢٨٧.

(٥) ابن حزم الظاهري- الإحكام في أصول الأحكام، ١/ ١١٤.

(٦) ابن حزم الظاهري- الإحكام في أصول الأحكام، ١/ ١٢٠.

(٧) ابن حزم الظاهري- الإحكام في أصول الأحكام، ٥/ ١٢٨-١٢٩.

جهود القاضي عياض في تصنيف التصرفات النبوية:

تحدث القاضي عياض في كتابه (الشفا بتعريف حقوق المصطفى) عن التصرفات النبوية في الْقِسْمِ الثَّالِثِ: (فِيمَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ ﷺ وَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِ وَمَا يَمْتَنِعُ وَيَصِحُّ مِنَ الْأُمُورِ الْبَشَرِيَّةِ أَنْ يضاف إليه)[1]، وقد قسم تصرفات النبي ﷺ قسمين: ما يختص بالأمور الدينية، وما يختص بالأمور الدنيوية والعوارض البشرية:

الأمور الدينية: تصرفاته التي هو فيها معصوم عصمة تامة، وقسمها إلى نوعين:

الأولى: أحكام وأخبار المعاد وغيرهما مما أوحي إليه به، يقول عنها: (لا يجوز عليه خلف في القول في إبلاغ الشريعة والإعلام بما أخبر به عن ربه وما أوحاه إليه من وحيه لا على وجه العمد ولا على غير عمد، ولا في حالي الرضى والسخط والصحة والمرض)[2].

الثاني: ما ليس سبيله سبيل البلاغ (من الأخبار التي لا مستند لها إلى الأحكام ولا أخبار المعاد ولا تضاف إلى وحي) فهذه أخبار يجب تنزيه الرسول فيها عن الكذب، فإنه لا يقع منه (لا عمدًا ولا سهوًا ولا غلطًا، وهو معصوم من ذلك في حال رضاه وفي سخطه وجده ومزحه وصحته ومرضه)[3].

فمدار كلام القاضي عياض هو تأكيد عصمته ﷺ فيما يبلغه عن الله أولًا، وعصمته عن الكذب في جميع أخباره ولو لم تكن وحيا أو شرعا لأن خلاف ذلك سيؤدي إلى الشك في الرسالة النبوية.

٢- **الأمور الدنيوية والعوارض البشرية**، وهي تصرفاته التي هو ليس فيها معصومًا عصمة تامة، والتي هو فيها ليس بتارك للصواب وإنما هو تارك للأولى، وذلك تنزيها له عن تصنيف تصرفاته بين الخطأ والصواب، ويمكن أن أسمي عصمته هنا عصمة نسبية لا تامة، وتنقسم إلى عدة أنواع:

أ- التغيرات والآفات الجسمية، فالرسول ﷺ فيها مثل غيره من البشر، فيجوز عليه من الآلام والأسقام والعوارض ما يجوز على سائر البشر، وهذا كله ليس بنقيصة فيه، وأما باطنه -وهو الأهم والأساس- فلا يجوز عليه ما يخل به.

ب- ما يعتقده ﷺ في أمور الدنيا، فقد يعتقد الشيء على وجه ويظهر خلافه، وهذا بخلاف أمور الشرع، يقول القاضي عياض: (فَمِثْلُ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا الَّتِي لَا مَدْخَلَ فِيهَا لِعِلْمِ دِيَانَةٍ وَلَا اعتقادها ولا تعليمها يجوز عليه فيها مَا ذَكَرْنَاهُ...؛ إِذْ لَيْسَ فِي هَذَا كُلِّهِ نَقِيصَةٌ وَلَا مَحطَّةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ أُمُورٌ اعْتِيَادِيَّةٌ يَعْرِفُهَا مَنْ جَرَّبَهَا وَجَعَلَهَا هَمَّهُ وَشَغَلَ نَفْسَهُ بِهَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَشْحُونُ الْقَلْبِ بِمَعْرِفَةِ الرُّبُوبِيَّةِ، مَلْآنُ الْجَوَانِحِ بِعُلُومِ الشَّرِيعَةِ، قصيد الْبَالِ بِمَصَالِحِ الْأُمَّةِ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ، وَلَكِنْ هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ وَيَجُوزُ فِي النادر وفيما سَبِيلُهُ التَّدْقِيقُ فِي حِرَاسَةِ الدُّنْيَا وَاسْتِثْمَارِهَا، لَا في الكثير المؤذن بالعلة والغفلة)[4].

ج- وأما ما يعتقده من أُمُورِ أَحكَامِ الْبَشَرِ الْجَارِيَةِ عَلَى يَدَيْهِ وَقَضَايَاهُمْ، وَمَعْرِفَةِ الْمُحِقِّ مِنَ الْمُبْطِلِ وَعِلْمِ الْمُصْلِحِ مِنَ الْمُفْسِدِ فَبِهَذِهِ السَّبِيلِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوٍ مِمَّا أَسْمَعُ،

(١) القاضي عياض- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفيحاء عمان، ١٤٠٧هـ،١/ ٣٥.

(٢) المصدر السابق، ٢/ ٢٨٦.

(٣) المرجع نفسه، ٢/ ٣١١.

(٤) المصدر نفسه، ٢/ ٤١٨.

فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ بِشَيْءٍ فَلَا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قطعة من النار»[١].

هذا والإمام عياض حشد أدلة كثيرة على تقسيماته منها: تركُ النبي ﷺ قَتْلَ الْمُنَافِقِينَ وَهُوَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَمْرِهِمْ مُؤَالَفَةً لِغَيْرِهِمْ، ورعايةً للمؤمنين من قرابته، وَكَرَاهَةً لِأَنْ يَقُولَ النَّاسُ: «إِنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»[٢]، وَتَرْكُهُ بِنَاءَ الكعبة على قواعد إبراهيم مراعاةً لقلوب قريش وتعظيمهم لتغيّرها، وحذارًا مِنْ نِفَارِ قُلُوبِهِمْ لِذَلِكَ وَتَحْرِيكِ مُتَقَدِّمِ عَدَاوَتِهِمْ للدين وأهله، فَقَالَ لِعَائِشَةَ: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهُدِمَ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ»[٣].

جهود الإمام العز بن عبد السلام في تصنيف التصرفات النبوية:

يعد الإمام العز بن عبد السلام أول من صاغ عبارة التصرف بالإمامة في كتابه (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) غير أنه لم يتوسع في تصنيف التصرفات فأشار إلى ثلاثة مقامات للتصرفات النبوية، وهي: الفتيا والحكم والإمامة العظمى، فقال: (فمِن هذا تصرفُ رسول الله ﷺ بالفتيا والحكم والإمامة العظمى، فإنه إمام الأئمة، فإذا صدر منه تصرف حمل على أغلب تصرفاته وهو الفتيا ما لم يدل دليل على خلافه، وله أمثلة أحدها قوله ﷺ لهند امرأة أبي سفيان لما شكَت إليه إمساك أبي سفيان وشحَّه: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» احتمل أن يكون فتيا، واحتمل أن يكون حكما، فمنهم من جعله حكما والأصح أنه فتيا لأن فتياه ﷺ أغلب من أحكامه، ولأن الواقعة لم تستوف شروط القضاء.

المثال الثاني: قوله ﷺ: «من قتل قتيلا فله سلبه» محمول على الفتيا لأنه أغلب من تصرفه بالقضاء وبالإمامة العظمى.

المثال الثالث: قوله ﷺ: «من أحيا أرضا ميتة فهي له» حمله أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ على التصرف بالإمامة العظمى لأنه لا يجوز إلا بإذن الإمام، وحمله الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على التصرف بالفتيا لأنه الغالب عليه[٤].

ولعل الإمام القرافي تلقف الفكرة والتسمية من شيخه العز بن عبد السلام وطورها وأضاف إليها مبتكرا ومبدعا لأنه كان متأثرا بشيخه ومنهجه في التفكير والاجتهاد، وقد عبَّر عن ذلك بدقة عبد الفتاح أبو غدة في مقدمته لكتاب الإحكام فقال: (وقد لازَمَ الشيخَ عزَّ الدين بنَ عبد السلام وأخَذَ عنه أكثر فنونه، واقتبَسَ منه العقليةَ العلمية والفكرَ الحُرَّ المتزنَ المستنير، وكان الشيخ عز الدين قَدِمَ من الشام إلى مصر سنة ٦٣٩هـ، وكان القرافي حينذاك في مطلع شبابه يبلغ من العمر نحو ١٥ عامًا، فلازمه حتى وفاته سنة ٦٦٠هـ نحوَ عشرين سنة، وقد مَلَك الشيخُ عليه قلبَه ولُبَّه بغزارة علمه وثقابة ذهنه، ومتانة دينه وقوة شخصيته، وبسالته في نُصرة الحق وكريم تواضعه وورعه وفضله، فألقى القرافيُّ إليه بالمقاليد، ونَهَل منه وعَلَّ، وأكثر النقلَ والحديثَ عنه في كتبه، وأثنى عليه في كل مناسبة في مواضع كثيرة من تآليفه ثناءَ المرتوي من منهله والعابِّ من بحر علمه الغزير النَّمِير)[٥].

(١) صحيح البخاري، كتاب الأحكام: باب موعظة الإمام، ح٧١٦٩.

(٢) المصدر السابق، ح٤٩٠٧.

(٣) المرجع نفسه، ح١٥٨٦.

(٤) ابن عبد السلام، عبد العزيز- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار المعارف بيروت، ٢/ ١٢١.

(٥) أبو غدة، عبد الفتاح- مقدمة كتاب القرافي الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، مكتب المطبوعات، سورية، ١٩٩٥م، ص٢٢-٢٣.

جهود الإمام القرافي في تصنيف التصرفات النبوية:

يُعد الإمام القرافي الأكثر إبداعًا وابتكارًا من بين العلماء الذين كتبوا في تصنيف التصرفات النبوية في كتابه (الفروق) فمن ذلك: (الفرق السادس والثلاثون بين قاعدة تصرفه ﷺ بالقضاء وبين قاعدة تصرفه بالفتوى وهي التبليغ وبين قاعدة تصرفه بالإمامة): (اعلم أن رسول الله ﷺ هو الإمام الأعظم والقاضي الأحكم والمفتي الأعلم، فهو ﷺ إمام الأئمة وقاضي القضاة وعالم العلماء، فجميع المناصب الدينية فوضها الله تعالى إليه في رسالته، وهو أعظم من كل من تولى منصبا منها في ذلك المنصب إلى يوم القيامة، فما من منصب ديني إلا وهو متصف به في أعلى رتبة)[١].

وخص القرافي الموضوع بالدَّرْس في كتابه المسمى (الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام) وفصل الأمر بشكل دقيق وفهم عميق، وضبط الفرق بين تصرفاته ﷺ، وعد منها أربعة أنواع وهي: (التصرف بالتبليغ، التصرف بالفتوى، التصرف بالقضاء، والتصرف بالإمامة)[٢]، وقد اعتبر القرافي ذلك قانونا ساريا في كل ما يرد على الناظر من نصوص النبي ﷺ فقال: (وعلى هذا القانون وهذه الفروق يتخرج ما يرد عليك من هذا الباب من تصرفاته ﷺ، فتأمل ذلك فهو من الأصول الشرعية)[٣].

جهود السبكيّين في تصنيف التصرفات النبوية:

قال عبد الكافي السبكي وتاج الدين السبكي: (فِعل النبي ﷺ على أقسام:

الأول: أن يدل آخَر أو قرينة معه على أنه لوجوب كقوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وقوله: «خذوا عني مناسككم»[٣] فإن هذين الحديثين يدلان على وجوب اتباعه في أفعال الصلاة وأفعال الحج إلا ما خصه الدليل، والقول في هذا القسم متضح؛ فإنه على حسب ما يقوم الدليل والقرينة عليه وفاقًا.

الثاني: فعله بيانًا لشيء نحو قطعه يد السارق من الكوع إذ فعله بيانًا لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة:٣٨].

الثالث: ما عرف بالقرينة أنه للإباحة كالأفعال الجبلية نحو القيام والقعود والأكل والشرب وغير ذلك، وأمره واضح إلا أن التأسي مستحب وقد كان ابن عمر تبركا بآثاره الظاهرة يجر خطام ناقته حتى يبركها في موضع بركت فيه ناقة النبي ومواطن نعاله الشريفة.

الرابع: ما عرف أنه مخصوص به كالضحى والأضحى.

الخامس: ما عرف أنه غير مخصوص به كأكثر التكاليف، فهذه الأقسام كلها ليس فيها شيء من الخلاف وأمرها واضح.

السادس: ما يخرج عن جميع ما ذكرناه إلا أن قصد القربة ظاهر فيه، فهذا ليس أيضًا مجردًا من كل وجه.

السابع: ما لم يظهر فيه قصد القربة بل كان مجردا مطلقا؛ فهذا أمر دائر بين الوجوب والندب والإباحة)[٤].

---

(١) القرافي- الفروق، ١/ ٢٠٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) القرافي- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، ص١٩٩.

(٤) السبكي تاج الدين وَعلي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي، دار الكتب العلمية،

جهود ولي الله الدهلوي في تصنيف التصرفات النبوية:

توقف الإبداع في تصنيف التصرفات النبوية بعد الإمام عياض والإمام القرافي، إذ لم تبرز إضافات مهمة على ما كتبوه، واكتفى من بعدهم بترديد كلامهما في الحديث عن أفعال الرسول ﷺ، واستمر الركود إلى أن صنف العالم الهندي شاه ولي الله الدهلوي كتابه حجة الله البالغة، وضمنه الحديث عن التصرفات النبوية، فقال: (اعلم أن ما روي عن النبي ﷺ ودون في كتب الحديث على قسمين: **أحدهما** ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة، وفيه قوله تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ وهو أنواع:

– علوم المعاد وعجائب الملكوت، وهذا كله مستند إلى الوحي، ولا دخل للاجتهاد فيه.

– شرائع للعبادات والارتفاقات، فاجتهاده ﷺ بمنزلة الوحي لأن الله تعالى عصمه من أن يتقرر رأيه على الخطأ.

– حِكَم مرسلة ومصالح مطلقة لم يوقتها، ولم يبين حدودها كبيان الأخلاق الصالحة وأضدادها، ومستندها غالبا الاجتهاد.

– فضائل الأعمال ومناقب العمال، ورأى أن بعضها مستند إلى الوحي وبعضها إلى الاجتهاد.

وثانيهما: ما ليس من باب تبليغ الرسالة، وفيه قوله ﷺ: «إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر» وقوله ﷺ في قصة تأبير النخل: «فإني إنما ظننت ظنا، ولا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئا، فخذوا به، فإني لم أكذب على الله» ومنه الطب، ومنه باب قوله ﷺ «عليكم بالأدهم الأقرح»، ومستنده التجربة.

ومنه ما فعله النبي ﷺ على سبيل العادة دون العبادة وبحسب الاتفاق دون القصد، ومنه ما ذكره كما كان يذكره قومه كحديث أم زرع وحديث خرافة، ومنه قول زيد بن ثابت حيث دخل عليه نفر، فقالوا له حدثنا أحاديث رسول الله ﷺ قال: (كنت جاره، فكان إذا نزل عليه الوحي بعث إلي، فكتبته له، فكان إذا ذكرنا الدنيا ذكرها معنا، وإذا ذكرنا الآخرة ذكرها معنا، وإذا ذكرنا الطعام ذكره معنا، فكل هذا أحدثكم عن رسول الله ﷺ).

ومنه ما قصد به مصلحة جزئية يومئذ وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة، وذلك مثل ما يأمر به الخليفة من تعبئة الجيوش وتعيين الشعار، وهو قول عمر رضي الله عنه: (ما لنا وللرمل؟ كنا نتراءى به قومًا قد أهلكهم الله)، ثم خشي أن يكون له سبب آخر. وقد حُمل كثيرٌ من الأحكام عليه كقوله ﷺ: «من قتل قتيلا فله سلبه»، ومنه حكم وقضاء خاص وإنما كان يتبع فيه البينات والأيمان وهو قوله ﷺ لعلي كرم الله وجهه: «الشاهد يرى ما لا يراه الغائب»[1].

جهود ابن عاشور في تصنيف التصرفات النبوية:

ومن المعاصرين العلامة محمد الطاهر بن عاشور صاحب كتاب (مقاصد الشريعة الإسلامية)، عمل على تطوير التصنيف للتصرفات النبوية من وجهة مغايرة، اقترح فيها تصنيفًا بشكل أوسع وأشمل، وهو الأمر الذي اقتضى منه الاهتمام بالمقامات التي صدرت عنها النصوص على اعتبار أن إدراكها طريق أساس لفهم مقصود الشارع منها، وفي ذلك يقول: (يقصِّر بعض العلماء ويتوحّل في خضخاض

لبنان،١٩٩٥م، ٢/ ٢٦٤-٢٦٥.

(١) الدهلوي، ولي الله– حجة الله البالغة، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٤م، ١/ ١٢٨-١٢٩.



من الأغلاط حين يقتصر في استنباط أحكام الشريعة على اعتصار الألفاظ، ويوجِّه نظره إلى اللفظ مكتفيًا ومقتنعًا به، فلا يزال يقلِّبه ويحلِّله ويأمل أن يستخرج لبَّه، وهو في كل ذلك مهمل ما قدّمناه من ضرورة الاستعانة بما يحفّ بالكلام من حافات القرائن والاصطلاحات والسياق)[(١)]، ويقول: (ممّا يهمُّ الناظرَ في مقاصد الشريعة تمييز مقامات الأقوال والأفعال الصادرة عن رسول الله ﷺ، والتفرقةُ بين أنواع تصرّفاته)[(٢)].

وجاء تقسيم الطاهر ابن عاشور في كتابه مقاصد الشريعة، يقول: (وقد عرض لي الآن أن أعُدَّ من أحوال رسول الله ﷺ التي يصدر عنها قول منه أو فعل اثني عشر حالًا، منها ما وقع في كلام القرافي، ومنها ما لم يذكره، وهي: التشريع، والفتوى، والقضاء، والإمارة، والهدي، والصلح، والإشارة على المستشير، والنصيحة، وتكميل النفوس، وتعليم الحقائق العالية، والتأديب، والتجرّد عن الإرشاد)[(٣)].

ولكن الإشكالية الأساسية هنا هي إنزال هذه الأقسام والتصنيفات على النصوص، حتى إن الإمام القرافي بعد أن ذكر تصنيفه السابق أورد بعض الأمثلة من اختلاف الفقهاء في بعض المسائل في تصنيف قوله ﷺ من أي رتبة، ذاكرًا أن الاختلاف فيها يؤثر فيما يستنبط من أحكام عند الفقهاء[(٤)].

وكذلك الحال في الأمثلة التي أوردها ابن عاشور؛ فمن ينظر فيها يجد أنه قد نص على اختلاف الفقهاء في تصنيف بعضها، وما يترتب على هذا الاختلاف من اختلاف في استنباط الحكم الشرعي، كما أننا نجد أن أمثلة أخرى ذكرها أو لم يذكرها تدخل في هذا الاختلاف من حيث النظر إلى تصنيفها[(٥)].

جهود سعد الدين العثماني في تصنيف التصرفات النبوية:

استطاع سعد الدين العثماني الاستفادة مما تراكم من جهود العلماء في تصنيف التصرفات النبوية، واقترح تقسيما خاصًا به في كتابه (تصرفات الرسول بالإمامة: الدلالات المنهجية والتشريعية)، وجاء تقسيمه للتصرفات النبوية على النحو التالي:

١- **تصرفات تشريعية**، وهي ما صدر عن الرسول ﷺ مما هو للاتباع والاقتداء، أو ما كان من تصرفاته مطلوب الفعل وجوبًا أو استحبابًا، وهذه التصرفات التشريعية تنقسم إلى قسمين:

تصرفات بالتشريع العام، وهي تتوجه إلى الأمة كافة إلى يوم القيامة؛ **وتصرفات بالتشريع الخاص**، وهي مرتبطة بزمان أو مكان أو أحوال أو أفراد معينين، وليست عامة للأمة كلها، ويطلق عليها بعض العلماء التصرفات الجزئية أو التشريعات الجزئية أو الخطاب الجزئي، ومنه كلام ابن قيم الجوزية: (لا يجعل كلام النبوة الجزئي الخاص كليًّا عامًّا، ولا الكلي العام جزئيًّا خاصًّا)[(٦)].

تصرفات غير تشريعية، وهي تصرفات لا يقصد بها الاقتداء والاتباع لا من عموم الأمة ولا من خصوص من

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، ٢/ ٢٥٧.
(٢) المصدر السابق، ٣/ ٨٧.
(٣) المرجع نفسه، ٣/ ٩٩.
(٤) القرافي- الفروق، ١/ ٢٠٥-٢٠٦.
(٥) ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، ٣/ ٩٩.
(٦) ابن القيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد،

توجهت إليهم، وقد أحصيت منها التصرفات الجبلية والتصرفات العادية والتصرفات الدنيوية والتصرفات الإرشادية والتصرفات الخاصة به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقسم العثماني التصرفات التشريعية وغير التشريعية إلى عشرة أقسام منها:

تشريعية عامة: الرسالة والفتيا، **وتشريعية خاصة:** القضاء والإمامة الخاصة بأشخاص معينين، **وغير تشريعية:** الجبلية والعادية والدنيوية والإرشادية والخاصة به[(١)].

المبحث الثاني: دلالات واستنتاجات تصنيف التصرفات عند العلماء

في هذا المبحث رصد لأهم الدلالات والاستنتاجات من مسيرة تطور هذا العلم ونموه في النقاط التالية:

١- يعد العالمان المالكيان القاضي عياض والإمام القرافي من أهم من أبدع في تصنيف التصرفات النبوية والتمييز بين أنواعها، وكان لكتاباتهما في هذا المجال تأثير واسع فيمن أتى بعدهما من مختلف علماء المذاهب، وقد عدَّ القرافي قاعدة التمييز بين التصرفات النبوية من الأصول الشرعية الجديرة بالمعرفة والاهتمام.

٢- تراجع الاهتمام والتطوير في مجال تصنيف التصرفات النبوية انطلاقا من دلالتها التشريعية ابتداء من القرن التاسع، ولم تبرز إلا في العصر الحاضر، ويعد الطاهر بن عاشور أبرز العلماء المعاصرين الذين أسهموا في تطوير التصنيف في مقامات التصرفات، وأضاف لها تقسيمات نفيسة لم يُسبق إليها، وكشف عن العلاقة الوثيقة بين المقاصد ومقامات التصرفات، وعدَّ فهم سنة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاتباع الصحيح لرسول الله والالتزام بسنته متوقفًا على معرفة وفهم المقامات التي تصدر تصرفاته عنها، وعلى أخذ سياقاتها وظروفها ومقاصدها بعين الاعتبار.

٣- يعد كلام العلامة الدهلوي أول كلام محرر في تقسيم السنة إلى ما هو تشريع وما ليس بتشريع قط أو حسب تعبيره ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة وما ليس سبيله ذلك[(٢)]، وقد تابعه من المعاصرين الشيخ شلتوت في تقسيمه للسنة إلى ما هو تشريع وما ليس بتشريع، كما قسم الشيخ شلتوت ما هو تشريع إلى عام وخاص، وبذلك يكون سعد الدين العثماني في تقسيماته للتصرفات النبوية متابعا للعلامة الدهلوي والشيخ شلتوت.

٤- الاطلاع على هذه المسيرة الغنية في التصنيف المنهجي للتصرفات النبوية يؤكد على أصالة المحاولات المستمرة لتطوير مناهج فهم السنة النبوية، وذلك بغية بثِّ الفهم الوسطي القادر على تمثل رؤية متوازنة للتصرفات النبوية بعيدًا عن أي غلو أو تقصير، ولتجديدِ مناهج التفكير الديني وترشيدِ نظريات الإصلاح السياسي، ولتجاوز عدد من الاختلالات الفكرية والمنهجية التي أصابت العقل المسلم المعاصر.

٥- أهمية فهم المجتهد لمقامات التصرفات النبوية ضرورية لأنه مبلغ عن صاحب الشريعة صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونائب عنه في تنزيل الأحكام؛ لذا كانت حاجته ملحة إلى العلم بأحوال الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لفهم مقاصد الشريعة والتمييز بين مراتب الأحكام وأنواعها وأوصافها، وهذا ظاهر من وجوه:

الوجه الأول: تقرر بالنظر إلى صنيع فقهاء التنزيل أن غاية الاجتهاد التنزيلي إصابة المقاصد الشرعية، فمن ثم كان لزاما على المجتهد التمييز بين مقامات الأقوال والأفعال الصادرة عن صاحب الشريعة؛ إذ به تظهر كثير

(١) العثماني، سعد الدين- تصرفات الرسول بالإمامة، الدلالات المنهجية والتشريعية، ص٢١، ٤٢.

(٢) يوسف القرضاوي، السنة مصدرا للمعرفة والحضارة، ص ٣٦.

من أوجه المقاصد الشرعية كما هو مقرر عند علماء المقاصد أنفسهم، يقول الشيخ الطاهر بن عاشور: (وللرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صفات كثيرة صالحة لأن تكون مصدر أقوال وأفعال منه، فالناظر في مقاصد الشريعة بحاجة إلى تعيين الصفة التي فيها صدر منه قول أو فعل)[١].

الوجه الثاني: مؤداه أن كثيرًا من المشكلات يتوقف حلها على المعرفة بهذا الموضوع، وما رسوخ الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- العلمي وفهمهم الدقيق لمقاصد الشريعة واستيعابهم الشامل لوقائع زمانهم قضاء وفتيا وتدبيرًا إلا لأنهم (كانوا يميزون بين ما كان من أوامر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صادرًا في مقام التشريع وما كان صادرًا في غير مقام التشريع، وإذا أشكل عليهم أمر سألوا عنه)[٢].

٦- إن جهود العلماء وضعت اللبنات الأولى لمقامات التصرفات النبوية وبينت الفرقَ الشكلي بينها وحكمَ كل مقام منها، وبقيت الفجوة الأهم في هذه الجهود هي وضع الضوابط والمحددات الدقيقة لكل مقام من المقامات بحيث يطرد التفريق بين هذا المقامات، وينتظم عِقد مفردات كل مقام، فيعرف ما كان صادرًا عن مقام النبوة أو الإمامة أو القضاء وغيره، وتظهر ثمرة أحكامه، وكيفية تنزيلها على الواقع.

إن جهود السابقين توقفت عند سرد المقامات وبيان أمثلتها تبعًا لصنيع الإمام القرافي فيها، سواء ما اتفقوا في تحديد المقام الصادر عنه فاتفقوا على حكمه، أو ما اختلفوا في تحديد المقام الصادر عنه فاختلفوا في حكمه.

إن الدور المطلوب هو استكمالُ الجهود وبذل المجهود في التفريق العملي وليس التوصيف النظري بين المقامات، وردُّ كل حديث صدر إلى مقامه الذي صدر عنه، ومعرفة حكمه على وجه الدقة، وكيف للمجتهد أن يحكم على هذا الحديث بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله بمنصب النبوة أو الإمامة أو القضاء أو غيره. وهذ المسألة غاية في الدقة والأهمية ومن الخطر بمكان، ولعل إدراك السابقين لدقتها وخطرها جعلهم يحجمون عن الخوض فيها لما سيترتب عليها من نتائج وأحكام على تصرفات النبي -صلى الله وعليه وسلم- وأقواله بمدى عمومها وخصوصها، ولذلك عبر الشيخ محمود شاكر عن ذلك بقوله: (معنى دقيق وبديع يحتاج إلى تأمل وبعد نظر وسعة اطلاع على الكتاب والسنة ومعانيها، وتطبيقه في كثير من المسائل عسير إلا على من هدى الله)[٣]، وهذا الإقرار من الشيخ شاكر بصعوبة القضية واستعصائها على التحديد الدقيق وأنها فوق التنظير العام لا يعني أبدا عدم المحاولة لفك غموضها وإيضاح مشكلها وكشف مكنوناتها وسبر أغوارها، ولعل عبقريًّا من هذه الأمة ينبري لها ويحل ألغازها مستفيدا من محاولات السابقين وجهودهم المتراكمة.

وقد حاول ابن عاشور في تفصيله لهذه المراتب والأمثلة التي أوردها توضيح الفروق بينها وشرح ما يترتب عليها، كما أنه حاول أيضا أن يذكر بعض القرائن التي تمكننا من التمييز بين نص وآخر ولأي مرتبة يعود، لكنه لم يستوعب تلك القرائن ولا نص عليها في جميع المراتب، وقد ذكر أمرين مهمين في هذا الموضوع أعتقد أنهما قاعدتان أساسيتان لهذا الأمر هما:

القاعدة الأولى: (يجب المصير إلى اعتبار ما صدر عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأقوال والأفعال فيما هو من عوارض أحوال الأمة صادرًا مصدر التشريع ما لم تقم

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، ٣/ ٨٧.

(٢) المصدر السابق، ٢/ ٢٣٨.

(٣) شاكر، محمود- تحقيق الرسالة للشافعي، ص٢٤٢.

قرينة على خلاف ذلك)[١] فكما أن الأصل في الكلام الحقيقة ولا نقول بالمجاز إلا بقرينة، والأصل في الأمر الوجوب ولا نقول بالندب أو غيره إلا بقرينة ونحو ذلك؛ فالأصل أن مقام رسول الله ﷺ مقام التشريع، ولا يحمل كلامه أو فعله على مقام آخر إلا بقرينة، وهذا ضابط مهم حتى لا يفتح الباب من غير ضوابط، فيأتي كل من شاء فيحمل هذا النص على ما يشتهي، وتضيع النصوص وتتعطل الأحكام.

هذا الذي ذهب إليه ابن عاشور نظير ما قرره العز بن عبد السلام في قواعده من أنه ينبغي أن يحمل ما صدر من النبي ﷺ على تصرفه بالتشريع لأنه أغلب تصرفاته ما لم يدل دليل على خلاف ذلك.

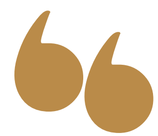
القاعدة الثانية: نص عليها بقوله: (فلا بد للفقيه من استقراء الأحوال وتوسم القرائن الحافة بالتصرفات النبوية)[٢] فهذه قاعدة مهمة، وهي بحاجة إلى اجتهاد، فاستنباط القرينة الضابطة لكل مقام أمر مهم يترتب عليه تحديد النص من أي صنف هو من تلك المراتب النبوية.

٧- إن عدم التمييز بين مقامات التصرفات النبوية والجهل بالفروق بينها أدى إلى انتشار الفهم الظاهري والحرفي لأقوال النبي وتصرفاته، وفتح باب التشدد والغلو في التعامل مع التصرفات النبوية، ونتج عنه أساليب في الدعوة والتغيير أساءت لسمعة المسلمين، وأضرت بمسيرة العمل الإسلامي، وأعادت المصلحين إلى مربع الدفاع لإزاحة فرية الإرهاب عن هذا الدين، وقد لحق الضر بالعقل المسلم وفهمه للدين والالتزام به وتنزيله على الواقع، فالاقتداء برسول الله ﷺ لا يتحقق إلا بمعرفة أن الأقوال والأفعال والتقريرات النبوية التي صدرت عن الرسول من مقام التشريع والاتباع، وما صدر من مقامات أخرى يحتاج إلى تدقيق وتعميق لفهمه والوقوف على وجه الاقتداء فيه.

إن من الضروري نشر العلم بتنوع التصرفات النبوية وبث الوعي بقواعدها والتمييز بينها محافظةً على سنة رسول الله من الخلل في فهمها والعبث في تنزيلها والجهل في الاقتداء بالنبي ﷺ؛ لأنه يؤدي إلى سلسلةٍ متوالية من الاختلالات في التفكير الديني، وتشويهٍ لأحكام الشريعة وإفساد لمناهج التعامل الصحيح مع حديث الرسول ﷺ.



وهنا أؤكد على أن فهم التصرفات النبوية والتمييز بين مقاماتها مدخل أساسي لإعادة تشكيل العقل المسلم المعاصر، وإعادة ترتيب موازين وأولويات الإصلاح المعاصر، وتصويب مناهج التفكير، وترشيد العمل الإسلامي الدعوي والسياسي، وقيام نهضة فقهية اجتهادية تواكب تطورات العصر وتراعي مصالح الناس، وتسهم في الرقي الحضاري من غير زيغ عن قواطع الشريعة أو افتئات على السنة النبوية.



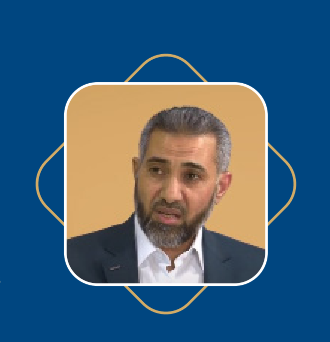
وأذكِّر بأن البحث العلمي في التصرفات النبوية ما زال ممكنًا، وبعض جوانبها تحتاج لعبقري يسبر غورها ويكشف غموضها ويظهر مكنونها، خاصة ما يتعلق بوضع ضوابط مطردة للتفريق بين المقامات، وتصنيف أحاديث رسول الله ﷺ وَفْقَها بهدف الوصول إلى تجديد حقيقي في الفهم والتنزيل.

---

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، ٣/ ١٣٦.

(٢) المصدر السابق، ٣/ ١٣٤.





التَّكامل الموضوعي في السنة النبوية أساس منهجي في التعامل معها

أ. د. حسن الخطاف

أستاذ المنطق والثقافة الإسلامية بجامعة قطر،
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.



تقوم فكرة الدراسة على ضرورة التكامل الموضوعي في التعامل مع السنة النبوية بوصفها وحدة متكاملة؛ ذلك أنَّ التعامل مع السنة حكم، والحكم يحتاج إلى البحث عن كل ما يتعلق به، فالقاضي مثلا عندما يحكم على إنسانٍ بالسفه أو الجنون، أو عندما يحكم أحدنا على إنسانٍ بالأمانة أو الخيانة أو الصلاح لا يكون ذلك انطلاقا من واقعة واحدة بل يكون مبنيا على ملاحظة كل ما يرتبط بنوعية الحكم، واستنادًا إلى هذا فمن الضروري عند النظر إلى حديثٍ نبويٍّ ما أنْ يكون النَّاظر مؤهلًا للحكم أوّلًا، وأنْ ينظر إلى جميع الأحاديث المتصلة بالقضية التي يعرض لها الحديث غير مكتف ببعضها أو عامد إلى الانتقاء.

وإنَّ النَّاظر إلى المصدرين الأساسين للدين الإسلامي كتاب الله تعالى وسنة نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجد فيهما التكامل من جميع الجوانب، وهذا من أبرز الأدلة على استمرارية هذا التشريع وصلاحيته لكل زمانٍ ومكان، فالتشريع كلٌّ متكامل ينظم علاقة الإنسان بربه وببني جنسه ومحيطه، يُبين له الحلال والحرام والخير والشر، ويعلو بفكره ويهذِّب خلقه، ويدعوه للتأمُّل والتَّفكُّر في الجانب العقلي، ويُطالبه بتلبية حاجات نفسه من الطعام والشراب والزواج والتطبيب والنوم والرياضة، ويحثه على الاستجابة لمتطلبات الروح من العبادة والذكر والتزكية، وينظِّف قلبه من الحقد والحسد والرياء، ويشجعه على مخالطة الناس ودعوتهم إلى الله تعالى بالحسنى وتحمُّل أذاهم والصبر عليهم، ولن يستقيم حال المسلم إلا من خلال التوازن بأخذ التشريع كاملًا، فالانتقاء يُخلُّ بالحكم ويبُعد السنة عن مقاصدها، وهذا ما جاءت به الدراسة لتبيّنه من خلال بعض النماذج.

الكلمات المفتاحية: السنة النبوية، الفقهاء، المحدثون، الطاعة، العدل، الحاكم، الربا.

مصطلحات الدراسة:

التكامل الموضوعي: هو القيام بعملية رصد وجمع للسنة النبوية وعدم الاقتصار على بعضها، وكذا ضرورة الوقوف عند شراحها المتعمقين في فهمها وخدمتها وعدم الأخذ منها مباشرة، ومن الواضح أنَّ الأمر ليس مرتبطًا بالسنة فقط، فقد يكون التكامل مرتبطًا أيضا بضرورة استحضار الآيات القرآنية المتعلقة بالموضوع، ولكنَّ الذي يقصد إليه بحثنا في هذا المقام قضية التكامل بين نصوص السنة النبوية وما يقتضيه ذلك من استحضار لنصوصها.

السنة النبوية: ما صدر عن النبي –عليه الصلاة والسلام– من أقوال وأفعال وتقريرات، ويدخل في المعنى الذي نقصده كل ما صدر عن النبي عليه الصلاة والسلام مما هو مرتبط بالحياة فكرًا وسلوكًا وروحًا وما هو مرتبطٌ بالعقيدة، وعدم الاقتصار على المعنى الفقهي القانوني أو المعنى المتبادر عند الأصوليين في ضبط العلاقة مع القرآن الكريم نسخًا وتخصيصًا وتقييدًا واستقلالًا في التشريع.



أساس منهجي: المقصود بهذا أن عملية الانتقاء خلل في المنهج، فمن ضرورات التعامل المنهجي استحضار ما يتعلق بالسنة في القضية التي نريد دراستها أو الحكم عليها، ومما لا شكَّ فيه أنَّ الخلل المنهجي يقود إلى الخلل العلمي من حيث المآل.

وتعود أسباب اختيار الدراسة إلى ما يُلحظ اليوم من عملية الانتقاء المقصودة أو غير المقصودة عند بعض الناس في بحث الأحاديث التي تتوافق مع المصلحة المستهدفة، كما نرى الانتقاء عند بعض الوعاظ جهلًا منهم بالأحاديث الأخرى أو لتحريك مشاعر المستمع والتأثير عليه في الاستجابة.

الأدلة على ضرورة أخذ السُّنة كاملة:

الأدلة على ذلك ثابتة في طبيعة التشريع المرتبط بالقرآن والسنة، فعندما ننظر إلى التشريع نجد هذه الوحدة الموضوعية فيه، وما ذاك إلا لكونه صادرًا من إله واحدٍ، فهو يذكُر الواجبات والحقوق، وفي موطن المحرمات يذكر الحلال، وعند الترغيب يذكر الترهيب، وعند الحديث عن متطلبات الروح يُذكِّر بمتطلبات الجسد والعقل... والأدلة على هذا أكثر من أنْ تُحصى، منها قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في العلاقة بين الزوجين: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:٢٢٨]، وفي المعاملات ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة:٢٧٥] ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة:٩٦] وعندما وصف وظيفة النبي عليه الصلاة والسلام قال سبحانه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] وبعد أن ذكر المحرمات من النساء قال سبحانه: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤].

وفي مقام العبادة بعد أنْ بيَّن ربنا وجوب الصيام في النهار قال سبحانه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لهن﴾ [البقرة: ١٨٧] وفي مقام الوعظ يجمع القرآن الكريم بين البشارة والنذارة وبين الترغيب والترهيب ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ. وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [المائدة:٩-١٠]، وإذا أردنا أن نذكر الأدلة كاملة فإننا نخرج من المقصود الأصلي للبحث، وما جاء في القرآن هنا جاء في السنة لأنَّها الدليل التفصيلي للقرآن، ولكنْ قد لا يكون ذلك الجمع بين طرفي القضية أو أطرافها في ذات الآية أو في آيات متلاحقة وإنما في أماكن متفرقة، وكما هو الحال في القرآن فكذلك الأمر في السنة.

بذور الاقتصار على جوانب مُحدَّدة من التشريع ومنها السنة النبوية:

الاقتصار على جانب من السنة دون اعتبار أجزاء القضية الواحدة بدأ منذ عصر الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وكان من دوافع هذا الاقتصار زيادة الحرص على بلوغ الكمال عند المقارنة بين حالهم وحال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، ولكنّها لم تكن هي الحال السائدة، وإنما هي حالات خاصة ببعض الصحابة اجتهادًا منهم، وقد صحح لهم عليه الصلاة والسلام هذا المفهوم الذي ركَّز فيه بعض الصحابة على جوانب محددة، فالتركيز على بعض الجوانب يؤدي إلى إهمال بعض الجوانب الأخرى، وهذا قد يؤدي إلى الخلل وعدم التوازن في العمل بالتشريع، لكن عند الرجوع إلى السنة النبوية لا نجد نماذج كثيرة من هذا، فدلَّ على أنها حالات فردية، منها قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ لعبد الله بن عمرو بن العاص وقد كان يكثر من قيام الليل وقراءة القرآن «فإن لزوجك عليك حقًّا، ولزورك عليك حقًّا، ولجسدك عليك حقًّا»[1].

(١) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به...، رقم ١١٥٩، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

وهذا ما كان يفعله أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فقد زار سلمان أبا الدرداء، فرأى أم الدرداء متبذلة، فقال لها: ما شأنك؟ قالت: أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا، فجاء أبو الدرداء فصنع له طعامًا، فقال: كل؟ قال: فإني صائم، قال: ما أنا بآكل حتى تأكل، قال: فأكل، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم، قال: نم، فنام، ثم ذهب يقوم فقال: نم، فلما كان من آخر الليل قال: سلمان قم الآن، فصلَّيا فقال له سلمان: إن لربك عليك حقًّا، ولنفسك عليك حقًّا، ولأهلك عليك حقًّا، فأعط كل ذي حق حقه، فأتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فذكر ذلك له، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صدق سلمان»[(١)].

وَلْننظر هنا إلى نظافة صدور الصحابة رضوان الله عليهم، فلم تجد أم الدرداء حرجا أنْ تُلمِّح بحالها لسلمان الفارسي، فالقلوب نظيفة صافية، تربَّت في مدرسة النبي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أساسها التآخي حقيقةً لا قولًا، ولو حصل هذا في واقعنا لطلَّق الزوج زوجته، وَلَوُصفت المرأة بقلة الحياء واشتهر أمرها بين الناس، ولشكَّ الضيف بالمرأة، لكنها القلوب النظيفة التي تربَّت على يديّ المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومنها قصة النفر الثلاثة الذين سألوا عن عبادة النبي عليه الصلاة والسلام، فلما أخبروا كأنهم تقالُّوها، فقالوا: (وأين نحن من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قد غُفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) قال أحدهم: (أما أنا فإني أصلي الليل أبدًا)، وقال آخر: (وأنا أصوم الدهر ولا أفطر)، وقال آخر: (وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدًا)، فجاء رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليهم، فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»[(٢)].

ومما ينبغي ملاحظته من خلال ما ذكرناه من السنة أنّه ليس المقصود هنا استقراء الحالات، بل التنويه إلى بذور المسألة.

نماذج من تجزئة السنة وعدم أخذها كاملةً

هذا الخلل في فهم النصوص الشرعية ليس مقصورًا على السنة فحسب، بل الخلل موجود أيضا في التعامل مع القرآن الكريم، ولعلنا نخصص له دراسة مستقلة في محور مناسب، ومن أنواع الخلل التي نلحظها في دراسة القرآن الكريم هو التركيز في أيامنا هذه في كثيرٍ من المراكز والمعاهد على حفظ القرآن من غير الاستعانة بمعرفة أحكامه ولو بشكل مختصر، والتركيز على هذا النوع قد يؤدي إلى الانحراف في المستقبل من جهة تطبيق النصوص على غير مرادها، ولهذا نقل المفسرون في تفاسيرهم عن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يَعْلَموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا؛ ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة[(٣)].

ولا يُفهم من هذا أننا ندعو إلى عدم التحفيظ بل المقصود أنْ لا يكون الحفظ مقصودًا لذاته بمعزل عن معرفة الأحكام؛ لأن الحفظ بهذه الطريقة له أخطاره من جهة تطبيق ظواهر هذه الآيات بعيدًا عن الخاص والعام والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ، وقد أدَّى استخدام ظواهر القرآن عن غير فهم بالخوارج إلى تكفير بعض الصحابة انطلاقًا من نصوص عامَّة، ورأينا كثيرًا من غلاة داعش يحتجُّون بالقرآن عن غير فهم وخاصَّةً الآيات التي تتضمن قضايا الولاء والبراء ومفهوم الحاكمية.

(١) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب الوصال إلى السحر، رقم: ١٩٦٨، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٢) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم: ٥٠٦٣.

(٣) محاسن التأويل: محمد جمال الدين القاسمي، ١/ ١٥، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

النموذج الأول: الاهتمام بأحاديث الترهيب أكثر من الترغيب

من الضروري في التعامل مع السنة النبوية في مجال الترغيب والترهيب عدم الاقتصار على أحدهما دون الآخر، فالاقتصار على الترغيب قد يُذهِب الخشية من الوقوع في المعاصي، ويركن الفاعل إلى رحمةِ الله ناسيًا وعيده، والاقتصار على الترهيب يصنع قنوطًا من العبد تجاه ربه، ولهذا كانت هناك ضرورة للجمع بينهما، وهذا هو منهج النبي عليه الصلاة والسلام مع أصحابه.

والذي حصل أن بعض الوعَّاظ يهتمون بالترهيب أكثر من الترغيب ظنًّا منهم أنّ الخوف هو المانع الأساسي من اقتراف المعاصي، وما دروا أنَّ محبة الله تعالى من أبرز أسباب التخلي عن المعاصي؛ لهذا تجد أحاديثهم في كثيرٍ من الأحيان عن جهنم وحرها وزمهريرها وأفاعيها وعقاربها وعن دركاتها وطبقاتها أكثر من الحديث عن الجنة ونعيمها وحورها ومياهها، وهذا الاهتمام بجانبٍ دون جانب ليس قاصرًا على جوانب الوعظ فقط بل هو موجود حتى في بيان الأحكام الشرعية عند الحديث عن المنهيات، فيتجاوز البعض الأحاديث الصحيحة أحيانًا ويلجؤون إلى مبالغاتِ بعض الأحاديث شديدة الضعف بل الموضوعة لتنفير الناس من محظورٍ ما.

يمكن أنْ نأخذ مثالًا على ذلك التنفير من الربا، فالربا محرَّمٌ في الشريعة الإسلامية وحرمتُهُ معلومةٌ بالقطع، وورد التحريم بشكل صريح في القرآن الكريم والسنة النبوية، والذي يحصل في مسألتنا التي ندرسها أنْ يترك الواعظ أحيانًا الأحاديث الصحيحة المشهورة عند المحدثين كحديث «رأيت الليلة رجلين أتياني، فأخرجاني إلى أرض مقدسة، فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم وعلى وسط النهر رجل بين يديه حجارة، فأقبل الرجل الذي في النهر، فإذا أراد الرجل أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه، فرده حيث كان، فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر، فيرجع كما كان، فقلت: ما هذا؟ فقال: الذي رأيته في النهر آكل الربا»[١] وحديث «لعن الله آكل الربا وموكِلَه»[٢]، ويلجأ إلى أحاديث أخرى أكثر شدة وتخويفًا، ولا يعنيه أنْ تكون أقلَّ صحة أو لم تصح أصلًا، والسعي إلى هذا هو حالة نفسية ليكون أكثر ردعًا وأكثر إشهارًا للأمر، فقد يكون أكثر تأثيرا في المنع؛ ذلك أنَّ من هُدِّد بالضرب بالعصا مثلًا ليس كمن هُدِّد بقطع اليد، وهكذا يعمل الواعظ على نفوس الناس.

ومن المعلوم في سياق الحديث عن الربا أن ثمة أحاديث كثيرة لم تصح، فيلجأ الخطيب أو الواعظ أو ناقل الحكم إلى هذه الأحاديث ويسردها تأثيرًا ولفتًا للانتباه مع رفعٍ للصوت وخفضٍ، وهزٍّ باليمين والشمال، والذي حصل معي أنّي استمعتُ منذ عهد قريب إلى خطيب يتحدث عن خطر الربا، فلجأ إلى أحاديث تالفة، ومنها ما رُوي عن النبي ﷺ: «الربا سبعون حوبا، أيسرها أن ينكح الرجل أمَّه»[٣] جاء في تحقيق سنن ابن ماجه: (رجاله ثقات، وقد روي موقوفًا من وجوه، وهو الصحيح)[٤].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب آكل الربا وشاهده وكاتبه، رقم ٢٠٨٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب من لعن المصور رقم ٥٩٦٢.

(٣) سنن ابن ماجه، أبواب التجارة، باب التغليظ في الربا، رقم: ٢٢٧٤، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

(٤) جاء في التعليق على هذا الحديث: «إسناده ضعيف لضعف أبي معشر -وهو نجيح بن عبد الرحمن السندي- وقد تابعه غير واحد ممن لا يعتد بمتابعته، والذين حققوا الكتاب هم: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله. ورواه البيهقي بلفظ «الربا ثلاثة وسبعون بابًا أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم». قال الشيخ أحمد: «هذا إسناد صحيح، والمتن منكر بهذا الإسناد، ولا أعلمه إلا وهما وكأنه دخل لبعض رواة الإسناد في إسناده». شعب الإيمان: ٧/ ٣٦٣، حققه الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد =

فهذا الحديثُ مشكلٌ إذا أخذنا به، ويتعذر التوفيق بينه وبين الأحاديث الأخرى والقواعد العامة في الشريعة، هذا مع إقرارنا بحرمة الربا ومَحْقِه وإثم فاعله وأنَّ الله تعالى قد آذنه بالحرب، فظاهر هذا الحديث يهوِّن من شأن الزنا وخاصَّةً بالأم، فكيف يكون الزنا بالأم أيسر أبواب الربا؟ وما هي أعلاها عندئذٍ، وماذا يقابله من الذنوب الأخرى؟ هذا مع ملاحظة أنّ جريمة الزنا ليست صغيرةً، وقد حذَّر الله تعالى منها في كتابه، وإذا كان الزنا بحليلة الجار جاء تاليًا للشرك بالله تعالى وقتل النفس كما في حديث البخاري وغيره أن رجلا سأل النبي عليه الصلاة والسلام « أي الذنب عند الله أكبر، قال: «أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك» قلت: ثم أي؟ قال: «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك» قلت: ثم أي؟ قال: «أن تزاني بحليلة جارك» قال: ونزلت هذه الآية تصديقا لقول رسول الله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٨]»[١] فكيف إذًا يكون الزنا بالأم التي هي أوَّل النساء المحرمات بالنص القرآني مساويًا لتعامل مالي محرم ولو كان الربا، علمًا أن المال هو المقصد الأخير من مقاصد الشريعة وهو أدنى في المرتبة من حفظ الأعراض؟

وقد ناقشتُ الخطيب بعد أن فرغ من صلاته، فقلتُ له: على الأقل راجع الحديث قبل روايته، واذكر ذلك بصيغة التضعيف والتمريض، فأخذ يجادل بأنَّ رسول الله عندما يقول حديثًا علينا أن نسكت، فقلتُ له: لو أعلم أن رسول الله قاله لما ناقشتك فيه، ومما يؤسِف أنه كرَّر في الخطبة الأخرى أحاديث ليست أقل من هذا الحديث، ونصحته مرة أخرى، فقال أنا أعرف الصحيح من غيره، وعليك أن تدرس علوم الحديث، وعندما يئست هددتهُ بأنّي سأرفع أمره للوزارة عندها -يعلم الله- أنه صار يُخرِّج الحديث على المنبر ويقول: جاء في صحيح البخاري كذا وكذا...، وما كان يفعل ذلك من قبل، وصار ينتقي الأحاديث الصحيحة في خُطبه اللاحقة.

وليس القصد من هذا الأمر مناقشة الأحاديث الواردة في الربا أكثر من ذلك، بل القصد أن يتنبَّه الوعاظ والخطباء إلى هذا، ويأخذوا من الأحاديث أصحها، ولا يكون الخطيب أو الواعظ كحاطب ليل همُّه الوعظ والإرشاد واجتزاء النصوص من غير حكمة، ففي بعض الأحاديث التي قد تُذكر ما لا يليق بمقام المصطفى ﷺ، ومما يؤسف له أن بعض الخطباء لا يهتمُّ بالخطبة إلا صبيحة الجمعة، وبعضهم لا يُكلِّف نفسه الرجوع إلى تخريج الأحاديث وخاصة أنّ هذا الأمر صار ميسورًا بفضل الله ثم بفضل الكُتُب الإلكترونية أو المواقع الموثوقة التي يمكن أن يأخذ منها نظرة أولية عن الحديث.

النموذج الثاني: الأحاديث المتصلة بالصبر على الحاكم

شاعت هذه الأحاديث بداية الربيع العربي على ألسنة مشايخ السلاطين، ووصل الأمر ببعض أولئك أن يطلبوا من الناس السكوت عن البغي انطلاقًا من هذه الأحاديث ولو رأوا الحاكم يزني أو يشرب الخمر علانيةً على الفضائيات.

وأكثر الأحاديث دورانا على ألسنة هذا النوع من الناس حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا «أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله» قال: «إلا أن تروا كفرًا بواحًا

= الندوي، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م، ورواه الحاكم وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(١) صحيح البخاري، باب قول الله تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم﴾ [النساء: ٩٣] رقم ٦٨٦١.

عندكم من الله فيه برهان»[١] وحديث «إنها ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها»، قالوا: يا رسول الله، كيف تأمر ن أدرك منا ذلك؟ قال: «تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم»[٢] وحديث «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم» قيل: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف؟ فقال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئًا تكرهونه فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يدًا من طاعة»[٣].

نسي هؤلاء الفقهاء إذ يرون معارضة الحاكم فتنة أن ذلك التوصيف يعني أن يسكتوا ويجتنبوا الخوض في السياسة، ولا يدري الإنسان كيف يستقيم في أذهان هؤلاء توصيف نصح الحاكم الباغي أو ردعه بالفتنة التي يجب اجتنابها ثم يقفون معه يناصرونه؟! وقد كان الحري بهؤلاء -وبعضهم كانت تُشدُّ إليه الرحال- أنْ يقفوا محايدين ويجلسوا في بيوتهم ولا يكونوا بوقا للحاكم، وهذا أقلُّ شيء يُتوقَّع منهم، أما أن يخرج المتكلم واقفا مع النظام الحاكم ضد من يطالب بالحرية مستشهدًا بهذه الأحاديث وهو يحدث الناس عن الفتنة التي يجب اجتنابها؛ فهو جهل مركب بالأحاديث وبواقع الحال الذي عشناه، وتعامل انتقائي مع السنة لا يستقيم وتكاملَ نصوص السنة في هذا الباب، كما نسي هؤلاء الفقهاء أنَّ الأحاديث الواردة في هذا الباب تنهى عن نزع الطاعة وحمل السيف، وليس عن المطالبة بالإصلاح وإقامة العدل أو الخروج السلمي لطلب الإصلاح ورفع الظلم.

وليت هؤلاء يحدثوننا عن التكييف الفقهي للإعلام الذي يطالب السلطة الحاكمة بالإصلاح، أو التكييف الفقهي لخروج أشخاص يطالبون بحقوقهم؟ هل هذا يُسمى خروجا مسلَّحًا على الحاكم؟ وعلى أي أساس سُمي بذلك؟ أليس هذا الخطاب الذي يجتزئ من السنة ويرفض التعامل مع أحاديث الحاكم والمحكوم الواردة فيها بتكامل موضوعي سببًا أساسيًا من أسباب ترسيخ الظلم وصناعة الاستبداد الذي يقف خلف مجمل ما حل بالأمة من مصائب؟

ولو كانت المطالبة بالإصلاح خروجًا لوجدنا تاريخ الأمم كله مملوءًا بالخروج، ولَمَا خلت منه حقبة، وهذا كله على فرض أنّه حاكم شرعي وصل إلى السلطة بالطرق المشروعة، ومن المعلوم أنَّ الحاكم المتغلب فاسقٌ في حكمه لا تقبل له شهادة، وليست له شرعية طاعة الحاكم، وإنما نتعامل معه كتعامل المضطر لأكل الجيفة، وأحكام الحاكم المتغلب الذي ذكره الفقهاء لا تنطبق على الحاكم المتغلب في بلدنا؛ لأن الحاكم المتغلب الذي ذكره الفقهاء هو من اجتمعت فيه صفات الحاكم ولكنَّه استولى عليها ونازع غيره[٤].

تناسى هؤلاء الانتقائيون الأحاديث التي تدعو الحاكم لإقامة العدل وتحذِّره من الظلم والغش والخيانة للأمانة كقوله ﷺ «ما من والٍ يلي رعية من المسلمين، فيموت وهو غاش لهم، إلا حرم الله عليه الجنة»[٥]، وأيُّ غشٍ أعظم من نشر الموبقات والفواحش واغتصاب الحقوق ونهب الثروات وقتل الحريات وتسليط الأقرباء على الأموال العامة وإبرام الصفقات مع أعداء الأمة، قال

(١) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، ١٧٠٩.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، ١٨٤٣.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، رقم: ١٨٥٥.

(٤) التغلُّب مفسدة تسقطُ به العدالة ولا تصح به الولاية للمؤلف https://sy-sic.com/?p=٨٢٥٥

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب من استُرعِي رعية فلم ينصح، رقم ٧١٥١.

القاضي عياض: (فإذا خان فيما اؤتمن عليه فلم ينصح فيما قُلِّدَه، إما بتضييعه تعريفهم ما يلزمهم من دينهم وأخذهم به، وإما بالقيام بما يتعين عليه من حفظ شرائعهم والذب عنه، أو تضييع حقوقهم أو ترك حماية حوزتهم ومجاهدة عدوهم أو ترك سيرة العدل فيهم، فقد غشهم)[١]. ونجد في حديث مسلم - الذي لا يذكره فقهاء السلاطين - ربط الوعيد بعدم النصيحة للرعية، قال النبي ﷺ: «ما من أمير يلي أمر المسلمين، ثم لا يجهد لهم وينصح، إلا لم يدخل معهم الجنة»[٢].

إنّ هؤلاء الذين يجتزئون من السنة بهواهم لا يكتفون بنفاقهم أو انحرافهم، بل لا يجرؤ أحدهم على ذكر كلمة العدل خوف أنْ يُقال إنه يتحدث عن السلطة أو يعرض بالحاكم الباغي، فمثل هذا الفهم المعوج للشريعة يصنع من الأمة عبيدًا ويدفع طغاتها إلى التألُّه، كما أنه يصطدم مع كل نصوص الشريعة التي تدعو لإقامة العدل والدفاع عن المظلوم والنهي عن المنكر والتعاون على البر والتقوى، يقول ابن حزم: (أما أمره ﷺ بالصبر على أخذ المال وضرب الظهر فإنما ذلك بلا شك إذا تولى الإمام ذلك بحق، وهذا ما لا شك فيه أنه فرض علينا الصبر له، وإن امتنع مِن ذلك بل مِن ضربِ رقبتِهِ إن وجب عليه فهو فاسق عاص لله تعالى، وإما إن كان ذلك بباطل فمعاذ الله أن يأمر رسول الله ﷺ بالصبر على ذلك، برهان هذا قول الله عَزَّوَجَلَّ ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] فإذا كان هذا كذلك فيقين لا شك فيه أنَّ أخذ مال مسلم أو ذمي بغير حق وضرب ظهره بغير حق إثم وعدوان وحرام)[٣].

النموذج الثالث: ذمُّ الدنيا ودعوة الناس للصبر على الفقر

ذمُّ الدنيا على الإطلاق ليس صحيحًا؛ فقد استخلفنا الله تعالى لنقيم شرعه وننشر دينه ونبني حضارة ونطعم الجائع ونكسو العريان وننفق على أنفسنا والآخرين، وكيف يكون للمسلمين عز وحضارة وهم بعيدون عن امتلاك المال والمعارف! وإذا لم يكن للمسلمين منزلة بين الناس فسيكونون عبيدًا لهم وخدمًا، وكيف يكون المال مذمومًا وفي الإنفاق أجر كبير، وكثير من الصحابة والسلف الصالح كانوا أثرياء، فإذا علمنا ذلك فنعلم قطعًا أن المذموم من الدنيا أن تكون غاية بحدِّ ذاتها دون الآخرة، وأن يستولي حبها على النفوس، وأن يكون جمع المال والثراء للكنز والاحتكار، ويتصف صاحبه بالبخل والإقتار، أو أن يكون الغنى هدفًا بحد ذاته يدفع الإنسان لكفران النعم والسخط على خالقه إن قُدِّر عليه الفقر.

والأدلة من نصوص العلماء المؤيدة لهذا الفهم كثيرة، ومن ذلك ما ذكره ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الماتع (صيد الخاطر) حيث بين أنه لا يجوز التعلق بظواهر النصوص القرآنية التي تذم الدنيا كقوله تعالى ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] فالدنيا هي عبارة عن أرض الأقوات، وفيها الماء والهواء والمزروعات والحيوانات، ويُدفَن فيها الناس، وهذه لا تُذمُّ لذاتها لأنها سبب للبقاء، وبقاء الإنسان فيها ليعرف ربه، (فبان لنا أن الذم إنما هو لأفعال الجاهل أو العاصي في الدنيا، فإنه إذا اقتنى المال المباح، وأدى زكاته، لم يُلَم؛ فقد عُلِم ما خلَّف الزبير وابن عوف وغيرهما)[٤] وذكر ابن الجوزي أدلة كثيرة على عدم ذمِّ المال وجمعه، فالدنيا إذا كانت في

(١) شرح النووي على مسلم ٢/ ١٦٦، دار إحياء التراث العربي–بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل...، رقم ١٤٢.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ٤/ ١٣٣، مكتبة الخانجي–القاهرة.

(٤) صيد الخاطر ص٤١، الناشر دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

المباحات أو طاعة الله لم تُذم، وكيف تُذم والإنسان سيعيش فيها مالم تقم الساعة؟!

وربما تعلَّق بعضهم -كما سمعنا من بعض الخطباء على المنابر- بما روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من عيشِه فقيرًا لا يملك قوت يومه وليلته، ويستشهدون بحديث «خرج رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير»[١] وحديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا «ما شبع آل محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منذ قدم المدينة من طعام البر ثلاث ليال تباعًا حتى قبض»[٢].

هذه الأحاديث تصف صورة واحدة من حياة النبي عليه الصلاة والسلام، ولا تعطي صورة كاملة عن الحالة الحقيقية للنبي عليه الصلاة والسلام، فالنبي لم يكن فقيرًا بهذه الصورة بل أغناه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بنص القرآن قال سبحانه ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٨] يقول الزمخشري: (فأغناك بمال خديجة أو بما أفاء عليك من الغنائم)[٣] وكيف يكون النبي عليه الصلاة والسلام فقيرًا وله نصيب كبير من خمس الغنائم والفيء؟ ولكنْ لكثرة إنفاقه -عليه الصلاة والسلام- تمرُّ عليه أيام لا يملك ما يُنفق فيُتصوّر أنه كان فقيرًا فقرًا مدقعًا، على أنَّ هذه الحال لو كانت هي حال النبي -عليه الصلاة والسلام- فليس المقصود منها التأسي ودعوة الناس إلى الفقر ورمي الدنيا، وكذلك الأمر في قضية الهجرة، فالأنبياء عليهم السلام هاجروا من ديارهم في سبيل الدعوة ولا يعني هذا أن من إيمان المسلم أن يتأسى بهم في هذه الحال فيبحث عن سبب ليهاجر، وإنما اللائق بالمؤمن أن يقتدي بالأنبياء في صبرهم إن اضطر إلى الهجرة، فيواسي نفسه بحالهم، والأحرى لو ثبت فقر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ تُعالج حالات الفقر على أنها استثناء وليست هي الأصل، فالأصل هو الغنى أو بمعنى آخر الكفاية وعدم الاحتياج، وربما يحتجُّ بعضهم بتفضيل الفقر على الغنى، وهذا لا يسلم له لما ورد من قول فريق من أهل العلم بعكس ذلك، يقول ابن رشد الجد: (إن الغنى أفضل من الفقر لقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاسْأَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢] فلو كان الفقر أفضل من الغنى لكان تعالى قد أمرنا أن نسأله تبديل الأفضل بالأدنى، وذلك خلاف المعلوم من المعنى، وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٨] فلو كان الفقر أفضل من الغنى لكان تعالى قد امتن عليه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بأن نقله من الأفضل إلى الأدنى، وقَوْله تَعَالَى: ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢] فلو كان ما كانوا فيه أفضل وأولى لم يكن لحزنهم معنى، وقَوْله تَعَالَى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلا﴾ [البقرة: ٢٦٨] وشتان في الفضل ما بين ما يعد الله به من الغنى وما يعد به الشيطان من الفقر!)[٤].

ومما شاع في زماننا على أفواه فقهاء السلاطين ومن يسلك دربهم حض الناس على تفضيل الفقر والصبر عليه، وترويج فكرة أن الدنيا لا قيمة لها وأنَّ على الإنسان المؤمن أن يرضى بفقره ولا يسعى إلى الغنى وأن الثواب الحقيقي يوم القيامة، وقد يذكرون حديث النبي عليه الصلاة والسلام: «من أصبح منكم آمنًا في سربه، معافًى في جسده، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا»[٥] والحقيقة أن من يدعو الناس إلى الصبر على الفقر ولا يدعو الحكام إلى

(١) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه يأكلون، رقم ٥٤١٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري، ٤/ ٧٦٨، الناشر دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧هـ.

(٤) المقدمات الممهدات: ٣/ ٤٠٣، حققه: الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

(٥) سنن الترمذي، كتاب الزهد، بَابٌ فِي التَّوَكُّلِ عَلَى اللهِ، رقم: ٢٣٤٦، رواه الترمذي وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث مروان بن معاوية»، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

الإنفاق والعدالة الاجتماعية هو مُجرمٌ مشاركٌ للسلطان في ظلمه، والأحرى به أنْ يدعو المجتمع المسلم إلى استثمار خيرات الأرض والتمكن العلمي وبناء السفن والبوارج واستثمار المعادن وتحلية المياه وبناء الجيوش والعيش في الدنيا بكرامة وغنى يدفع الفرد والمجتمع إلى الإنفاق على الآخرين بدل انتظار خيراتهم ومساعداتهم الفردية أو الدولية.

النموذج الرابع: ذكر بعض الحقوق ونسيان أو تناسي الحقوق الأخرى

من الاجتزاء للسنة أيضا أن تذكر حقوق الآباء على الأبناء أو الأزواج على الزوجات أو العكس مع نسيان حقوق الطرف الآخر، فمن ذلك ترديد الآباء أحاديث تنصرُ حقوقهم كقوله ﷺ عندما سئل عن الكبائر فقال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وشهادة الزور»[1] ويتناسى الآباء الأحاديث التي تطالبهم بالعدالة والمساواة بين الأولاد كحديث بشير بن سعد الأنصاري رضي الله عنه أنه نَحَل ابنه النعمان غلامًا دون بقية أبنائه، فقالت له زوجُه أمُّ النعمان: لا أرضى حتى تُشهد رسول الله، فذهب بشير وأعلم رسول الله بذلك، فقال له رسول الله ﷺ: «أكُلَّ ولدك نحلت مثلَه؟» قال: لا، قال: «لا تشهدني على جور»[2] بمقابل هذا قد يذكر الأبناء حقوقهم على الآباء ويتناسون حقوق الآباء عليهم.

ومن هذا حديث الخطباء عن حقوق الرجال على نسائهم، وحقوق الآباء على بناتهم متناسين حقوق الإناث في الإرث والتربية والتعليم، ومن هذا ما يتشدق به كثير من الرجال بذكر حقوقهم على نسائهم كحديث: «إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحصنت فرجها، وأطاعت بعلها؛ دخلت من أي أبواب الجنة شاءت»[3] ويتجاهلون أنَّ الوصية بالنساء خيرًا كانتْ من أواخر وصاياه -عليه الصلاة والسلام- عندما قال في حجة الوداع: «فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله»[4] كما لا يتذكر بعض الرجال الشرعَ إلا عندما يريد التعدد في الزواج، فيقول: الشرع أحلَّ التعدد وقد يكون غير ملتزم بأداء الصلوات الخمس، بينما لا تراه يتذكَّرُ أمر الشرع بالعدل بين الزوجات، ومن هذا ما تفعله بعض النساء من ترداد حديث عائشة رضي الله عنها: (أنها سئلت: ما كان عمل رسول الله ﷺ في بيته؟ قالت: (ما كان إلا بشرًا من البشر، كان يفلي ثوبه، ويحلب شاته، ويخدم نفسه)[5]، وتنسى الأحاديث التي تطالبها بطاعة زوجها فيما لا يُغضب الله تعالى.

النموذج الخامس: عمل المحدث بالحديث من غير الرجوع إلى الفقهاء، أو عمل الفقيه من غير الرجوع إلى المحدثين

نظرُ الفقهاء مُختلف عن نظر المحدثين، فالمحدث ينظر إلى الحديث الذي أمامه ويحكم عليه بناء على شروط الصحة أو الحسن، فإذا لم تتحقق فيه شروط القبول يكون الحديث ضعيفًا وقد يكون موضوعا، فيقصر المحدث نظره على سند الحديث ومتنه، من غير النَّظر إلى أحاديث أخرى بينما يتجاوز نظرُ الفقيه إلى أحاديث أخرى أو إلى

(١) صحيح البخاري ، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم: ٢٦٥٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليه، باب الهبة للولد...، رقم (٢٥٨٦).

(٣) صحيح ابن حبان، كتاب النكاح، باب ذكر إيجاب الجنة للمرأة إذا أطاعت زوجها، رقم ٤١٦٣ تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٤) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم: ١٢١٨.

(٥) صحيح ابن حبان ، كتاب الحظر والإباحة، ذكر ما يستحب للمرء أن لا يأنف من العمل المستحقر في بيته بنفسه...، رقم ٥٦٧٥.

قواعد أصولية وفقهية وكلامية ولغوية، وهذا ما أدَّى إلى نشوء بعض العلوم المتصلة بعلم الحديث كعلم مشكل الحديث ومختلفه وناسخ الحديث ومنسوخه وغريب الحديث، وما ذاك إلا لوجود مؤثرات كلامية وفقهية ولغوية.

والعمل بالحديث يقتضي أنْ يرجع كلٌّ منهما إلى الآخر، فالإفتاء بالحديث مباشرة من غير الرجوع إلى ما قاله الفقهاء لمعرفة ما في النص من ملابسات ومعان ومناسبات يجر إلى اضطراب في الفتوى وينم عن تجهيل للفقهاء وتقزيم لجهودهم، وأشبه ما يكون حال المحدث والفقيه بالطبيب والصيدلي، فالذي يعني الصيدلي هو التوافق بين الوصفة الطبية التي يكتبها الطبيب وبين نوعية الدواء ولا تعنيه نوعية المرض، وهذا شأن المحدث الذي إذا توافرت شروط الحديث الصحيح حكم عليه بالصحة من غير التفات إلى حديثٍ آخر قد يعارضه، بينما الطبيب عليه أنْ يقارن بين نوعية المرض والدواء الذي يناسب المرض، وعليه أنْ يتأكد من تأثيرات هذا الدواء على الجسم، وهذا شأن الفقيه الذي لا يقف عند حديثٍ بذاته، وإنما ينظر إلى ما يرتبط به من نصوص أو قواعد أخرى، وليس في هذا الكلام ما يُفهم منه تفضيل الفقيه على المحدث أو العكس كما لا يصح القول بتفضيل الطبيب على الصيدلي أو العكس، إذ العلاقة بينهما تكاملية، وكلٌّ منهما في الحقيقة لا يستغني عن الآخر، أو قلْ مثلُ المحدث مثل المهندس المدني الذي يحكم –وفقا لدراسته– بصحة تشييد بناء مكوَّنٍ من مائة طابق على قطعة معينة من الأرض، وهذا بحسب الواقع لا يكفي للبدء بتشييد البناء وتنفيذ دراسة المهندس ما لم تتوفر شروط أخرى مثل رُخَصة البناء وقابلية الأرض قانونيا له وتوفر التهوية والإضاءة التي يعمل عليها المهندس المعماري.

ومن ذلك أحاديث الأحق بالإمامة في الصلاة، فمن الخطأ أنْ يأتي المحدِّث ليُخطِّئ الفقيه الذي يقول بتقديم الفقيه على قارئ القرآن في الإمامة، وقد يُتصوَّر من النَّظر المبدئي أنَّ الفقهاء خالفوا الحديث الوارد في هذا، والواقع أنَّهم فهموا الحديث في ضوء الواقع والمصلحة وتكامل النصوص، مع أنَّ هذا الفهم ليس ملحوظًا عند المحدثين، ولهذا السبب نجد الـمُفتَى به في المذاهب الفقهية الثلاثة[1] تقديم الأفقه على الأقرأ إذا كان يُحسن من القراءة ما تجوز به الصلاة، وتعليل هذا أنَّ القارئ في ذلك العصر كان هو الأفقه لأنه كان مع حفظه للقرآن يتلقَّى الأحكام، فالصلاة تحتاج إلى الفقه أكثر من إتقان القرآن وكثرة السور المحفوظة، وتعليلهم هذا ليس ردًّا للحديث الذي جاء فيه «يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا، وَلَا يَؤُمَّنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»[2].

ومن الابتداع القول باكتفاء المحدث بالحديث أو أنَّ هذه المسألة أو تلك كانت من اختراع فقهاء المذاهب، وقد كان التفتيش في الحديث عند أهل الفقه جزءًا من منهج الصحابة في تعاملهم مع الحديث النبوي، وقد اشتهر ذلك عن السيدة عائشة رضي الله عنها، من ذلك قولها: «أعدلتمونا بالكلب والحمار؟ لقد رأيتني مضطجعة على السرير،

(١) الاختيار لتعليل المختار١/ ٥، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة، تاريخ النشر: ١٣٥٦ هـ-١٩٣٧ م، البيان والتحصيل، ١/ ٣٥٥، القرطبي، حققه د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، مغني المحتاج، ١/ ٤٨٦، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، وخالف في هذا الحنابلة، كشاف القناع،١/ ٤٧١، منصور بن يونس البهوتى الحنبلى، دار الكتب العلمية.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة رقم ٦٧٣.

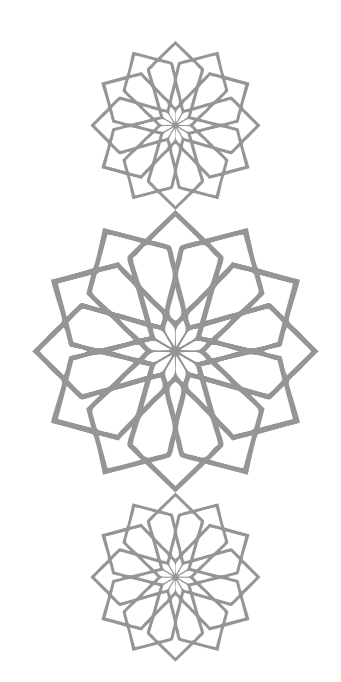


فيجيء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيتوسط السرير، فيصلي، فأكره أن أسنحه، فأنسل من قبل رجلَي السرير حتى أنسل من لحافي»[1] وهي تشير بذلك إلى حديث «يقطع الصلاةَ المرأة والحمار والكلب، ويقي ذلك مثل مؤخرة الرَّحْل»[2].

وبذلك تُدرك خطأ ما اشتهر بين بعض طلبة العلم من الأخذ بظاهر قول الإمام الشافعي: (إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي) على عمومه، فالمقولة صحيحة لكنَّ ذلك إذا كان الآخذ فقيها وخلَا الحديث من معارض أو نسخ أو تخصيص أو تقييد، وهذا معلوم لمن له أدنى معرفة بالفقه، يقول النووي بعد ذكر المقولة السابقة: (وهذا الذي قاله الشافعي ليس معناه أنَّ كل أحد رأى حديثًا صحيحًا قال هذا مذهب الشافعي وعمل بظاهره، وإنما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد في المذهب على ما تقدم من صفته أو قريب منه، وشرطه أن يغلب على ظنه أن الشافعي -رَحِمَهُ اللَّهُ- لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتبِ أصحابه الآخذين عنه وما أشبهها، وهذا شرط صعب قلَّ من يتصف به، وإنما اشترطوا ما ذكرنا لأن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ترك العمل بظاهر أحاديث كثيرة رآها وعلمها لكنْ قام الدليل عنده على علة فيها أو نسخها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك)[3] وبهذا تظهر ضرورة التعامل مع السنة النبوية من جهة الفقهاء وعدم الاستغناء عن المحدثين لتحقيق التكامل الموضوعي بين أطراف السنة النبوية ومنثور النصوص المتفرقة.

وإننا لنؤكدُ ختامًا على ضرورة جمع المادة العلمية للموضوع الذي نريد إعطاء الحكم فيه، وأن يكون ذلك من المصادر الصحيحة المعتبرة، وعدم اللجوء إلى بعض الأحاديث التي تروِّج لوجهة نظرٍ وتُقصي الأحاديث الأخرى، فالشريعة كلٌّ متكامل، كما لا يصح منهجيًّا أن نلجأ إلى الأحاديث الموضوعة وشديدة الضعف وما قاربها وفي جعبتنا من الصحيح الكثير.

ومن الضروري الانضباط في تعاملنا مع حديث النبي -عليه الصلاة والسلام- فهمًا وعملًا ودفاعًا عنه، وإنَّ الدفاع عنه ليقتضي إبعاد ما لم يصح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن الغريب أنَّ ثائرة الناس تثور عندما يتم تضعيف حديثٍ صحيح، ولا تجد مثل هذه الثائرة عندما تُنسب أحاديث موضوعة للنبي عليه الصلاة والسلام في مقام الوعظ؛ فلنتعامل مع السنة الصحيحة على أنَّها كلٌّ متكامل بعيدًا عن رغباتنا الشخصية أو رغبات الآخرين، جعلنا الله ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.



(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى السرير، رقم ٥٠٨.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي رقم ٥١١.

(٣) المجموع شرح المهذب، ١/ ٦٤، دار الفكر.



الرَّدُّ على الطاعِنِين في السُّنَّة (سنَدًا ومَتْنًا)

أ. د. محمد محمود كالو

أستاذ مشارك في جامعة أديامان التركية



اختار الله تعالى لهذه الأمة خير نبي مرسل، وجعلها خير أمة أخرجت للناس، وتكفَّل الله بحفظ دين نبيه الخاتم محمد ﷺ، وسخّر له على مرِّ العصور من كان همهم حفظ الدين والدفاع عنه، وقد قام الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه مع الصحابة بجمع القرآن وتدوينه، ثم قام الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه بنسخ القرآن في مصحف واحد، وأرسل به إلى البلدان، وبقي أمر السنة النبوية المطهرة محفوظًا في القلوب والعقول وكُتِبَ بعضها في صحف حتى ظهرت بذرة التدوين الشامل، وبزغ عصر الصحيحَيْن والسنن والمسانيد وغيرها من المصنفات وما رافقها من أجواء الحفظ والنقد والتدقيق والتحقيق، وما نتج عن ذلك من تصفية لكتب السنة التي بقيت حتى عصرنا هذا حاملة في طياتها الكلام المصفَّى للمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد اهتم المسلمون بالسنة النبوية اهتمامًا فائقًا، وقدموا في سبيل خدمتها جهدًا كبيرا، ولعل من أبرز جهود المعاصرين في خدمتها دفع الشبهات وكشف مفتريات الحداثيّين العرب، الذين كان لهم عدة محاولات آثمة تهدف إلى العبث بها ونبذها ومحاولة إلغائها وجعلها قابلة للطعنِ والردِّ.

والحداثة العربية في حقيقتها تمثل امتدادًا للحداثة والاستشراق الغربيَّيْن، فقد رددت شبهات الغرب حول السنة وزادت عليها أحيانًا، فأنكرت صفة الوحي عن السنة، وادّعت عدم حجيتها، وشككت في طريقة تدوينها، وزعمت أنها سبب تخلُّف المسلمين، وطعنت في المحدِّثين ومصنفاتهم، وانتقصت من المناهج التراثية كعلم مصطلح الحديث، واستبدلتها بنماذج من مناهج الغربيين الغريبة عن التصور الإسلامي، وشتان ما بين المناهج الإسلامية العلمية المعرفية والمناهج الغربية التشكيكية التحريفية.

ولم يكتف الحداثيون العرب بذلك بل تطاول بعضهم على مقام الرسول ﷺ، ووصفوه بأوصاف شنيعة، محاولين زعزعة مكانته في قلوب الأمة، والتقليل من هيبته في النفوس، وها هو كبير الحداثيين محمد أركون الجزائري المفَرْنَس يقول: (وتتمُّ عمليَّة التوصيل عن طريق وسيط ذي مكانة متميزة وسلبية في آن معًا هو محمد، إنه مجرد ناقل للوحي... وقد استمرت عملية تشكيل الصورة الرمزية والقدسية المثالية لمحمد على هذا النحو طيلة أكثر من قرن)[١]. وقد تركت القراءة الحداثية أثرها السيئ على السنة، وانخدع بها جملة من الشباب المسلم، فاستوجب هذا بذل الجهد للصد والرد وتعرية هذا الفكر المنحرف.

هذا وقد قسمت البحث بعد هذه المقدمة إلى مبحثَيْن وخاتمة شاملة لأهم النتائج.

(١) الفكر الإسلامي قراءة علمية: محمد أركون، مركز الإنماء القومي، لبنان، والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، ٧٢-٧٥.



المبحث الأول: أول ظهور بذور الطعن في السنة النبوية

أول بذور الطعن في السنة النبوية كان في أواخر عصر الصحابة، فقد جاء عن الْحَسَنِ البصري (أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: مَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُحَدِّثُونَاهَا وَتَرَكْتُمُ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: (أَرَأَيْتَ لَوْ أَتَيْتَ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ الْقُرْآنَ، مِنْ أَيْنَ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ عِدَّتُهَا كَذَا، وَصَلَاةَ الْعَصْرِ عِدَّتُهَا كَذَا، وَحِينَ وَقْتِهَا كَذَا، وَصَلَاةَ الْمَغْرِبِ كَذَا؟ وَالْمَوْقِفَ بِعَرَفَةَ وَرَمْيَ الْجِمَارِ كَذَا، وَالْيَدُ مِنْ أَيْنَ تُقْطَعُ أَمِنْ هَاهُنَا أَمْ هَاهُنَا أَمْ مِنْ هَاهُنَا، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَفْصِلِ الْكَفِّ وَوَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ الْمِرْفَقِ وَوَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ الْمَنْكِبِ، اتَّبِعُوا حَدِيثَنَا مَا حَدَّثْنَاكُمْ، وَإِلَّا وَاللهِ ضَلَلْتُمْ)[١] وعَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا حَدَّثْتَ الرَّجُلَ بِالسُّنَّةِ فَقَالَ: دَعْنَا مِنْ هَذَا وَحَدِّثْنَا مِنَ الْقُرْآنِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ)[٢].

وقد يقال: إن أول ظهور لحركة منكري السنة كان في عهد النبي ﷺ لرجل يقال له ذو الخويصرة حين قال: (اعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ بَعْدِي إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟»[٣]، لكن هذه البداية كانت فردية، فالإنكار لم يظهر بشكل جماعات وفرق إلا في أواخر القرن الثاني للهجرة، قال الإمام الشافعي في كتاب الأم، باب جماع العلم: (بَابُ حِكَايَةِ قَوْلِ الطَّائِفَةِ الَّتِي رَدَّتْ الْأَخْبَارَ كُلَّهَا)[٤]، ولفظ (الطائفة) في لغة العرب معناها الجماعة والفرقة من الناس، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ من الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩].

ثم بدأ الشقاق بين جماعة المسلمين، وانقسم المفارقون لجماعة الإسلام إلى خوارج وروافض، وردَّ الخوارج أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة لرضاهم بالتحكيم، وبهذا أبوا أن يتخذوا السنة أساسًا للتشريع، كما ردت الرافضة أحاديث جمهور الصحابة إلا ما زعموا أنه من رواية أشياع عليٍّ رضي الله عنه، وقدحوا في عدالة الصحابة.

وفي عهد الحركة العلمية ترجمت الكتب الفارسية وكتب منطق اليونان، فوجد الأعداء لهم فيها أكبر معين فقاموا بقدح أعلام السنة، وقبحوا أهل الحديث وعابوا طريقتهم ليقللوا من شأن الحديث وأهله، ومضى الزمان حتى برز من الدارسين من تناول نصوص الكتاب والسنة بقراءات معاصرة باسم الحداثة، وهي قراءة تأويلية خارجة عن المنهج العلمي المقبول، مستمدّين آلياتها من تجارب غربية في فهم النصوص المقدسة، مستخدمين نظريات عقلية وليدة من صراع الحداثة في الغرب مع الدين، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إلغاء الدين برمته.

ومن المؤسف أن هؤلاء الدارسين أثاروا شبهات عدة حول السنة المطهرة بقصد الانتقاص من قيمتها ومنزلتها الرفيعة، وبدعوى معارضتها للقرآن أو للعقل أو للعلم، أو بدعوى أنه دخلها الوضع بسبب التأخر في التدوين، وغير ذلك من شبهات تحتاج إلى ردود علمية وفق المنهج العلمي الصحيح القائم على البحث والتقصي والموضوعية لإظهار شناعة تلك الشبهات وتفنيدها.

ومن الطاعنين في السنة بعض المستشرقين الذين تكمن أغلب جهودهم في إنكار الوحي والنبوة وتكذيب الرسول ﷺ مع ادعائهم الموضوعية والأمانة العلمية والتجرد عن الأهواء والبحث عن الحقيقة المجردة، فموّهوا بهذه الشعارات البراقة على كثير من البسطاء

(١) الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وآخر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، د.ت: ١٥.

(٢) المصدر السابق: ١٦.

(٣) سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بَابٌ فِي ذِكْرِ الْخَوَارِجِ، برقم: ١٧٢.

(٤) الأم: محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، ٧/ ٢٨٧.

والمستغربين، حتى لقيت كتبهم رواجًا عند من تأثر بهم من أبناء المسلمين، فساروا على آثار من سبقهم من المستشرقين الغربيين، واقتنعوا بأفكارهم، وأخذوا يرددونها ويبثونها في كتبهم كأنها حق لا غبار عليه ولا دخَن، ونلحظ أن آراءهم وآراء المستغربين من المسلمين متوافقة في موضوع إنكار السنة، ومنهم أبو رية الذي ألف كتابًا أسماه «أضواء على السنة المحمدية»، وهو مليء بالطعن في السنة النبوية، فردَّ عليه كثير من العلماء كمحمد عبد الرزاق حمزة في كتابه (ظلمات أبي رية)، وعبد الله المعلمي في كتابه (الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة)، ومصطفى السباعي في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع).

وقد أكد المستشرق الألماني رودي باريت (ت١٩٨٣) Rudi Paret أن الهدف الرئيس من جهود المستشرقين في القرن الثاني عشر الميلادي وفي القرون التالية هو التنصير وإقناع المسلمين بلغتهم ببطلان الإسلام واجتذابهم إلى النصرانية[(١)]، إلا أن هذه الأهداف اكتسبت أبعادًا أخرى مع مرور الزمن، فترافق معها أطماع اقتصادية وعلمية واستعمارية[(٢)].

ثم نشأ تيار بين أهل السنة عرفوا بالقرآنيين أو أهل القرآن، الذين يعتمدون في تدبر القرآن على المنهج العقلي المجرد، وينبذون السنة برمتها، وما هؤلاء القرآنيون الذين ينكرون السنة ومعهم تيارات الحداثة المعاصرة إلا تبع لهؤلاء المستشرقين وأذناب لهم، وقد تبين أن أغلبهم له صلات مشبوهة مع مدارس معادية للإسلام في الشرق والغرب.

وإنَّما اشتدَّ هجومهم على السنة النبوية (لأنها تمثل -عندهم- عنصرين من عناصر القوة في الإسلام وهما: الثروة الحديثية النبوية، وشخصية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العملية، وهذه الأولويات وضعها خصوم الإسلام للقضاء عليه)[(٣)].

(وقد هادنوا القرآن ليأسهم من النيل منه، واستسهلوا الهجوم على السنة لأنهم يعلمون أنهم إن أسقطوا السنة من حياة المسلمين فقد أسقطوا معها القرآن دون أن يمسوه بقول؛ لأنَّ المسلمين لا يستطيعون أن يقيموا القرآن إلا بإقامة السنة، فهي البيان الذي لا بد منه لما جاء في القرآن)[(٤)].

المبحث الثاني: الرد على الطاعنين في سند الحديث ومتنه

ذكر المستشرقون شبهات أكثر مما ذكره مقلدوهم من المستغربين، ومن تلك الشبهات والمزاعم التي ساقها المستشرقون قولهم: (كما أنه كان من السهل وضع حديث ما فقد كان من السهل اختراع سند ولصقه بذلك)[(٥)].

وزعم جولد تسيهر (ت١٩٢١) Ignaz Goldziher أن المحدثين نقدوا السند دون المتن فقال: (نقد الأحاديث عند المسلمين قد غلب عليه الجانب الشكلي منذ البداية، فالقوالب الجاهزة هي التي يحكم بواسطتها على الحديث بالصحة أو بغيرها، وهكذا لا يخضع للنقد إلا الشكل

(١) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية (المستشرقون الألمان منذ تيودور نولدكه): رودي باريت، ترجمة: مصطفى ماهر، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص١١.

(٢) المستشرقون الناطقون بالإنجليزية دراسة نقدية: د. عبد اللطيف الطيباوي، ترجمة: قاسم السامرائي، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ١٩٩١م، ١٩.

(٣) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض: الدكتور عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة في القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م، ١٥.

(٤) المصدر نفسه، ١٥.

(٥) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية: رودي باريت، ١٦.



الخارجي للحديث، ذلك أن صحة المضمون مرتبطة أوثق الارتباط بنقد سلسلة الإسناد، فإذا استقام سند حديث لقوالب النقد الخارجي فإن المتن يصحَّح حتى ولو كان معناه غير واقعي أو احتوى على متناقضات داخلية أو خارجية، فيكفي لهذا الإسناد أن يكون متصل الحلقات وأن يكون رواته ثقات اتصل الواحد منهم بشيخه حتى يقبل متن مرْويه، فلا يمكن لأحد أن يقول بعد ذلك: إني أجد في المتن غموضًا منطقيًّا أو أخطاء تاريخية لذلك فإني أشك في قيمة سنده)[١].

وهذا افتراء محض؛ لأن المحدثين وضعوا أصولًا وضوابط قوية لقبول الروايات، وكانوا يهتمون بالأسانيد قبل كل شيء، امتثالًا لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات:٦]، ولأن الحديث إذا ما تخطى مرحلة نقد سنده سليمًا كان احتمال وقوع الخطأ في متنه قليلًا، فلا يقبل الحديث إلا من ثقة حتى اشتهر بين المحدثين أن السند للخبر كالنسب للمرء، والحديث الذي ليس له سند ليس بشيء، وقد قال عبد الله بن المبارك: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء مَا شاء)[٢] لكن هذا لا يعني أنهم لم يهتموا بالمتون، فقد نقدوها كما نقدوا الأسانيد، ووضعوا قواعد وضوابط تساعدهم في عملية نقدهم، بل إن القواعد التي تتعلق بنقد المتن أكثر من قواعد نقد السند.

يقول غوستاف ويت (ت١٩٤٦) Gustav Witt: (لقد نقل لنا الرواةُ حديثَ الرسول مشافهة، ثم جمعه الحفاظ ودونوه، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن؛ ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث وصلنا كما هو عن رسول الله من غير أن يضيف عليه الرواة شيئًا عن حسن نية في أثناء روايتهم، ومن الطبيعي أن يكونوا قد زادوا شيئًا عليه في أثناء روايتهم لأنه كان مشافهة)[٣].

ولقد جانبه الصواب في ذلك كما جانب يوسف شاخت (ت١٩٦٩) joseph schacht حين قال: (وصِيْغَ الجزء الأكبر من نتائج هذه الأفعال والأقوال في شكل أحاديث نسبت إلى النبي... ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه)[٤].

ومدح المستشرق البريطاني نورمان كولدر (١٩٩٣) Norman Calder نظريةَ شاخت فقال: (إن شاخت كسر لنا العلاقة التاريخيَّة بيَن الحديث والفقه.. والذي بيَنه لنا هو أن الفقه كان في بداية ظهوره منفصلًا عن الحديث، وأصول الفقه الإسلامي الحقيقية عنده ترجع إلى العادات الحية السائدة للمدارس الفقهية المحلية)[٥].

وقال جب (ت١٩٧١) Hamilton R. A. Gibb: إن نظرية شاخت (ستصبح أساسًا في المستقبل لكل دراسة عن حضارة الإسلام وشريعته على الأقل في العالم الغربي)[٦].

إن أدلة شاخت في معظمها تعتمد على مغالطات فكرية أو فهم لغوي خاطئ، أو على حالات شاذة عمَّمها على كل الأحاديث، وقد أظهرت آراء الأعظمي أن شاخت كان يحاول أن يعطي إيحاء كاذبًا باستخدامه لبعض الأمثلة الاستثنائية التي انتقدها علماء الحديث ليدعم نظريته، وأثار

(١) دراسات جولد تسيهر في السنة ومكانتها العلمية: عبد الناظر محسن، دكتوراه دولة مخطوطة بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين، ١/ ٢٣٨.

(٢) قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج: محمد بن علي بن آدم الإثيوبي المولوي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢/ ٧٩.

(٣) التاريخ العام للأديان (الإسلام)، غوستاف ويت، ٣٦٦.

(٤) أصول الفقه: يوسف شاخت، لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م، ٦٣-٦٤.

(٥) الرد على مزاعم المستشرقَين إجناتس جولدتسيهر ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين: د. عبد الله عبد الرحمن الخطيب: ٤٧.

(٦) المصدر السابق، ٥٠.

الأعظمي نقاطًا وتساؤلات عندما نقض الأمثلة التي اعتمد عليها شاخت في نظريته، منها: (لماذا كان رواة الأحاديث ينسبون أحاديثهم كذبًا –حسب رأي شاخت– إلى رواة ومصادر ضعيفة بدلًا من رواة ثقات؟ وإذا كانت كل الأحاديث موضوعة بهدف دعم المذاهب الفقهية والعقدية فلماذا نجد أحاديث مشتركة عند أصحاب المذاهب العقدية كالسنة والشيعة والخوارج والزيدية وغيرهم؟)[(١)]

والسبب الرئيس في أخطائهم برأي الأعظمي هو أن المستشرقين لم يختاروا أمثلتهم الحديثية من مصادر الحديث الأساسية بل اختاروها من كتب السيرة أو كتب الفقه، والفقهاء لم يكونوا مهتمين بذكر كل السند بل كانوا مهتمين بالمتن وما يمكن أن يستنبطوا منه من أحكام، لذا قال الأعظمي: (لقد قام البروفسور شاخت بدراسة كتاب الموطأ لمالك والموطأ لمحمد بن الحسن الشيباني وكتاب الأم للشافعي، وغنيٌّ عن القول أن هذه الكتب أقرب ما تكون إلى الفقه من كتب الحديث، وعلى الرغم من ذلك فقد عمم نتيجته التي وصل إليها في دراسته لتلك الكتب، وفرضها على كافة كتب الحديث، وكأنه ليست هناك كتب خاصة بالأحاديث النبوية، وكأنه ليس هناك فرق بين طبيعة كتب الفقه وكتب الحديث، ويبدو أنه لم يتنبه لأسلوب الكتب الفقهية لأنه من المعلوم أن المفتي أو المحامي أو القاضي عندما يحكم في قضية أو يفتي في مسألة لا يكون مضطرًا لأن يعطي السائل كافة حيثيات الحكم أو الفتوى مع ذكر كافة الوثائق التي تعضده)[(٢)]. وما زالت نظرية شاخت وللأسف تلقى قبولًا واسعًا في الغرب رغم كل ما تعرضت له من نقد علمي محكم.

ولعل أول من تطرق إلى نقد الأحاديث عند علماء المسلمين هو كايتاني (ت١٩٣٥) Caetani Leone حيث عقد في كتابه (الحوليات الإسلامية) فصلًا عرض فيه للحديث سنده ومتنه، فكان مما جاء في نقد المتن قوله: (كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه)[(٣)].

وكل هذا الكلام حول عدم نقد المتن بعيد عن الحقيقة والواقع؛ لأن المحدثين قسموا علم الحديث إلى علميْن: علم الرواية الذي يهتم بالراوي والرواة من حيث القبول والرد، وعلم الدراية الذي يهتم بنقد المتن ووضع القواعد الخاصة لذلك، فعلم الحديث يهتم بالسند والمتن معًا ليعرفوا بذلك ما يقبل وما يرد من الأحاديث، والذي ينظر في الكتب الستة يتيقن أن علماءنا قد نقدوا المتن أيضًا، فالبخاري مثلًا قد اختار صحيحه من بين مئات الآلاف من الروايات.

ولما كان المتن هو الغاية والهدف تتبع المحدثون متون الأحاديث، وعرضوها على أصول الشريعة ومقاصدها، وقاسوها بمقياس كلام النبي ﷺ، وأخضعوها للنقد الذاتي داخليًّا وخارجيًّا، فكانت ثمرة ذلك ضوابط وعلامات تميز الصحيح من الباطل، بل إن النبي ﷺ أول من سنَّ سنة نقد المتن ونمَّى هذه الملكة، ودعا إلى ترسيخها بقوله وفعله وإقراره، وقد قام الصحابة الكرام بالنظر في النصوص ونقدها ولم ينكر عليهم، وإنما كان النبي ﷺ يبين لهم الوجهة الصحيحة للنقد، وكم في الأحاديث من تصحيح لمفاهيم خاطئة علقت في أذهان الصحابة من أيام الجاهلية، فهذا نقد وتمحيص للمعلومات التي يحملها أصحابه، وتوجيه لها نحو الوجهة الصحيحة، وقرن تصحيحه للمفاهيم بالبديل الصحيح، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله

(١) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: محمد الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م: ٢/ ٣٨٩.

(٢) المصدر السابق، ٢/ ٣٨٩.

(٣) المستشرقون والحديث النبوي: الدكتور محمد بهاء الدين، دار النفائس، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م:١٢٩.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟» قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ»(١).

ووجه الدلالة: أن الصحابة رضوان الله عليهم يقرون أن المفلس هو من لا درهم له ولا متاع، وهو ما استقر في النفوس لغة وعرفًا، فانتقد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا الرأي، وبيَّن خطأه وخطله، وأوضح لهم أن هذا ليس هو حقيقة المفلس؛ لأن هذا الأمر يزول وينقطع بموته كما ينقطع أيضًا بيسار يحصل له بعد ذلك في حياته، فيستطيع أن يتدارك ما وقع فيه من الفلس، وبيَّن لهم أن حقيقة المفلس هو المذكور في الحديث...، فالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نقلهم من تصور الفلس الدنيوي الآني إلى تصور الفلس الأخروي الباقي الذي يجب أن يكون عليه في فكر المؤمن(٢).

وكان الصحابة رضوان الله عليهم ينتقد بعضهم مضمون روايات بعض، فمثلًا انتقدت السيدة عائشة مضمون روايات بعض الصحابة، وكذلك تعرضت بعض رواياتها للنقد من بعض الصحابة الآخرين، وقد ألف الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) كتابًا جمع فيه الروايات التي انتقدت فيها السيدة عائشة مرويات بعض الصحابة، وسماه: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة.

أما المستشرق (رودي باريت) Rudi Paret فقد تعامل مع السنة المطهرة معتمدًا على الروايات الموضوعة، أو ليِّ أعناق النصوص وتحريفها، أو تأويلها بشكل خاطئ، أو انتقاء ما يشاء مما يتوافق مع أغراضه، من ذلك قصة الغرانيق الموضوعة التي ولع بها، وقد ثبت اختلاق هذه القصة بما لا يبقي مجالًا للشك، فلا تصح شرعًا ولا عقلًا، بل سئل ابن خزيمة عن قصة الغرانيق فقال: (هذا من وضع الزنادقة، وصنَّف فيه كتابًا)(٣)، وقال القاضي ابن العربي: (ذُكِرَ فِي ذَلِكَ رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ، كُلُّهَا بَاطِلَةٌ لَا أَصْلَ لَهَا)(٤) بل إن مترجم كتاب (رودي باريت) الدكتور رضوان السيد ردَّ على المؤلف قائلًا: (وهي أسطورة ما صدَّقها أكثرية المستشرقين، فلماذا يصدقها باريت الذي ترجم القرآن وهو يعرف استحالة التوفيق بين الوحدانية وشفاعة الآلهة الوثنية؟)(٥).

لقد بحث المحدثون في علل المتون وشذوذها، وجُمعت أبحاثهم هذه في علل المتون والأسانيد في مصنفاتهم من كتب العلل وهي كثيرة، ومن أجل ذلك نشأت علوم لا تكتفي بدراسة الإسناد بل تعنَى بدراسة الإسناد والمتن جميعًا، فمن ذلك: الحديث المقلوب، والمضطرب، والمدرج، والمعلل، والمصحَّف، والموضوع، وزيادة الثقة، كما أنشئت علوم تتعلق بدراسة المتن خاصة، من ذلك غريب الحديث، وأسباب وروده، وناسخه ومنسوخه، ومُشْكِله، ومُحْكمه.

وعلم مختلف الحديث خير شاهد على اعتناء العلماء بنقد المتون، فهذا العلم يعنى بالأحاديث النبوية الشريفة التي ظاهرها التعارض، وبدأ هذا العلم مبكرًا ابتداء من

(١) رواه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ، برقم: ٢٥٨١.

(٢) الرد على مزاعم المستشرقين: د. عبد الله عبد الرحمن الخطيب، ٢٩.

(٣) نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ٤٦.

(٤) أحكام القرآن: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، تعليق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م: ٣/ ٣٠٧.

(٥) محمد والقرآن: رودي باريت، ترجمة رضوان السيد، ذكر ذلك في هامش ص ٢٥-٢٦.

الإمام الشافعي في كتابه: اختلاف الحديث، وكتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ومشكل الآثار للطحاوي.

وانتقد بعض المستغربين من المسلمين المعاصرين طريقة معرفة صحة الحديث عند المحدثين، يقول هؤلاء المستغربون: إن صحة أي حديث يجب أن تبنَى أولًا على صحة متنه وليس على صحة إسناده، وممن تبنَّى هذا الرأي أحمد أمين ومحمود أبو رية من مصر، وسيد أحمد خان من الهند، والمولوي شراغ علي، وغلام أحمد برويز، زعيم فرقة (أهل القرآن) وغيرهم.

ويعد محمد عبده أول عالم مسلم نقد بعض الأحاديث الصحيحة، والسبب في زعمهم أن بعض الأحاديث تخالف العقل والعلم، ويستحيل أن يكون الرسول ﷺ قد قالها، وأن الحديث دوِّن في وقت متأخر خلال القرن الثاني الهجري فوضعت أحاديث كثيرة واختلطت بالأحاديث الصحيحة، وأنَّ بعض الصحابة روى الحديث بالمعنى، ولا يمكن الاعتماد على علم الجرح والتعديل لأنه علم متناقض علاوة على أن معظم الأحاديث رويت عن طريق الآحاد[١].

ليس صحيحًا أن صدر الإسلام خلا من تدوين السنة، فقد دوِّن أجزاء من السنة في حياة الرسول نفسه وبتوجيه منه مباشرة، ومن ذلك كتبه ورسائله للرؤساء والمعاهدات والمصالحات التي جرت في حياة النبي ﷺ، ولا ريب أن هذه الوثائق جانب من جوانب السنة، وسبب قلة التدوين حينها أنَّ السنة حاضرة ماثلة أمامهم، فلم تدْعُ ضرورة إلى تدوينها[٢].

ثم إن الأصل المجمع عليه عند المحققين أن رواية الحديث النبوي كانت باللفظ والمعنى معًا، ورواية الحديث بالمعنى كانت موضع حرج شديد عند الرواة، وكانوا إذا لجؤوا إلى الرواية بالمعنى نبهوا على تلك الرواية، ومن يجرؤ على الكذب وقد جاء في الحديث المتواتر أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٣] فهذا تحذير شديد ووعيد قاس لمن بدَّل لفظًا مكان آخر مع التعمد[٤].

أما شبهة وضع الأحاديث فلم يغفل عنها علماء الأمة، بل فطنوا إلى وجود هذه الآفة وحاصروها من كل جهة، وأبطلوا مفعولها تمامًا حيث درسوها دراسة فاحصة ونصوا على أسباب الوضع فأحكموا القول وأصابوا، ومن المعروف أن ظاهرة الوضع ظهرت متأخرة عن بدء التدوين، ولما فشا أمرها شمَّر لها العلماء عن ساعد الجد، ونتج عن ذلك علم الجرح والتعديل، وفيه رصد العلماء أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، وحسموا أمر هذه الآفة، وصنفوا فيها كتبًا[٥]، ووضعوا علامات وضوابط يعرف بها الحديث الموضوع من غير الرجوع إلى سنده كركاكة اللفظ ومخالفة الحديث لنص القرآن أو السنة المتواترة، أو ما اشتمل على إفراط كالثواب العظيم على العمل القليل أو الوعيد الشديد على فعل يسير، أو ما يخالف البدهي في الطب والحكمة، أو ما يكون داعية إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع، أو مخالفًا للحقائق التاريخية، أو أن يروي الراوي الداعي إلى بدعته ما يوافق بدعته ويخالف به الثقاتِ، وغير ذلك من الضوابط.

(١) الرد على مزاعم المستشرقين: د. عبد الله عبد الرحمن الخطيب: ١٢-١٣.

(٢) المصدر السابق، ٣٩-٤٠.

(٣) رواه البخاري في كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، برقم (١٢٩١)، ومسلم في المقدمة، باب في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ، برقم (٣).

(٤) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: عبد العظيم المطعني، ٥٠-٥١.

(٥) المصدر السابق، ١٦٩.



خاتمة:

تبيَن مما سبق أن الله تعالى حفظ سنة نبيِّه كما حفظ كتابه، فقام الجهابذة من علماء الحديث وغيرهم بوضع قواعد علمية دقيقة في نقد السند والمتن معًا للحكم على صحة الحديث من عدمها، وأما افتراءات المستشرقين والمستغربين فهي بعيدةٌ عن الصواب والإنصاف، مخالفةٌ لمناهج البحث العلمي والموضوعية، وقد جنت الحداثة على السنة النبوية جنايات كبيرة كثيرة، ومارست عليها أشكالًا من التشكيك والتشويه وضروبًا من النقد المنفلت والتأويل المنحرف والقراءات التعسفية، ولا عجب فمن مقاصد الحداثةِ الثورةُ على الدين وإبادتُه، ومما يميز أعمالَهم المراوغةُ والمكر والغموض اللغوي والدلالي، فهم أشد خطرًا وأكثر ضررًا من المستشرقين.

وإليك أهمَّ النتائج:

-أحاديث المصطفى ﷺ التي وصلت إلينا قد خضعت لمنهج نقدي دقيق في مراحلها كلِّها، ووصلت سليمة من الشوائب، وهذا ليس له نظير عند غير المسلمين.

-كل ما ساقه الطاعنون في الحديث النبوي وتوثيقه من مزاعم لا يمكن قبوله، فهو منقوض بالأدلة العلمية الدامغة.

-نقد المتن عند المحدثين كان جزءًا رئيسًا في عملية الحكم على صحة أي حديث، فلا يقبلون حديثًا إلا بخلوِّه من أية علة أو شذوذٍ في المتن أو الإسناد.

-نقد المتن سبق نقدَ السند، وقد نمَّى النبي ﷺ هذه الملكة ودعا إلى ترسيخها بقوله وفعله وإقراره، وقام الصحابة بالنظر في النصوص ونقدها دون إنكار.

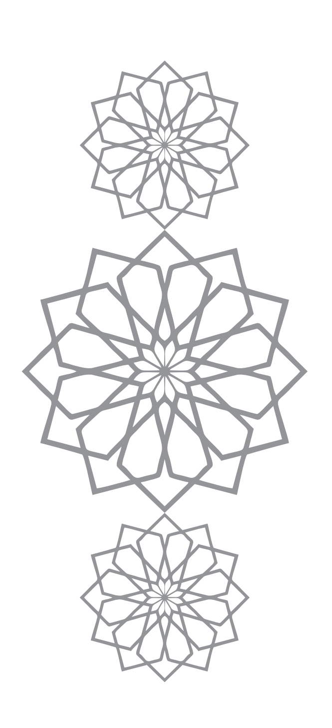
-وضع العلماء علامات في المتن لكشف الحديث الموضوع، وهذا ما يدلنا على عنايتهم بنقد المتن عناية فائقة.

-النقد الموجه من الطاعنين في الاعتماد على الإسناد ليس نقدًا علميًّا، ولا يرقى إلى الشبهة العلمية، بل هو محض أوهام.

-ليس صحيحًا أن صدر الإسلام خلا من تدوين السنة، فقد دوِّن أجزاء من السنة في حياة الرسول نفسه وبأمرٍ منه.

-الأصل المجمع عليه عند المحققين أن رواية الحديث النبوي كانت باللفظ والمعنى معًا، ورواية الحديث بالمعنى كانت موضع حرج شديد عند الرواة.

-آفة وضع الأحاديث لم يغفل عنها علماء الأمة، بل فطنوا إلى وجودها، وحاصروها من كل جهة، وأبطلوا مفعولها تمامًا.







السنة في عيون المحدثين

د. عبد العزيز محمد الخلف

أستاذ الحديث الشريف في أكاديمية باشاك شهير

للمحدثين جهود كبيرة بذلوها في سبيل تنقية السنة من الدَّخَل والزيغ، وقد كانت هذه الجهود محل احترام كل منصف، وسنحاول في هذه المقالة تسليط الضوء على جزء من هذه الجهود مقرونةً بالإجابة عن بعض الشبهات والأسئلة التي طالت تلكم الجهود.

أولًا: تعريف السنة عند المحدثين

تعريف السنة عند المحدثين من أشمل التعريفات فهي: «كل ما أُثِرَ عن الرسول ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ خُلُقيةٍ أو خَلْقيةٍ أو سيرةٍ، سواءٌ أكان ذلك قبل البعثة كتحنثه في غار حراء أم بعدها»[١].

وهذا الشمول في تعريف المحدثين مقصود، ذلك أنهم يبغون الاهتداء بالنبي ﷺ والاقتداء به في كل ما صدر عنه، لكونه مصدر هداية للناس جميعًا.

وقد كان صحابةُ النبي شديدي الاتباع له ﷺ، فهذا ابن عمر تصفه السيدة عائشة قائلةً: (ما كان أحد أشد اتباعًا للنبي ﷺ من عبد الله بن عمر) وهذا عمر رضي الله عنه يقبل الحجر الأسود ثم يقول: (إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك) وهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه يُمضي بعث أسامة مع أن كبار الصحابة قد نصحوه بالعدول عن ذلك لأن العرب قد ارتدت وقتها، فما كان منه إلا أن بيَّن أنه لا يمكنه أن يحل لواءً عقدَه رسول الله ﷺ.

وقد كان بعض الصحابة الكرام يحرص على اتباع النبي ﷺ حتى في أفعاله البشرية الجبلية، فهذا أنس لم يكن يحب الدباء، فلما علم أنها تعجبه ﷺ ما كان منه إلا أن أحبها أيضا وأكلها، وهذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يمشي في مكان فخفض رأسه دونما سبب يستدعي ذلك، فسئل عن سبب فعله فقال: (كان ههنا شجرة، فمر رسول الله، فخفض رأسه، فأنا أفعل كما فعل).

هذا التعريف الشامل للسنة قوبل بالرفض من جماعاتٍ رأت أنه غير دقيق، فكان أن قصروا تعريفها على السنة العملية المتواترة، فهي الحجة وهي السنة دون ما سواها عندهم، ومنهم من قصر السنة على الرِّساليّة دون النبوية، يقول أحدهم: (هناك أيضا تعليمات جاءت إلى النبي ﷺ بمقام النبوة وليست بمقام الرسالة بقوله: ﴿يا أيها النبي﴾، وذلك لتبيان أنها تعليمات خاصة بالنبي ﷺ، أو تعليمات مرحلية جاءت لحقبة معينة مثل توزيع الغنائم، أو تعليمات عامة للمسلمين ولكنها ليست تشريعات)[٢].

---

(١) محمد عجاج الخطيب: الوجيز في علوم الحديث، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٨١: ١٨. نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م: ٢٨.

(٢) محمد شحرور: الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، د. ط، د.ت: ٥٢٦.

ولا بد من البحث في نصوص القرآن الكريم لكي ندرك أيهما أكثر دقة: تعريف المحدثين أم تعريف أولئك القوم؛ فهذه آيات الكتاب الحكيم ترشدنا إلى أن كل ما يصدر عن النبي ﷺ حجة واجبة الاتباع، ولم تفرق في الأمر والنهي بين أمر يصدر عن نبي أو رسول، بل جاءت الآيات مطلقة آمرة بالامتثال والطاعة، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ هذه الآية نزلت في الغنائم لكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهي آية تدل على العموم، فقد استخدمت (ما) الدالة على عموم الامتثال لكل ما يأتي عن النبي ﷺ وعموم الانتهاء عن كل ما ينهى عنه، ويقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، وصيغة ﴿كَانَ لَكُمْ فِي..﴾ تشمل كل مناحي حياته، فهو قدوة في كل شيء.

ووردت آيات أخرى تجمع بين وصفي الرسالة والنبوة لتدل على أن كل ما يصدر عن النبي ﷺ يجب اتباعه، وأنه لا فرق بين صفته الرسالية والنبوية، بل هو تفريق نابع عن هوى لا عن علم، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ وقال تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾. وأخلت بعض الآيات الخطاب منهما في موضع آخر كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

ثانيًا: ركنا القبول عند المحدثين

لكي يتجلى لنا طرف من جهود المحدثين لا بد من تبيان الدعائم التي اشترطوها ليقبل حديث الراوي، وهذه الدعائم تتمثل بالعدالة والضبط.

العدالة: هي لزوم التقوى والبعد عن المفسقات وخوارم المروءة، وهذا يستلزم أن يكون الراوي مكلفًا، سالمًا من المفسقات، سالمًا من خوارم المروءة؛ ذلك أن التكليف هو المسؤولية، فإسلام الراوي وبلوغه وعقله شرط لازم لقبول خبره، فلا يقبل خبر الكافر ولا الصبي ولا المجنون، كما أن اشتراط السلامة عن المفسقات يضمن أن يكون الراوي صادقًا ديِّنًا، أما سلامته من خوارم المروءة فهو شرط يتحقق به قبول الراوي في مجتمعه، فالراوي الذي يرفضه المجتمع لا يستحق أن يؤخذ عنه الحديث النبوي.

الضبط: هو الحفظ بالحزم، وذلك يستلزم أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل، وأن يكون حافظًا لحديثه ليستطيع أداءه كما تلقاه، سواء أكان يحفظه غيبًا أو بواسطة كتاب، ولا بد أن يكون صائنًا لكتابه حريصًا عليه ضنينًا به، غير باذلٍ له لكل غادٍ أو رائح، وإلا رد المحدثون حديثه لأنه متهاون في حفظ كتابه؛ لذلك كانت مهمة حفظ الكتاب من أعسر المهمات، فقد كان بعضهم يستأجر من يحفظ له كتابه، وكان بعضهم يدسه في التراب ويخفي مكانه، وكان بعضهم يعجز عن حفظه فيعمد إلى إحراق كتبه خوفًا من أن تقع بيد من لا يحسن التعامل معها، ويشترطون أيضًا لإثبات ضبط الراوي إذا كان يروي بالمعنى أن يعرف معاني الألفاظ بحيث لا يحيل الحديث عن معناه الذي صدر عنه ﷺ، وقد كان التزام المحدثين بذلك بيّنًا حتى عاب بعض الشيوخ على أحد طلابه أن روى حديثًا بالمعنى فأحال المعنى إلى ما لا يُرتضى، فقال: (نهى ﷺ عن التزعفر) بينما الحديث: «نهى ﷺ عن تزعفر الرجال»، فأحال المقيد مطلقًا.

هذا الشرطان -أعني العدالة والضبط وما يندرج تحتهما- كفيلان بوصول الحديث إلى الأمة كما صدر عن النبي ﷺ، وهي شروط تجيب عن كثير من الشبهات التي يلقيها من لا خبرة له بعمل المحدثين، لأنها تحصن

الحديث وتصونه من أخطاء الرواة وأوهامهم، فالمحدث الذي يستحق أن يؤخذ عنه هو الراوي اليقظ الحافظ الذي لا يستطيع أحد خداعه أو استغفاله أو أن يدس في حديثه ما ليس منه؛ لذلك رد المحدثون أحاديث كثير من الرواة الذين وصفوا بالغفلة وعدم التيقظ، بل ردوا أحاديث كثير ممن وصفوا بالصلاح والتُّقى لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، حتى سرى بينهم قول قائلهم: (لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث) قال مسلم: (يقول: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب)[(١)].

ثالثاً: جهود المحدثين في إثبات العدالة والضبط

لكي يتحقق الناقد من أن هذا الراوي قد تحقق بشرطي القبولِ: العدالةِ والضبط، فإن ذلك يستدعي منه جهدًا طويلًا ليثبت ذلك ويتحقق منه حتى قالوا: (كنا إذا أردنا أن نسمع الحديث من رجل سألنا عن حاله حتى يقال: أتريدون أن تزوجوه؟) فقد كانوا يسألون عن الراوي في سوقه وبيته وحله وترحاله، ما استدعى تتبعًا طويلًا ومراقبة حثيثة للراوي بحثًا عن عدالته وحرصًا على مرويات السنة النبوية.

أما الضبط فإثباته أشق وأصعب فهو يستلزم مقارنة مرويات الشيوخ ومعرفة حالات الموافقة والمخالفة وأسباب ذلك ومصادره، ولعل ما سنورده عن الإمام يحيى بن معين يساعدنا على فهم طبيعة هذه الجهود، يقول أحمد بن سلمة: (كنا عند أبي نُعَيْم نسمع مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، قال: فجاءنا يومًا يحيى ومعه ورقة قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبي نعيم، وأدخل في خلالها ما ليس من حديثه، وقال: أَعْطِهِ بحضرتنا حتى يَقْرَأ. وكان أبو نُعيم إذا قعد في تِيكَ الأيام للتحديث كان أحمد على يمينه ويحيى على يساره، فلما خَفَّ المجلس ناولته الورقة، فنظر فيها كلها ثم تأملني، ونظر إليها ثم قال -وأشار إلى أحمد-: أما هذا فآدَبُ من أن يفعل مثل هذا، وأما أنت فلا تفعلن، وليس هذا إلا من عمل هذا، ثم رَفَسَ يحيى رَفْسَةً رماه إلى أسفل السرير، وقال: عَلَيَّ تعمل! فقام إليه يحيى وقَبَّلَه، وقال: جزاك الله عن الإسلام خيرًا، مِثْلُكَ مَنْ يُحَدِّثُ، إنما أردت أن أُجَرِّبَك»[(٢)].

لم يكتف ابن معين بما وصل إليه من أقوال تثبت ثقة أبي نعيم حتى اختبره ودسَّ في حديثه ما ليس منه ليرى أيفطن أم تمر عليه؟ فلما رآه يقظًا فطنًا أقر له بالحفظ والتثبت.

وإليك هذه القصة التي توضح طرفًا من جهود ابن معين في تمحيص أحاديث الرواة، وتأمَّلْ كم بذل من وقت وجهد حتى بلغ غايته:

قال ابن حبان: (جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له:

سمعتها من أحد؟

قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة.

فقال: والله لا حدثتك.

فقال: إنما هو درهم، وأَنحدرُ إلى البصرة وأسمع من التبوذكي.

فقال: شأنك.

فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب من أحد؟!

قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا وأنت الثامن عشر!

فقال: وماذا تصنع بهذا؟

فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز

(١) مسلم بن الحجاج: مقدمة صحيح مسلم، دار الجيل، بيروت/ دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ط، د.ت: ١٧.

(٢) محمد بن حبان: كتاب المجروحين، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٢، ١٩٩٢: ١/ ٣٣.

خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيتُ أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافه، علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأه هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه)[١].

رابعًا: مسوِّغات اشتراط العدالة والضبط

يطالعنا بعضهم بسؤال: أليس اقتصار المحدثين على البحث عن عدالة الرواة وضبطهم تضييعًا للوقت؟ ألم يكن الأحرى بهم أن يتجهوا إلى المتون فينقدوها وينظروا فيها ليعلموا أهي صحيحة أم سقيمة؟

والجواب: أن هذا في السؤال مغالطة، ذلك أن الأحاديث جاءت بجملة من الجائزات العقلية التي يجوِّز العقل وقوعها، فالعقل يجوِّز مثلًا أن يكون رسول الله ﷺ قد تزوج بعشر نسوة أو أقل أو أكثر، كما أنه يجوِّز أن يكون قد اعتزل النساء جميعًا، والعقل يجوِّز أيضًا أن يكون رسول الله ﷺ كان يشرب بثلاثة أنفاس كما يجوِّز أن يكون قد شرب بنفس واحد، ويجوِّز أن يكون شرب قائمًا أو جالسًا، فكيف نلجأ إلى العقل ليحكم في كل هذه الجائزات؟

إنما يمكن للعقل أن يحكم إذا تضمن الخبر مستحيلًا من المستحيلات العقلية، كما إذا روى راوٍ: (إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت، فخلق نفسه منها)، فهذا باطل لتضمنه مستحيلًا عقلًا، وههنا لا ينظر المحدثون إلى عدالة الرواة أو ضبطهم، وإنما يحكمون ببطلان الخبر.

يقول الإمام الشافعي: (ولا يُستدل على أكثرِ صدق الحديث وكذبه إلا بصدق اُلمخبِر وكذبه إلا في الخاصِّ القليل من الحديث، وذلك أن يُستدل على الصدق والكذب فيه بأن يُحَدِّث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أَثبتُ وأكثرُ دلالاتٍ بالصدق منه)[٢]. فالمعمول عليه – في الغالب – إنما هو صدق النَّقَلَة أو كذبهم، وهو ما قامت عليه جهود المحدثين، ولا يُلجأ إلى إعمال العقل لرد الأخبار أو قبولها إلا في القليل الذي يأتي بمخالفة لصريح العقل أو محكم الشرع.

خامسًا: انتقادات لمنهج المحدثين في إثبات العدالة والضبط

أورد بعض منكري السنة من العلمانيين والعقلانيين والمستشرقين بعض الانتقادات التي طالت جهود المحدثين في التحقق من شرطي العدالة والضبط، ومن أهم هذه الانتقادات:

1- التعديل الشكلي:

يدعي العقلانيون أن منهج المحدثين يقوم على التعديل بالمظهر دون وصول إلى المخبر، أي أن المحدثين راعَوا في أحكامهم البحث عن صدق الرواة وأمانتهم وديانتهم، لكنهم أغفلوا النظر إلى عقولهم وأفكارهم. فهل كان المحدثون يغترون بظاهر الشخص، فمن رأوا له لحية جميلة وعمامة نظيفة وثوبًا أبيض وغُدُوًّا ورَواحًا إلى المسجد قاموا بتعديله؟

والجواب: هذا القول محض كذب وافتراء على المحدثين، وهي محاولة بائسة للتشويش على منهجهم، بل هو كلام من لا يفقه شيئًا من منهج المحدثين، وهو مناقض لصريح أقوالهم، يقول أبو الزناد: (أدركت بالمدينة مئة، كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله) فأين هو التعديل الشكلي من هذا وها هم يردون أحاديث أهل الصدق لأنهم ليسوا من العارفين بالحديث وطرقه وألفاظه؟

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، (٧/ ٤٥٦).

(٢) محمد بن إدريس الشافعي: الرسالة، مكتبه الحلبي، مصر، ط١، ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م: ٣٩٨.

2- المحاباة في التعديل:

اتَّهَم بعضهم المحدثين بأنهم يعدلون أهل السنة ويجرحون مخالفيهم ممن يسمونهم أهل البدع. فهل هذا هو حال المحدثين مع الرواة؟

والجواب: هذا تجاهل أو جهل بعمل المحدثين، فكتبهم طافحة بأحاديث أهل البدع، إنك لتجد فيها حديث المعتزليِّ والرافضيِّ والقدريِّ والمرجئ بجانب حديث أهل السنة، المهم هو أن يكون جميع أولئك من أهل الصدق في الرواية وحسن الأداء، لكن المحدثين كانوا يتجنبون من حديث أهل البدع ما انفردوا به مما يؤيد بدعهم؛ لأن المرء قد يخطئ في نصرة بدعته دون أن يتعمد، لذلك لزم الإعراض عما انفردوا به مما يؤيد بدعهم.

وهذا موافق لدراسة أحد الباحثين الغربيين على طائفة من المختلفين فكريًّا، حيث أجراها على مجموعة من السود والبيض أيام احتدام الصراع بينهما، فقام بعرض جزء من صورة فيها طفل أبيض وأمامه رجل أسود يحمل شيئا، وطلب منهم تخمين ما يحمله الأسود، فأجاب أكثرهم بأنه يحمل سكينا يريد بها قتل الطفل الأبيض، وكانت المفاجأة عندما شاهدوا الصورة كاملة، فإذا بالرجل الزنجي يحمل في يده وردة. وإنما مالت عقولهم إلى ملء الفراغ في الصورة بناء على قناعاتهم الشخصية في الصراع بين البيض والسود.

ولقد بلغ التجرد والموضوعية عند المحدثين أنهم قاموا بتجريح آبائهم وأبنائهم، فجرَّح علي بن المديني أباه، وجرَّح أبو داود ابنه؛ كل ذلك لما حباهم الله تعالى من العدل والإنصاف وتقديم نصرة الدين على الانتصار للقوم أو العشيرة.

3- التأثر بالسلطة السياسية والانصياع لأهوائها:

يقول عز الدين نيازي: (صاحب السلطة هو الذي يمنح الثقة للسند والمحدثين، فلان ثقة فخذوا منه وعنه، وفلان ليس بأهل للثقة، أي: لا يؤخذ عنه ما يرويه من المرويات).

وجوابه أنَّ واقع المحدثين يخالف هذا كما أن ما روَوه من أحاديث بعيد كل البعد عن تصديق هذه الدعوى، وإليك هذه الأقوال لتعلم ذلك:

يقول صالح بن أحمد بن حنبل قلت لأبي: أيهما أصلح عندك وكيع أو يزيد بن هارون؟ قال: (ما فيهما بحمد الله إلا صالح، إلا أن وكيعًا لم يختلط بالسلطان)(١).

سألت أبي عن خالد الطحان وهشيم، فقال: (خالدٌ أحب إلينا، خالدٌ لم يتلبس من السلطان بشيء)(٢).

قال أحمد عن حفص الفرخ: (لم أكتب عَنهُ، كَانَ يتتبع السُّلْطَان)(٣).

كان يحيى القطان لا يرضى إبراهيم بن سعد لأنه كان على بيت المال(٤).

ثم انظر إلى رواية المحدِّثين للأحاديث التي تدعو إلى الوقوف بوجه السلطة الجائرة لتزداد يقينًا:

«أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»(٥).

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم: الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٢هـ، ١٩٥٣م: ٩/ ٣٨.

(٢) أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، المكتب الإسلامي، بيروت/ دار الخاني، الرياض، ط١، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م: ١/ ٤٣٤.

(٣) المصدر السابق: ٣٨.

(٤) المصدر نفسه: ٩٣.

(٥) أبو داود: الملاحم، باب الأمر والنهي، حديث رقم (٤٣٤٤)، والترمذي: الفتن، باب ما جاء في أفضل الجهاد، حديث رقم (٢١٧٤) وحسنه، وابن ماجه: الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حديث رقم (٤٠١١).

«سيكون بعدي أمراءُ، فمن دخل عليهم فصدَّقهم بكذبِهم وأعانهم على ظُلمهم فليس مني ولستُ منه وليس بواردٍ عليَّ الحوضَ، ومن لم يدخلْ عليهم ولم يعنْهم على ظلمِهم ولم يصدِّقْهم بكذبهم فهو مني وأنا منه وهو واردٌ عليَّ الحوضَ»[1].

«إنَّ أناسًا من أمتي سيتفقهون في الدين ويقرؤون القرآن ويقولون: نأتي الأمراء، فنصيب من دنياهم، ونعتزلهم بديننا، ولا يكون ذلك، كما لا يُجْتَنى من القتاد إلا الشوك كذلك لا يجتبى من قربهم إلا الخطايا»[2].

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن هذه الأحاديث جاريةٌ على عمومها، قال الثوري: «إذا دعوك لتقرأ عليهم ﴿قل هو الله أحد﴾ فلا تأتهم»[3].

إن مخالفة واقع الأحاديث لحال الحكام لهو دليل كافٍ على أن المحدثين كانوا يودِعون في كتبهم ما تلقوه عن شيوخهم بسندهم المتصل إلى النبي ﷺ، دون التفات إلى رضى السلطان أو سخطه.

سادسًا: الرحلة في طلب الحديث

ألَّف الخطيب البغدادي كتابه (الرحلة في طلب الحديث) ليحدثنا عمن رحل من أجل سماع حديثٍ واحدٍ، وقطع في سبيل سماعه الفيافي والقفار، وجاءنا بأمثلة من عهد الصحابة فالتابعين فمن بعدهم، ومما ذكره:

عن جابر بن عبد الله قال: بلغني عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ حديثٌ سمعه من رسول الله ﷺ لم أسمعه منه قال: (فابتعت بعيرًا فشددت عليه رحلي فسرت إليه شهرا حتى أتيت الشام، فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري، قال: فأرسلت إليه أن جابرًا على الباب، قال: فرجع إلي الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم، قال: فرجع الرسول إليه، فخرج إلي فاعتنقني واعتنقته، قال قلت: حديث بلغني أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم لم أسمعه، فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله العباد أو قال يحشر الله الناس، قال وأومأ بيده إلى الشام عُراة غُرْلًا بُهْمًا» -قلت: ما بُهْما؟ قال: ليس معهم شيء- قال: «فيناديهم بصوت يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ: أنا الملك أنا الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحدٌ من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة»، قال: (قلنا كيف هو وإنما نأتي الله تعالى عراة غرلا بُهمًا) قال: «بالحسنات والسيئات»[4].

وقال سعيد بن المسيب: (إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد)[5]؛ فظهر جليًّا أن جهود المحدثين التي بذلوها أدت إلى حفظ سنة النبي ﷺ وصيانتها من انتحال المبطلين وتزييف المغرضين. والله نسأل أن يجزيهم عن أمة الإسلام خير الجزاء وأن يلحقنا بهم، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

(١) الترمذي: الفتن، حديث رقم (٢٢٥٩)، والنسائي: البيعة، باب الوعيد لمن أعان أميرًا على الظلم، حديث رقم (٢٢٠٧).

(٢) ابن ماجه: في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، حديث رقم (٢٥٥).

(٣) أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصفهاني: حلية الأولياء، دار السعادة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م: ٦/ ٣٨٧.

(٤) علي بن أحمد الخطيب البغدادي: الرحلة في طلب الحديث، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٣٩٥: ١٠٩.

(٥) المصدر السابق: ١٢٧.



تجدد ظاهرة الوضع في الحديث وخطرُها على العقيدة والشريعة في العصر الحديث


د. أسامة جادو

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الزهراء



قد يبدو الحديثُ عن ظاهرة الوضع في الحديث الشريف قديمًا مكررًا، فقد عَرَض لها في كل عصر علماء أجلاء، وتصدوا للمغرضين الكذَّابين وفضحوهم وكشفوا عنهم الأستار، لكنَّ الكذبَ على خير البرية سيدنا محمد ﷺ ظاهرة مستمرة وفكرة خبيثةٌ لا ينقطع من الوجود أتباعها التعساءُ، فضلا عن تجدد الوسائل والحيل وتحديث البرامج والأساليب التي من خلالها تنشط ظاهرة الوضع في الحديث الشريف.

لم تعد صورةُ القصّاص الكذَّاب الذي يجلس وسط ثلة من الدهماء يقصُّ عليهم أقاصيص الخيال وحكايات الأوهام وينسبها إلى رسول الله ﷺ هي الرائجة اليوم، بل حل محلها برامج فضائية ومسلسلات تلفازية وصحف ومجلات وعشرات الآلاف من المواقع وصفحات الشبكة العنكبوتية ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي، إذ يستخدمها الوضاعون ويبثون من خلالها الأباطيل، ويروجون الكذب والأحاديث الموضوعة التي تستهدفُ عقيدة الإسلام وشريعته، وتنال من قدسيته ووسطيته، وتهزُّ قناعات المسلم بأصول دينه ومبادئ شريعته.

لهذا أقولُ إنَّ الوضعَ في الحديث الشريف والكذبَ على النبي ﷺ لا ينقطع ولا يتوقف، بل يتجدد ويتطور ويتحور، ومن ثَمَّ ينبغي أن ينبري لهؤلاء الوضّاعين جمهرةُ العلماء المخلصين، فيتصدون لهم ويكشفون زيفهم ويُحذرون الأمة وينبهون أبناءها ويذودون عن شريعة الإسلام وسنة النبي الكريم ﷺ.

الحديث الموضوع: هو المختلقُ المصنوعُ المكذوبُ على رسول الله ﷺ أو على غيره من الصحابة أو التابعين، فحقيقةُ ما يُسمى بـ «الحديث الموضوع» هو كلامٌ يصنعه ويرتبه الكذَّابون ثمَّ ينسبونه إلى الرسول الكريم ﷺ ويروونه عنه، وكثيرًا ما شاع في زماننا نسبة بعض الحِكم إلى النبي ﷺ أو إلى بعض صحابته الكرام، أو السطو على بعض الحوادث الموضوعة أو الضعيفة الواردة في كتب الأدب أو التاريخ والتزيد فيها ونشرها بين الناس على أنها ثابتة عن النبي ﷺ أو عن صحابته الكرام.

نشأة ظاهرة الوضع

كانت بداية ظهور الوضع في أواخر عهد الخليفة الثالث سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه يوم بدأت الفتنةُ بين الناس، ثم زاد الأمر عقب مقتله وشاع، يقول الدكتور صبحي الصالح رحمه الله: (وقد بدأ ظهورُ الوضع في سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة على عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين تنازع المسلمون شيعًا وأحزابًا، وانقسموا سياسيًّا إلى خوارج وشيعة، وركبوا -كما قال



ابنُ عباس رضى الله عنهما- الصعب والذلول في الإكثار من التحديث للأهواء، فكان الانتصار للمذاهب منذ أول الأمر أهم الأسباب الداعية إلى وضع الأخبار واختلاق الأحاديث)[١].

أسباب وضع الحديث

تنوعت أسباب الوضع وتعددت، يقول الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نزهة النظر: (والحامِلُ للواضِعِ على الوَضْعِ إِمَّا عَدَمُ الدِّينِ كالزَّنادقةِ، أَو غَلَبَةُ الجَهلِ كبعضِ المتعبِّدينَ، أَو فَرْطُ العَصبيَّةِ كبعضِ المُقلِّدينَ، أَو اتباعُ هوى بعضِ الرُّؤساءِ، أَو الإِغرابُ لقصدِ الاشتِهارِK وكُلُّ ذلك حَرامٌ بإِجماعِ مَن يُعْتَدُّ بهِ...، واتَّفقوا على أَنَّ تَعَمُّدَ الكذبِ على النبيِّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- مِن الكبائِرِ. وبالَغَ فيه أَبو مُحمَّدٍ الجُوَيْنيُّ فكَفَّرَ مَن تعمَّدَ الكَذِبَ على النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ)[٢].

ضوابط كشف الحديث الموضوع ومعرفته:

للحديث الموضوع ظلمة يُدركُها العلماء، قال الإمامُ ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَالأَحَادِيثُ الْمَوْضُوعَةُ عَلَيْهَا ظُلْمَةٌ وَرَكَاكَةٌ وَمُجَازَفَاتٌ بَارِدَةٌ تُنَادِي عَلَى وَضْعِهَا وَاخْتِلاقِهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، مِثْل حَدِيثِ «مَنْ صَلَّى الضُّحَى كَذَا وَكَذَا رَكْعَةً أُعْطِيَ ثَوَابَ سَبْعِينَ نَبِيًّا». وَكَأَنَّ هَذَا الْكَذَّابَ الخبيث لم يعلم أَنَّ غَيْرَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لَو صَلَّى عُمْرَ نُوحٍ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ لَمْ يُعْطَ ثَوَابَ نَبِيٍّ وَاحِدٍ)[٣].

وطرقُ معرفة الحديث الموضوع وعلاماتُه تتلخصُ في نوعين:

النوع الأول: علامات في راوي الحديث، كأن يشتهر بالكذب أو يعترف بذلك، أو تشير الدلائل إلى ذلك كأن يكون رافضيًّا يروي حديثا في ذم الصحابة، أو أن يخالف ما يرويه ما هو ثابت تاريخيًّا.

النوع الثاني: علامات في متن الحديث المروي ذاته تدل على وضعه وكذبه، وقد ذكر الإمامُ ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في كتابه (المنار المنيف في الصحيح والضعيف) عشرين علامة لكشف كذب المروي دون النظر في سنده، سماها ضوابط معرفة الحديث الموضوع، منها ركاكة الحديث، ومخالفته لما ثبت في القرآن، وتكذيب الحس له كحديث (الْبَاذِنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ)، أو تضمنه وعيدًا شديدًا على أمر يُعدُّ من الصغائر أو المكروهات، أو وعدًا عظيمًا على عمل يسيرٍ أو من المندوبات.

خطر ظاهرة الوضع على العقيدة والشريعة في الوقت الراهن:

على الرغم من زيادة وعي المسلمين وانتشار الجامعات والكليات والمعاهد الشرعية التي تشكل حائط الصد الأول ضد الجهل والتحريف، إلا أنَّ خطر ظاهرة الوضع يتضاعف بوتيرة متزايدة مع انتشار القنوات الفضائية والكتب المدسوسة وانتشار وسائل الإعلام وتعددها وتنوعها وكثرتها، وزاد الطين بلة اعتماد مئات الملايين من المسلمين على وسائل التواصل الاجتماعي واعتمادها مصدرًا للمعلومات والمواعظ الدينية ومرجعًا للتعرف على الأخبار والأحكام تمامًا كما يتلقون وصفات إعداد وجبات الطعام وصناعة الحلوى في المنزل.

وتكمن المشكلة هنا في مدى الثقة التي تتمتع بها وسائل الإعلام وفي مقدمتها وسائل التواصل الاجتماعي

(١) علوم الحديث ومُصطلحه: صبحي الصالح، ص (٢٦٦).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، ص ٦٧، طبعة عام ٢٠١٥م - دار الكتب العلمية.

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، الفصل الخامس.

مثل: فيس بوك وتويتر وتلغرام، ومحركات البحث الإلكتروني، مثل: جوجل وياهو وفايرفوكس، وبرامج القنوات الفضائية التي يقدمها إعلاميون بارزون مثل توك شو.

ومن حيث يشعر الناس أو لا يشعرون أصبح العقل البشري أسيرًا للإعلام العابر، وقديمًا قيلَ: الناسُ على دين ملوكهم، واليوم نقول: الناسُ على دين إعلامهم ووجوه الشائعة، وليست مبالغة أن نقول: إنَّ قوة تأثير وسائل الإعلام المتعددة والمتنوعة صارت أقوى من سحر هاروت وماروت، فالإلحاحُ والتكرارُ على المتلقي أشدُّ من هوى النفس، وكما تطور كل شيء في عالمنا فقد تطورت وسائل الوضَّاعين وأساليبهم، واستفادت من تقدم وسائل الإعلام ومنصاته.

وأوجز القول هنا في بيان خطر ظاهرة الوضع في عصرنا وآثارها على العقيدة ثم على الشريعة، وأختم ببيان واجبات الأمة علمائها وأولي الأمر منها وأفرادها في التصدي لظاهرة الوضع والوضَّاعين، وذلك من خلال العناوين التالية:

أولا: خطر ظاهرة الوضع على عقيدة المسلمين وآثارها.

ثانيا: خطر ظاهرة الوضع على الشريعة الإسلامية وآثارها.

ثالثا: واجبات الأمة تجاه ظاهرة الوضع.

أولًا: خطر ظاهرة الوضع على عقيدة المسلمين وآثارها

كانت العقيدةُ الإسلاميةُ الهدفَ الأولَ لسموم الوضاعين وحملاتهم، وما زالت العقيدةُ مستهدفة من قِبَلهم، فالزنادقةُ لم يجدوا أمامهم مجالًا للانتقام من الإسلام إلا إفساد عقائده وتشويه محاسنه وتفريق صفوف أتباعه وجنوده، وكان التزيد في السُنَّةِ أوسع ميادين الدَسِّ والإفساد لديهم، فجالوا فيه وصالوا متسترين بالتشيع أحيانًا، وبالزهد والتصوف وبالفلسفة والحكمة أحيانًا أخرى، وفي كل ذلك إنما يتوخون إدخال الخلل في بناء ذلك الصرح الشامخ الذي أقامه نبيا محمد ﷺ، وقضى الله أن يظل أبد الدهر قائمًا سليمًا، يعارك الحوادث وترتد أمامه معاول الهدامين إلى نحورهم خزايا نادمين. ويمكن تلخيص خطر الوضع على العقيدة في النقاط التالية:

١- كثيرٌ من أكاذيب الوضاعين كانت تؤسسُ للترويج للمذاهب والفرق الباطلة وتعمل على انتشارها وسط جماهير المسلمين، ولولاها ما ترعرعت هذه الأفكار ولا تلك الفرق، ولَمَا وجدت لها نصيرًا مدافعًا عنها أو متبنيًا لها، (فالشيعةُ لولا ما وضعوه لما كان لمذهبهم هذا الانتشار والبقاء، وكذا المرجئة والقدرية والخوارج وأضرابهم، لولا ما وضع في تأييدهم لما لقيت مذاهبهم قبولًا من الناس ولا سيما العامة الذين لا معرفة لهم بالأحاديث ونقدها)[1] ولا شك أنَّ بقاء هذه الأحاديث الموضوعة والأخبار المكذوبة يعني استمرارية هذه المذاهب والفرق الضالة والمضيّ في نشرها بين عامة المسلمين.

٢- لا يخفى على عاقل أثر هذه المذاهب والفرق الباطلة على وحدة الأمة الإسلامية وجمعيتها، وكيف أنَّ هذه الفرق تعمل على إضعاف الأمة وتمزيقها، وتؤدي إلى تشرذمها وانقسامها، فتضعف بعد قوة، وتتمزق بعد وحدة، فيطمع فيها خصومها، وينقض عليها أعداؤها، وإنَّ الفتن

(١) الوسيط لأبي شهبة، ص ٣٤٠.

التي تجتاحُ عالمنا الإسلامي اليوم وحالة التمزق والتحارب بين دوله وأبنائه إنَّما هي نتاج وجود هذه الفرق الضالة والمذاهب الفاسدة التي تدعم وجودها بنشر الأحاديث الموضوعة والأخبار المكذوبة، يقول العلامة أبو شهبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (من آثار الوضع السيئة في الحديث أن ترعرعت في ظله فرق سياسية ومذهبية ما كان لها أن تقوم على قدميها لو لم يكن لها هذا السند من الأحاديث، فالشيعة لولا ما وضعوه لما كان لمذهبهم هذا الانتشار والبقاء، وكذا المرجئة والقدرية والخوارج وأضرابهم لولا ما وضع في تأييدهم لما لقيتْ مذاهبهم قبولا من الناس ولا سيما العامة الذين لا معرفة لهم بالأحاديث ونقدها. ولا ننسى ما كان لقيام هذه المذاهب من أثر كبير في تفريق وحدة المسلمين وتمزيق شملهم ومعاداة بعضهم لبعض حتى ذهبت ريحهم وأضعفتهم أمام عدوهم، ولا تزال آثار ذلك باقية إلى اليوم، وعلى ما بذل من التقريب بين المذاهب والآراء في القديم والحديث فقد عز توحيد الصفوف، وتعذر التوفيق وبقي الانقسام)[١].

٣- من أشد أخطار ظاهرة الوضع على العقيدة تهوينها بعض أصول العقائد وتأصيل بعض الفروع والخلط على الناس في مسائلها، يقول الدكتور عمر الأشقر: من خطر الأحاديث الموضوعة (أن توهنَ العقيدة الإسلامية الصافية الراقية التي تغرس في النفوس تعظيم الله تعالى وتوقيره، وتجلب للنفس المؤمنة مخافة الله وهيبته ومحبته وتعلق القلوب به، ومن هذه الأكاذيب المختلقة -كما ورد في الأسرار المرفوعة ص ٢٠٤- ما وضعه كذاب زنديق ونسبه إلى الرسول الكريم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (رأيتُ ربي يومَ النفر على جمل أورق عليه جُبَّةٌ من صوفٍ أمام الناس)، فمثل هذه الأكاذيب يُرادُ منها هزُّ العقيدة وزلزلتها في نفوس المؤمنين، إنَّ مؤلفَ هذا الإفك سار مسار واضعي أساطير اليونان في آلهتهم، وأراد أن يهبطَ بالإيمان بالله إلى حضيض جاهلية الأمم السابقة، إنَّ هؤلاء أرادوا أن يجعلوا الله بشرًا يركب الجمال ويلبس الملابس ويسابقُ النَّاس)[٢].

٤- ومن الآثار السيئة والعلل القادحة المترتبة على الوضع غرس الكسل والتهاون في أداء الواجبات الشرعية، والتكاسل عن التنافس في عمل الخيرات والتسابق في ميادين الطاعات؛ اتكالًا على أحاديث موضوعة وآثار مكذوبة من شأنها صرف المسلمين عن العمل الصالح والعبادة اكتفاءً بتحليهم بوصف ورد في هذه الأحاديث المكذوبة، من ذلك تناقلهم لحديث موضوع جاء فيه: (الكريمُ حبيبُ الله وإن كان فاسقًا، والفاسقُ السخيُّ أحبُّ إلى الله من عابد بخيل) أو (من بارك للناس في هذا الشهر الفضيل -شهر رجب- يحرم الله عليه النار) ومنها ما نسبوه كذبا إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قولهم: (من فاتته صلاة في عمره ولم يحصها فليقم في آخر جمعة من رمضان ويصلِّ أربع ركعات بتشهد واحد، يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة القدر ١٥ مرة وسورة الكوثر كذلك، ويقول في النية نويت أن أصلي أربع ركعات كفارة لما فاتني من الصلاة، وقال أبو بكر سمعت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: هي كفارة أربعمائة سنة، حتى قال علي كرم الله وجهه: هي كفارة ألف سنة، قالوا: يا رسول الله، ابن آدم يعيش ستين سنة أو مائة سنة، فلمن تكون الصلاة الزائدة؟ قال: تكون لأبويه وزوجته وأولاده فأقاربه وأهل البلد...) وهذه كلها كذبٌ يعارضُ قواعد الشرع ومقاصده التي وردت صريحة في الكتاب والسنة النبوية الصحيحة.

إنَّ مثل هذه الأحاديث الموضوعة تمثلُ دعوة صريحة للتهاون في أمر الشرع وأداء الواجبات الشرعية، وتمهد

(١) المصدر السابق.

(٢) الوضع في الحديث النبوي، ص ٧٠.

لانتشار تيار الفسق والمجون، فلا عليك طالما كنتَ سخيًّا أو تبارك للناس في شهر رجب، ولا عليك إن تركت الصلاة ما دمت تصلي أربع ركعات في آخر جمعة من شهر رمضان.

٥- ومن الآثار الخطيرة للوضع التي تنالُ من عقيدة الأمة ما يبث الوهم في نفوس المسلمين، فيعتقدون في أمور غريبة ويبنون عليها تصرفات، وقد وضح شيخنا الجليل أبو شهبة ذلك بقوله: (من المفاسد تعطيل الناس عن العمل النافع بإيهامهم أن العمل في وقت كذا أو السفر في يوم كذا مضر أو شؤم ونحو ذلك، مثل ما روي كذبًا: (من أحب كريمتيه أو حبيبتيه فلا يكتبن بعد العصر) فقد يغتر به بعض من لا يعرف فيفوت على نفسه خيرًا كثيرًا بعدم الكتابة بعده، ومثل ما روي كذبًا: (يوم الأربعاء يوم نحس مستمر) فقد يتشاءم باعتقاده بعض الناس، فيعرضون عن أسفارهم وقضاء حاجاتهم فيه، فيفوتهم الخير الديني أو الدنيوي)[١].

ثانيًا: خطر ظاهرة الوضع على الشريعة الإسلامية وآثارها.

لا يخفى أنَّ الشريعة مستهدفة بالطعن والتشويه وإلصاق النقائص والمعايب بها، فيحرص الوضاعون على الطعن في الشريعة وإيهام الناس تناقضَها وإظهار مخالفتها للعقل ومصادمتها للفطرة السليمة ومناقضتها لمنطق الأشياء، وهدف ذلك تنفير البشرية من الشريعة الإسلامية وإيجاد هوة سحيقة بين المسلمين وشريعتهم، ومن ذلك:

١- وضع أحاديث شنيعة منكرة تمجُّها العقولُ السليمة وتنفر منها الفطر السوية، وذلك مثل أحاديث الخرافات والإسرائيليات والأباطيل التي تعارض ثوابت الإسلام وقواعد الدين وقيمه وحضارته.

٢- وضع الأكاذيب والخرافات والسخافات التي تصادم العقل أو الحقائق العلمية، الأمر الذي يَصِم الإسلام بالتخلف والمسلمين بالجهل، ولا شك أنَّ هذه الأحاديث المكذوبة يُرادُ منها تشويه الإسلام وشريعته لوصمها بالجهل المطبق والتخلف المقيت.

٣- من الآثار الهدامة للوضع على الشريعة الإسلامية أنَّ انتشارها وسط جموع العامة وأنصاف المتعلمين أتاح الفرصة لخصوم الإسلام وأعدائه للطعن في صلاحية الإسلام وشريعته، (فقد فتحت هذه الموضوعات لأعداء الدين من القساوسة والمتعصبين من المستشرقين منفذًا ينفذون منه إلى الطعن في الإسلام وفي رسوله ﷺ، وجلُّ اعتمادهم على الروايات الباطلة والإسرائيليات الزائفة التي ذكرها المفسرون والمؤرخون ومن على شاكلتهم ممن ليسوا من أهل الحديث الذين يميزون بين غثه وسمينه، وقد أمكنهم بمثل هذه الأباطيل أن يجعلوا حجابا بين الإسلام وبين من يريد أن يعتنقه من الغربيين، كما أمكنهم أن يُدخلوا حظيرتهم بعض الذين لم يتسلحوا بمعرفة حقيقة الدين وحقيقة هذه الروايات الدخيلة على الإسلام، فساروا على نهجهم في الاستخفاف بالدين والغض من شأن الأحاديث النبوية، وقد وردت هذه الفرى باسم العلم حينا وحرية البحث حينا آخر، وقد قام بعض علماء الأزهر الشريف وغيرهم بجهاد مشكور في هذا الباب إلا أنه جهاد مهما بلغ فهو جهد المقل، وكنا نود من القائمين على شؤون الأزهر العتيد أن تكون لهم خطوات إيجابية في هذا بنشر الكتب والرسائل القيمة في هذا الباب، وإرسال رجال من المتضلعين في الدين والعارفين برد هذه الطعون إلى بلاد الغرب، وتأليف جماعة من شأنها العمل على دحض هذه الأباطيل والكشف عن زيفها بشتى الطرق والوسائل)[٢].

(١) الوسيط لأبي شهبة، ص ٣٤٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٤٠.

٤- من الآثار الخطيرة لهذه الظاهرة وخاصة في عصرنا الحاضر أنها تؤسس لوجود تيارين متناقضين وسط جماهير المسلمين:

التيار الأول: تيار يعتقدُ في هذه الأكاذيب ويتخذها دينًا يتعبد به ويدافع عنه ويروج له، وقد زاد خطره بتبنيه من قِبل كثيرين من المغرضين أو الغافلين الجهلة أو راغبي الخير بلا وعي أو علم، وصار له دعاة مشاهير وقنوات فضائية وصحف سيارة ومجلات ومواقع وصفحات وحسابات تملأ الفضاء الإلكتروني، ويجتذب ملايين المتابعين الذين تزداد حماستهم يومًا بعد يوم، لا سيما أن هذا النمط من التدين السلبي لا يكلف صاحبه كثيرًا من المشاق، ولا يسدد ضرائب الصدع بالحق والنطق به.

التيار الثاني: هو تيار ينظر إلى تلك الأساطير والخرافات والأكاذيب نظرة احتقار لقائلها وأتباعها، ويعمم ذلك ليدخل فيه الشريعة والدين، وينتهي إلى تقرير أنَّ الإسلام خرافات، والدين أفيون لتخدير الشعوب، ويدعي أنَّ الخرافات وُجِدت مع وجود الدين وسارت معه حرفًا بحرف، وهذا التيار لديه مشكلات مع الدين بوصفه فكرة ومعتقدًا ومع التدين بصفته سلوكًا، ويتخذ هذه الأحاديث الموضوعة تُكأة لتبرير موقفه المصادم للدين، ويبرر لنفسه ولجمهوره وأتباعه أن لا نفع يُرتَجى من الدين، ودليل ذلك شيوع تلك الخرافات والأكاذيب وسط المتدينين.

وهذان التياران مما لا ينبغي لنا التهاون في التصدي لهما، وكلاهما يتغذى على الخرافات والأكاذيب والأحاديث الموضوعة والقصص المصنوعة.

ثالثًا: واجبات الأمة تجاه هذه الظاهرة

جدير بالذكر التأكيدُ على قِدم ظاهرة الوضع والكذب على النبي ﷺ وأنها ليست جديدة، وقد تصدى لها من قبل أئمةٌ أعلامٌ وجهابذةٌ أفذاذ، وقَّعوا في سجل الشرف، شرف الدفاع عن عقيدة الإسلام وشريعته الغراء، شرف المنافحة عن سُنَّة النَّبي الكريم ﷺ، شرف الحفاظ على نقاء الشريعة وصفائها وفطرتها السوية، وقد سبقت الإشارة إلى بعضهم، وصدق فيهم قول الرسول ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلَف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين» يقول الشيخ أبو شهبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لقد قيض الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لحفظ الأحاديث والسنن وتمييز صحيحها من ضعيفها وجيدها من زائفها علماء كثيرين في كل عصر ومصر تجردوا وانقطعوا لهذا العمل الجليل، ومن يوم أن ظهرت حركة الوضع في الحديث وهؤلاء العلماء في جهاد مستمر مضن في مقاومة هذه الموضوعات وتنقية السنة منها، ولما قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة! قال: «تعيش لها الجهابذة» وذكر الذهبي في طبقات الحفاظ أن الرشيد أخذ زنديقًا ليقتله، فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال: «أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها، فيخرجانها حرفًا حرفًا» وقال ابن المبارك: «لو همَّ رجلٌ في السَّحَر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون: كذَّاب» ففي هذه النقول وغيرها ما يدل على يقظة أهل الحديث ورجاله للموضوعات، والعمل على إبطالها وعلى تعقبهم الوضاعين ورد كيدهم في نحرهم، وقد كان من فضل الله على الأمة الإسلامية أن رزقها من الحفاظ البارعين والنقاد البصيرين ما لا يحصون كثرة)[١].

(١) المصدر نفسه، ص ٣٥٨.



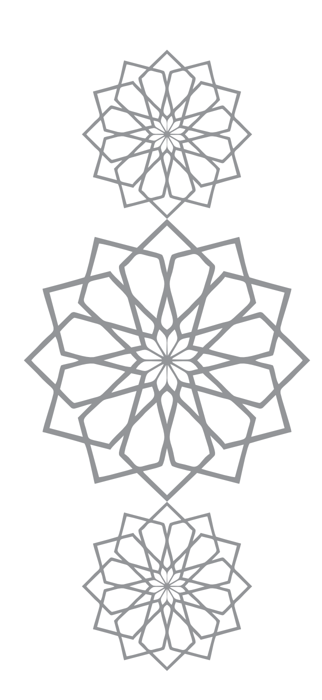
إن أئمة العلم الذين سبقونا قد أبلوا بلاءً حسنًا، وأدوا واجباتهم نحو سُنَّة نبيهم صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وما فرطوا أو تكاسلوا، ونحن نشهدُ لهم بذلك، والله تعالى حسيبهم، ولكن ما يزال الخطرُ باقيًا بل يشتدُّ ويتسع نطاقه لا سيما في ظل التطور الكبير الذي يشهده عالم التقنيات ووسائل الاتصال وقوة برامج التواصل الاجتماعي وسيطرتها وبروز سطوتها في عالم البشر اليوم.



إنَّ الأمة مدعوةٌ اليوم إلى الانتفاض على حملات أعداء الدين، وأداء دورها والقيام بواجباتها تجاه هذه الهجمات الشرسة التي تنطلق من الكذب والوضع في السُّنَّة النبوية المطهرة، وكما كان لسلف الأمة الكرام جهودٌ طيبة مباركة في هذا الميدان ينبغي أن يكون للأمة اليوم جهودٌ مماثلة تعادل الحملات المحمومة التي تبغي النيل من عقيدة الإسلام وشريعته.

هذه دعوة للعلماء والدعاة المتخصصين ليقوموا بواجباتهم ودورهم المنشود، إنها دعوة للمتخصصين في مجالات الإعلام وحقول التواصل الاجتماعي ومبرمجي التقنيات الحديثة للنهوض والتشمير عن سواعد الجد دفاعًا عن العقيدة والشريعة، وليقدموا العون والدعمَ الفنيَّ للعلماء والدعاة حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم في تصحيح الصورة الذهنية عن الإسلام وعقيدته وشريعته ونظمه وقيمه، كما يقع على عاتق الجامعات وكليات الشريعة والدعوة والمعاهد العلمية الشرعية والمناشط الدعوية عبء كبير وواجبات عظيمة تجاه هذه الحملات الشرسة التي أشرنا إليها آنفًا.

ولا يمكن إعفاء ولاة أمور المسلمين -من حكام ووزراء وإداريين- من المسؤولية الكبرى عن صد الهجمات التي تستهدف الدين، فمن واجبهم العمل على نشر المفاهيم والأفكار الصحيحة عن الإسلام وعقيدته وشريعته، ومنع أصحاب البدع ومروجيها من تصدر المجالس، فلا يُفسح لهم في الإعلام، ويلاحق الجهلة الذين يمتهنون الكذب على الدين، فالمسلمون أمام طامة كبرى تكمن في إنفاق بعض الجهات على دعاة البدع ومروجي الخرافات من خزائن الدول المسلمة، بل إنهم ليغدق عليهم من خيراتها لتحقيق مآرب أخرى، والله سبحانه ندعو أن يُبرمَ لأمة الإسلام أمرَ رُشدٍ، يُعزُّ فيه أهلُ الحق والطاعة، ويُهدى فيه أهلُ المعاصي والبدع، ويُحكم فيه بشريعة الإسلام، وتنتشر فيه دعوته في الآفاق حتى لا تكونَ فتنة ويكون الدينُ كلُه لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد معلم النَّاس الخير وعلى آله وصحبه أجمعين.





وسائلُ التَّواصلِ الاجتماعِيِّ وأثرُهَا على الأسرةِ المسلمة


الباحث: عمار حمشو

دعا الإسلام إلى التواصل، قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحجرات: ١٤]، فبيَّنَ سبحانه أن التواصل والتعارف من مقاصد الخلق؛ خلقهم من أجل أن يتواصلوا ويتنافسوا في التقرب إليه.

وقد كانت سُبُل التواصل في العصور القديمة محدودة، أمّا اليوم فإننا نعيش في أرقى عصور التقدم التِّقني والتطور الشبكي والانفجار المعرفي؛ فأصبح العالم قرية صغيرة، واجتمعت أخباره في شاشة متنقلة، وغدا البعيد قريبًا بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي التي تعد من أهم منتجات التقنية في العصر الحديث، إنها نعمة عظيمة لمن استغلها الاستغلال المفيد واستعملها فيما ينفع؛ فبعد أن كان الناس يعانون من قلة التواصل فيما بينهم وصعوبة الوصول إلى المواقع المهمة وتحصيل المعلومات الضرورية لحياتهم، أصبحت الأمور أيسر وأسهل.

ولا شك أن وسائل التواصل سلاحٌ ذو حدين، فلها جوانب إيجابية وأخرى سلبية، ولها أخطار بليغة على كثير من الصُّعُد، ومن أشدها خطرًا مساسها بالأسرة، فإذا بهذه الوسائل تغدو نقمة وكان حقها أن تكون نعمة!

وبسبب وسائل التواصل ظهرت أشكال جديدة من العقود تُبرَم عبر هذه الوسائل، ونتيجة لأهمية الموضوع تملكتني الرغبة في دراسة هذه الوسائل واستقراء الجوانب الإيجابية والسلبية فيها، ووضع ضوابط للحد من هذه السلبيات قدر الإمكان وترشيد استخدامها.

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة مباحث وخاتمة، المبحث الأول: مفهومُ وسائِلِ التّواصُلِ الاجتماعِيّ ومراحلُ تطورها. المبحث الثاني: آثارُ وسائِلِ التواصُلِ الاجتماعِيّ. المبحث الثالث: دراسة بعض آثار وسائل التواصل الاجتماعي المؤثرة في الأسرة من ناحية فقهية. وفي الخاتمة أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهومُ وسائِلِ التّواصُلِ الاجتماعِيِّ ومراحلُ تطورها

المطلب الأول: مصطلحات البحث

أولًا: الوسائلُ لغةً واصطلاحًا

الوسيلةُ لغةً: وسل فلان إلى ربه وسيلة أي عمل قربة، وتوسل بكتاب أو بقرابة، وهو واسل[1]، ووسل فلان إلى

(١) تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الرابعة –١٩٨٧ م. مادة (س ل و) ٢/ ٣٧٥.

الله وسيلة إذا عمل عملا تقرب به إليه، والواسل: الراغب إلى الله. وقال الجوهري: **الوسيلة** ما يتقرب به إلى الغير، والجمع الوُسل والوَسائل[١].

والوسيلة في اصطلاح الأصوليين: هي الطرق المُفضية إلى المقاصد[٢].

ثانيًا: التواصُلُ لغةً واصطلاحًا

التّواصُلُ لغة: وصل إليه وصولًا أي بلغ، وأوصله غيره، والوصل: ضد الهجران، **والتواصل**: ضد التصادم[٣].

والتّواصُلُ في اصطلاح علم الاجتماع: هو عملية تبادل الأفكار والآراء والمعلومات والمشاعر عبر وسائط متنوعة لفظية وغير لفظية، كالكلام والكتابة والأصوات والصور والألوان والحركات والإيماءات، أو بوساطة أي رموز مفهومة لدى الطرف الثاني[٤].

ثالثًا: مفهومُ الاجتماعِيِّ

تشير كلمة "اجتماعي" إلى العالم حولنا وتفاعلات الناس وتعايشهم بمعنى أن الإنسان لا يمكن أن يعيش منعزلاً عن الآخرين[٥]، وأرى أن **الاجتماعي يطلق أيضًا** على الإنسان المنسجم المخالط لطبقات المجتمع مع المحافظة على فكره وقيمه ومعتقده.

المطلب الثاني: مفهوم شَبكاتِ التّواصُلِ الاجتماعِيِّ

أولًا: شَبكاتُ التّواصُلِ الاجتماعِيِّ

وسائل التواصل الاجتماعي: مقهى اجتماعي يجتمع فيه بعض الأفراد لتبادل المعلومات، وثمة فارق بين المقهى الحقيقي والافتراضي وهو أنك تستطيع الدخول إلى المقهى الافتراضي أينما كنت[٦].

وعُرفت أيضا بأنها: مجتمعات افتراضية عبر شبكات الإنترنت، تجمع مجموعة من الأفراد يحملون ذات الاهتمامات، يتبادلون الخبرات والمعلومات من خلال إطار برنامج محدد يشتركون جميعا في استعماله[٧]. إذًا هي وسائل تسمح لمستخدميها بالتواصل عبر الإنترنت.

ثانيًا: أنواعُ شَبكاتِ التواصُلِ الاجتماعِيِّ

نتيجة لانتشار مواقع التواصل الاجتماعي وازدياد أنواعها يوما بعد يوم يعسر حصرها جميعًا، ولكن ثمة مواقع تعد الأبرز في هذا المجال وهي:

١-**فيس بوك**: هو من الشبكات الاجتماعية التي تسمح بالحصول على صفحة لمن يرغب في التواصل الاجتماعي مع الأقارب والأصدقاء وغيرهم، ويساعد على

---

(١) لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان: باب الواو، ١١/ ٧٢٤.

(٢) الفروق: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، تحقيق: عمر حسن القيام، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١. ٢/ ٤٢.

(٣) الصحاح: الجوهري، مادة (و ص ل) ٥/ ١٨٤٢.

(٤) مصطلح تواصل، الموسوعة الحرة على الشبكة: رابط التعريف: https://ar.wikipedia.org/wiki.

(٥) الفرق بين مصطلحي (اجتماعي) و(مجتمعي)، د. أحمد إبراهيم خضر، بحث على شبكة الألوكة، تاريخ الاقتباس: ١٢/ ٥/ ٢٠٢٠. رابط البحث: https://www.alukah.net.

(٦) الإنترنت والمنظومة التكنولوجية، د. علي محمد رحومة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٧٥.

(٧) المقاهي الإلكترونية ودورها في التحول الثقافي دراسة إنثروبولوجية: جيهان حداد، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٢م. ص١٠.



تبادل المعلومات والصور الشخصية ومقاطع الفيديو[١].

٢-تويتر: أحد مواقع الشبكات الاجتماعية، أسَّسه جاك دوريس عام ٢٠٠٦م، ويقدم خدمة التدوين المصغر التي تسمح بإرسال تغريدات عن الحالة[٢]. لعب دورًا كبيرًا في الأحداث السياسية في عدة بلدان[٣].

٣-واتساب: هو تطبيق مراسلة فورية متعدد المنصات للهواتف الذكية، ويمكِّن المستخدمين أيضًا من إرسال الصور والرسائل الصوتية والفيديو والوسائط والمكالمات، أسسه الأمريكي بريان أكتون والأوكراني جان كوم عام ٢٠٠٩م، وهو من أكثر الوسائل خطرًا ونفعا في الوقت ذاته.

٤-انستغرام: تطبيق أسسته شركة فيسبوك عام ٢٠١٠ م، وهو أحد وسائل التواصل المخصصة لالتقاط الصور وتعديلها ومشاركتها، وكل من لديه حساب على التطبيق سيتمكن من رؤية المنشورات والتفاعل معها، وأضيف إليه مؤخرًا ميزة المحادثات بالرسائل النصية والصوتية أيضًا[٤].

٥-تِليجرام: هو أحد تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي التي تتيح للمستخدم إمكانية تبادل الرسائل والصور والفيديوهات بكل سهولة وبسرعة عالية، يتميز البرنامج باهتمامه بالناحية الأمنية للخصوصية، فهو من أكثر التطبيقات أمانًا في تبادل المعلومات، ويعزى السبب في ذلك إلى ميزة التشفير التي يقدمها التطبيق للمستخدم[٥].

المطلب الثالث: ميّزاتُ وسائلِ التَّواصلِ الاجتماعِيّ

تتسمُ وسائلُ التّواصلِ الاجتماعِيّ بخصائص وميزاتٍ قيمة، منها[٦]:

السرعةُ: سرعة التواصل مع العالم الخارجي، فيستطيع الإنسان في ثوانٍ التواصل مع من يريد.

الاحتواء المعرفِيّ: مصدر غني للتزود بالمعرفة السهلة والتواصل بين ذوي الإبداع في شتى المجالات، وفيها فُرص عظيمة تَنتج عن التواصل بين ذوي الخبرات والكفاءات.

غير محدودةٍ: لا تحدُّها حواجز جغرافية، فيستطيع الشخص في الشرق التواصل مع الشخص في الغرب بسهولة.

سهولةُ الاستخدامِ: هذه البرامج سهلة الاستخدام ولا تحتاج أي جهد، فاستخدامها متاح لكل طبقات المجتمع. التوفيرُ والاقتصاد: نستطيع من خلال خدمات شبكات التواصل الاجتماعي توفير المال والجهد والوقت؛ فنرسل من خلالها رسائل نصية أو مكالمات صوتية أو مرئية مجانًا.

مصدر إخباري: غدت وسائل التواصل مصدرًا جديدًا وسريعًا للأخبار العاجلة المهمة في كل المجالات.

تتسم هذه الوسائل بالسهولة والسرعة، وهي نعمة من نعم الله على الإنسان في هذا العصر إذا ما استخدمت على النحو الأمثل.

---

(١) أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على مهارات التواصل والشعور: محمد عبد المنعم، دار الرشيد إسماعيل الطاهر. ص٢٩٤.

(٢) شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في العملية التعليمية: بشرى فيصل الحربي، رابط المقال: http://community.tftoolkit.com.

(٣) أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على مهارات التواصل، د. محمد عبد المنعم، ص٢٩٤ .

(٤) وسائل التواصل الاجتماعي، مقال على الموسوعة الحرة، رابط الموضوع: https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

(٥) ما هو تطبيق تلغرام، مقال على موقع «موسوعة كله لك». رابط: http://wiki.kololk.com.

(٦) شبكات التواصل الاجتماعي «إيجابيات وسلبيات»، حسني عزام، شبكة أصداء الإخبارية http://www.asdaapress.com، سلبيات وإيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي: إبراهيم العبيدي-١٢ أيّار ٢٠١٩. https://mawdoo3.com. أهمية مواقع التواصل الاجتماعي https://socialmediadotme.wordpress.com.

المبحث الثاني: آثارُ وسائِلِ التواصُلِ الاجتماعيّ

المطلب الأول: الآثارُ السلبيّةُ لوسائل التواصلِ الاجتماعِيِّ

انتشرت وسائل التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة بشكل كبير، وأصبحت الوسيلة الأبرز التي فرضت سيطرتها على جميع المجتمعات، وغدا مستخدموها يتجاوزون المليارات، وأصبحت وسيلة شديدة التأثير في المجتمعات والأسر؛ وذلك لأنها أصبحت تستخدم أساليب جذب لا حصر لها ما يجعلها سلاحا ذا حدين، فمن شأنها زيادة ثقافة المرء وحثه على العديد من القيم الإيجابية ولكنها على النقيض أسهمت بشكل كبير في فرض كثير من السلوكيات[١].

أولًا: الآثارُ السلبيّةُ لوسائِلِ التواصُلِ الاجتماعِيِّ على الأسرةِ

أثرت وسائل التواصل في كل جوانب الحياة الإنسانية وخاصة الجانب الأُسري، فقضت على كثير من القِيَم، وأحدثت تغييرات أسهمت في زعزعة علاقات الفرد بأسرته وعلاقات الأُسر ببعضها[٢].

ارتفاع نسبة الطلاق بسبب وسائل التواصل:

كشفت إحصاءات اجتماعية خلال السنوات العشر الماضية ارتفاع حالات الطلاق والخلافات الزوجية أمام محاكم الأسرة، وأوضح قانونيون أنّ أسباب عديدة تقف وراء تفاقم مشكلات الطلاق والخلافات الاجتماعية في مقدمتها مواقع التواصل التي تسببت في فضح خصوصيات الحياة الزوجية، ونشرت كثيرًا من المشكلات بين طرفي العلاقة الزوجية بدوافع الانتقام أو التشفي أو التشهير أو الإيذاء، كلُّ هذا كان سببًا في الطلاق وكثرته[٣].

ووفقًا لإحصائيات وزارة العدل في المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٥م هناك ما يقارب ثماني حالات طلاق كل ساعة عدا حالات الخلع، وارتفعت حالات الطلاق المسجلة في محاكم المملكة بنسبة ٢٢ بالمائة، وكشف جهاز التعبئة والإحصاء أنّ مصر شهدت أكثر من ٧٥ ألف حالة طلاق خلال عامي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، والمفاجأة في تلك الإحصائية أنّ ٤٥ ألف حالة من تلك الحالات كانت بسبب الإنترنت والفيس بوك على وجه الخصوص، حيث إنَّ ٦٨٪ من حالات الطلاق نتجت بسبب تفضيل أحد الزوجين للحاسوب على زوجه أو زوجته[٤]، وصرح رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الفلسطيني الشيخ يوسف إدريس أن وسائل التواصل الحديثة أحد أسباب ارتفاع معدلات الطلاق إلى ٢٪ في السنوات الأخيرة[٥].

وتعد شبكة التواصل الاجتماعي الإلكتروني «فيسبوك» وراء ثلث حالات الطلاق، وهذا ما خلص إليه عدد من الدراسات الحديثة، أبرزها دراسة أجرتها الأكاديمية الأمريكية لمحامي الطلاق، وأخرى نشرتها صحيفة الإندبندنت نقلًا عن جمعية المحامين الإيطالية.

ويأتي موقع «فيسبوك» في صدارة المواقع كافَّةً، ويعد السبب الأول المسؤول عن ارتفاع نسب الطلاق العالمية، وتشير الإحصائيات إلى أن ٢٠٪ من حالات الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية سببها المباشر هو «فيسبوك»، وفي المرتبة الثانية يأتي تطبيق «واتساب»، فبحسب جمعية

(١) الإنترنت في العالم العربي دراسة ميدانية على عينة من الشباب العربي: سامي عبد الرؤوف، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، عدد ٤، ٢٠٠٠م، ص٣٥.

(٢) إدمان الإنترنت في عصر العولمة: محمد علي النوبي، عمان، دار صفاء ٢٠١٠، ٢٥٠ ص ٢٥٦.

(٣) اتهام مواقع التواصل بزيادة حالات الطلاق، جريدة الشرق. رابط: https: / /al-sharq.com /article/ .

(٤) المرأة العربية ومشكلاتها الاجتماعية: إسماعيل عبد الفتاح. العربي ط ١، ٢٠١١، ص١٥٢.

(٥) ارتفاع نسبة الطلاق إلى ٢٠٪ مقابلة شخصية: يوسف إدريس إسماعيل، مجلة عرب، بتاريخ ٧/ ٤/ ٢٠١٤ م. https: / /www.arab٤٨.com.



المحامين قد تسبب في ٤٠٪ من حالات الطلاق في إيطاليا، وذلك لسهولة الاتصال بين الرجال والنساء وارتفاع نسب خيانة الأزواج[(١)]، وأفادت الدراسات بأن معدلات الطلاق بين الأزواج تزايدت بسبب مواقع التواصل الاجتماعي في ٤٥ دولة في الفترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٤م[(٢)].

ضعفُ العلاقاتِ الأسريّةِ، والعزلة النسبية للأسرة:

أصبحت الأسرة تشهد ضعفًا وتصدُّعًا في تركيبتها، وأصبح الطابع الفردي هو السائد بين أفرادها وانخفض مستوى التفاعل بين أفراد الأسرة، وزادت العلاقة سوءًا بين الزوجين وبين الأبناء والآباء؛ وذلك بسبب الجلوس أمام هذه الوسائل ناهيك عما تبثه تلك الوسائل من أفكار هدامة تنعكس سلبًا على سلوك الفرد، وهذا ما وصل إليه حال الأسر التي انغمست بشدة في استخدام تلك الوسائل[(٣)]، والنبي ﷺ يقول: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»[(٤)].

التباعدُ بين الزوجين وقلة مناقشة الأمور الأسرية:

أصبحت السمة السائدة بين الأزواج داخل الأسرة هو انشغال كل منهم بجهازه الخاص، وأدى ذلك إلى حدوث فجوة كبيرة بين الزوجين، فكل منهما مشغول بعالمه الخاص الذي لا يجد فيه وقتا لمناقشة المشكلات الخاصة بالأسرة والأبناء؛ وهو ما أدى إلى حدوث تفكك أسري وعدم دراية كل منهما بما يهدد الأسرة من أخطار لعدم وجود الوقت الكافي لمناقشتها وحلها[(٥)].

القضاء على صلة الأرحام والزيارات بين الأقارب:

من الآثار السلبية على الأسرة ضعف التواصل الشخصي والاكتفاء بالمحادثات، وإهمال صلة الأرحام المباشرة التي شُرعت للمواساة والاطمئنان على أفراد الأسرة والنظر في أحوالهم، ويحسب المرء نفسه وصَّالًا لرحمه برسالات يرسلها، فنتيجة هذه الوسائل تدنت الزيارات وتراجعت حتى في المناسبات[(٦)].

ظهور مصطلح ما يسمى «أرامل الإنترنت»:

ظهرت فئة من النساء تُسَمَّى (أرامل الإنترنت(، فَإِدمان أحد الزوجين للإنترنت وافتتانه بمواقع الرذيلة يضرب الثقة الزوجية في مقتل، ويغير طبيعة التفكير والإحساس، ولا يُبقِي للمؤثرات العادية بين الزوجين أي قوة تُذكر، فالرَّجل المفتون بالمواقع الإباحية يزهد في زوجته وتقلّ لحظات الاجتماع الأُسرية، ويتلاشى التناصح فتصبح المرأة كالمطلقة أو الأرملة؛ ومن هنا جاءت هذه التسمية[(٧)].

ازدياد الخيانات الزوجية:

إن الخيانة الزوجية أصبحت في يومنا هذا سهلة جدًّا

(١) أثر وسائل التواصل الاجتماعي في تفكك الأسرة والمجتمع، إسلام ويب، رابط: https: //www.islamweb.net .

(٢) فضائح فيس بوك « Facebook Scandals أشهر موقع استخباراتي على شبكة الإنترنت»: شادي ناصيف، رابط: https: / /algeriemarket.com / /produit.

(٣) إدمان الإنترنت في عصر العولمة: محمد النوبي، ص٢٥١.

(٤) صحيح البخاري، محمد زهير الناصر، الناشر دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم الحديث: ٨٩٢. ج٢ ص٥.

(٥) الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة: جبريل ثريا وآخرون، مركز بيع الكتاب الجامعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٤٣-٤٤.

(٦) كيف ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إضعاف العادات والتقاليد وتقليص العلاقات الاجتماعية: موسى آدم عبد الجليل، الرابط: https: // com.socio.yoo٧.

(٧) وسائل التواصل الحديثة وأثرها على الأسرة: عبد الله عبد المنعم وآخران، ص١٢. هذا البحث عُرِض في «جامعة النجاح» يوم الخميس الموافق ٢٤/ ٤/ ٢٠١٤م.

باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وبناء علاقات مشبوهة مع أشخاص خارج النطاق العائلي، وهذا السلوك يطوّر حالة انفصال سَلِسة غير واعية عن الأسرة، وقد يصل الأمر إلى حدّ ممارسة الفاحشة أو مقدماتها[(١)].

تفكك الأسرة:

أحاطت مواقع التواصل أفراد الأسرة بجدران العزلة، فانفرد كل منهم بنفسه منكبًّا على حاسوبه يتصفح شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، أو غارقًا في الحوارات مع أصدقاء أو أناس مجهولين، يقيم معهم علاقات مختلفة، بعضها جاد ومفيد، وبعضها لأغراض التسلية وغيرها[(٢)].

تقريب البعيد وتبعيد القريب:

في بعض الحالات نجد أن وسائل التواصل الحديثة قرّبت البعيد مكانيًّا وأبعدت المتقاربين؛ فأصبحت تنتزع الشخص من أسرته وأهله وأولاده.

إهمال أفراد الأسرة لواجباتهم:

على سبيل المثال نجد بعض الأشخاص يندمجون مع أصدقائهم على فيس بوك، ويتركون من معهم سواء أكانوا ضيوفًا أو أصدقاء؛ لما أدت إليه وسائل التواصل الاجتماعي من الانشغال عن القيام بالواجبات المختلفة.

نشر الانحلال الأخلاقي في الأسرة:

تعد وسائل التواصل الاجتماعي مدخلًا لنشر الفساد والانحلال الأخلاقي في الأسرة؛ وذلك لأنها عبارة عن مجتمع مفتوح، فيه جميع الثقافات ومن بينها ما يتعلق بترويج ثقافة الانحلال والفساد، وهي مكان مناسب لنشر التطرف أيضًا[(٣)].

ضعف المستوى الدراسي:

أدى الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي إلى تراجع مستوى التحصيل الدراسي لدى الأبناء بسبب التخلي عن المطالعة والاستذكار.

إهمال كبار السن في الأسرة:

أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي بشكل ملحوظ في انشغال بعض الناس عن الآخرين في حضورهم خاصة كبار السن، فأصبح بعض كبار السن يشعر بالعزلة عن أقاربه لانشغالهم عنه أثناء زيارتهم له بدلًا من الحديث معه والاهتمام به[(٤)].

غياب التهنئة الشرعيَّة:

هناك عادات ووسائل أكثر ودًّا للتهنئة نفقدها تدريجيًّا بسبب وسائل التواصل، كانت التهنئة تستلزم في الماضي زيارات لا بديل عنها بين الأهل، ثم تحولت إلى اتصالات أقل ودًّا وتخفي بسماتنا على الوجوه، ثم هيمنت رسائل الهاتف المحمول التي تظهر معها رسومات مصطنعة لوجوه كرتونية، ثم رسائل تهنئة مجمعة لكل الأصدقاء تخلو من الاهتمام بشخص المرسل إليه[(٥)].

(١) المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت وأثرها على الفرد والمجتمع: مشعل بن عبدالله القدهي، وحدة خدمات الإنترنت، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، رابط: https: //www.google.com

(٢) تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على النسق القيمي الأخلاقي للأسرة: نعيمة طايبي، المجلة الجزائرية للتربية النفسية، رابط: https: //www.asjp.cerist.

(٣) مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الأسرة، موقع معلومة ثقافية: رابط. https: //www.thaqfya.com

(٤) أثر وسائل التواصل الاجتماعي في تفكك الأسرة والمجتمع، مجلة البيان عدد ٣٤١، موقع إسلام ويب: رابط: https: //www.islamweb.net/ar /hajj /article/٢١٤٤٤١/

(٥) الأسرة ووسائل التواصل، موقع الخطباء. http: //elfarmanews.com/



فتور العلاقة الزوجية:

كم من بيت كان سعيدًا مليئًا بالدفء والحنان دمرته وسائل التواصل، وخلقت فيه نوعًا من الشك والمشكلات وعدم الاهتمام بالبيت وإهمال شؤون المنزل والأسرة، فالزوج يجلس بجانب زوجته دون أن يعيرها أي اهتمام، وكلا الزوجين يتعامل مع وسائل التواصل ويسهر بالساعات يتحدث ويتعامل مع عالمه الخاصِّ دون اكتراث بالآخر[١].

كَثرة الأمراضِ الجسديّة:

تُسبب المبالغة في متابعة وسائل التواصل الحديثة آلامًا في الرأس والعيون والرقبة والكَتِف والظهر والركبة والقَدَم وغير ذلك من الأعراض، كَما أنَّها تؤدِّي إلى آثار نفسية سيئة بسبب التعرُّض للموجات الكهرومغناطيسية التي تؤدِّي إلى القلق والاكتئاب[٢].

اصطناع الشخصية الوهمية الكاذبة:

يضع اسمًا غير اسمه وصورًا غير صوره لأغراضٍ عدَّة منها التلاعب والدخول في قصص حب مع الجنس الآخر، والاختلاس أو ممارسة أعمال غير شرعية عبر الإنترنت بدون اكتشاف الآخرين ذلك[٣].

المطلب الثاني: الآثارُ الإيجابيّةُ لوسائلِ التواصُلِ الاجتماعِيّ

لا شك أنّ أي وسيلة لها جانب إيجابي وآخر سلبي، ودائما تُدرسُ السلبيّات لتجتنب، وسوف نعرض بعض الإيجابيات، ونبدأ بآثارها الإيجابية على الأسرة.

أولا: الآثارُ الإيجابيّةُ لوسائلِ التواصلِ الاجتماعِيِّ على الأسرةِ

تدعيم العلاقات الأُسرية داخل العائلة وخاصة للمقيمين بعيداً عن ذويهم باستخدام الصوت والصورة، وهذا يقلل من المشاعر السلبية المصاحبة للبُعد والشعور بالغربة[٤].

تسهيلُ الزواج من خلال التعارف عبر هذه الوسائل: غدا التعارف سهلًا على الراغبين في الزواج والراغبات، ومن خلال التواصل يتم التعارف من غير عقبات.

الخِطبةُ عن طريق هذه الوسائل: أصبح الأمر سهلًا من خلال التواصل عبر واتساب وطلب الفتاة على الهاتف وسماع رضاها خاصة في ظروف التهجير.

إبرامُ العقودِ بواسطة هذه الوسائل: باتت هذه الوسائل وسيلةً لإبرام كثير من العقود كالبيع والشراء وعقود النكاح وغيرها.

تقريب المسافات بين أفراد الأسرة: فتعد مواقع التواصل الاجتماعي طفرة تقنية نتج عنها إمكانية مشاهدة الأقارب والأهل كما يمكن عن طريقها إجراء اجتماعات خاصة بالعمل وإنجاز عدة مهام كان يصعب إنجازها قديمًا[٥].

اكتساب الخبرات وتكوين الصداقات: استطاعت مواقع التواصل الاجتماعي تقديم كل ما يحتاجه المرء من إمكانيات لاكتساب الخبرات من جميع أنحاء العالم، كما

(١) أثر وسائل التواصل الحديثة على العلاقات الاجتماعية والأسرية، تحرير شكري عبد الحميد حماد، ديوان قاضي القضاة / المجلس الاعلى للقضاء الشرعي، ص.٢١

(٢) منظمة حماية البيئة من الإشعاعات الكهرومغناطيسية. رابط: https://www.facebook.com

(٣) جريدة «المسلمون الدولية''، عدد ٦٨٣-، ص ١٥، ذو القعدة ١٤١٨ ه.

(٤) مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الفرد والمجتمع: الولي ولد سيدي هيبة، وكالة الرائد الإخبارية، الرابط: https://arayede.com/content.php?id=4818.

(٥) تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على المجتمع سلبًا وإيجابًا، سفيان بوقرة، ص١٣. رابط البحث https://www.academia.edu/37273847/.

مكنت الأفراد من تكوين صداقات على مستوى العالم [١].

وسيلة لترميم الود بَيْن أفراد الأسرة: كم من مخاصمة بين شخصين أرسل إثرها أحدهم رسالة ودية فذهبت الشحناء والبغضاء.

وسيلة تعليمية لأفراد الأسرة: أغنت هذه المواقع الأسرة عن الدروس الخصوصية وعن متابعة الطلاب، وتم تفعيلها في كثير من المؤسسات التعليمية تحت اسم التعليم عن البعد؛ فكان لها أثر كبير وحلت محل اللقاءِ الفيزيائيّ.

مد أواصر الصداقة بين الأصدقاء القدامى: في حين ظن كثير من الأشخاص أن صلتهم بأصدقائهم القدامى قد انقطعت مدَّتْ مواقع التواصل الاجتماعي يدها للتدخل بشكل قوي، فأعادت تلك الصداقات القديمة إلى الحياة مرة أخرى؛ إذًا هي تساعدك على استرجاع الصداقات القديمة التي كنت تظنها قد انتهت[٢].

زيادة الحصيلة اللغوية واستخدام مفردات جديدة لأفراد الأسرة عن طريق البرامج التي تتحدث بالفصحى، إضافة إلى تعلُّم بعض اللغات الأجنبية.[٣]

تعد مصدرًا للمعلومات والأخبار عن الأسرة عن طريق متابعة صفحاتهم ومن خلال الغرف الجماعية.

معرفة أحوال المسلمين في المناطق النائية من العالَم والتواصل معهم.

سهولة الاتصال بالعلماء من خلال متابعتهم لأخذ الفتوى عنهم.

البحث عن الفرص: تتيح لك البحث عن فرص للتدريب والعمل في المؤسسات والشركات والمنظمات ومتابعة نشاطها وأعمالها؛ فهي تعد مركزًا مهمًّا لعرض الوظائف المختلفة وتيسر الأمر على الباحثين عن العمل أو عن وظائفَ معينة، وتُتيح الاطلاع على المجلات والدوريات والنشرات العلمية والكتب والتقارير المتنوعة.

عقد المؤتمرات والاجتماعات: أصبح بالإمكان عقد مؤتمرات عن بعد دون إهدار الوقت والجهد في الأسفار والتنقل.

وسيلة للدعاية والإعلان: تعد وسائل التواصل من أهم وسائل الدعاية والإعلان والتواصل بين الشركات التي تروِّج منتجاتها وبين المشترين الذين يبحثون عن مبتغاهم، وتسهم في نشر العديد من الأحداث المهمة كالمؤتمرات والندوات والمحاضرات والأنشطة الإنسانيّة والخدمية.

هذه بعض الآثار الإيجابية لوسائل التواصل الاجتماعي ذكرتها على سبيل الإجمال، وكثير منها يلمسه الإنسان من خلال استعمال هذه الوسائل.

المطلب الثالث: ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والحد من سلبياتها

لا ريب أن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة صارت من الأهمية بمكان، وهي من ضرورات التواصل المجتمعي لما فيها من تيسير وتسهيل، وصارت شائعة في متناول الجميع، فهي حاجةٌ عصرية لا يمكن إلغاؤها؛ والناس ما بين مهوِّل ومهوِّن.

إذا كانت هذه إيجابياتها وسلبياتها فما السبيل لاستخدامها على النحو الأمثل؟ يتضح السبيل بوضع الضوابط والإرشادات للحد من الآثار السلبية بالضوابط والآداب الواجب مراعاتها في استخدام هذه المواقع.

وأهم هذه الضوابط والإرشادات:

(١) المرجع السابق.

(٢) الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، موقع أبحاث دوت كوم رابط: https://abhaskom.blogspot.com/٢٠١٩/١٠/blog-post_٧٣.html.

(٣) الإعلام والطفل: جميل خليل محمد، دار المعتز، ص٨٢.



تجنب الخضوع واللين في القول من الجنسين(١):

وسائل التواصل الاجتماعي اليوم أتاحت للجميع التواصل، ولكن كل شيء له ضابط وخاصة عند الحديث بين الجنسين.

وقد أجاز الفقهاء كلام المرأة والرجل الأجنبي عند الحاجة وبقدر الحاجة كما في البيع والشراء والتطبيب وسائر المعاملات المالية الأخرى، أو كأن تسأل المرأة العالم عن مسألة شرعية أو أن يسألها الرجل إذا كانت عالمة وغير ذلك من الأمور التي تستدعي كلام المرأة مع الرجل، فقد كانت نساء النبي ﷺ يكلمن الصحابة، وكانوا يستمعون منهن أحكام الدين، ولكن يشترط في حديث النساء مع الرجال الأجانب أثناء التواصل تجنب الخضوع في القول واللين والابتعاد عن الكلام الفاحش والبذيء، وأن يكون القول قولا معروفًا حسنا، فالله تعالى يقول: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قولًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب:٣٢].

حرمة التجسس وتتبع العورات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي(٢): يستخدم كثيرون هذه الوسائل للتأكد من سلوك شخص ما، أو للتحقق من وشاية، وأيًّا كانت هذه الدوافع فإنَّ التجسس لا يجوز إلا ما كان له مستند شرعي من كشف عدو متربص أو جاسوس، وما عدا ذلك فتحرمه الشريعة مهما كانت البواعث حفاظًا على خصوصية الآخرين.

عدم تشبه النِّساء بالرِّجال أو الرّجال بالنّساء خاصة في الأسماء: ينبغي عدم تشبه النساء بالرجال أو الرجال بالنساء في أي شيء وخاصة في اختيار اسم المستخدم؛ ذلك أن الرجل لا يليق به التأنث، والمرأة لا يليق بها الترجُّل، وهذا يجر مشكلات كثيرة لعل أبرزها خداع الطرف المقابل.

عدم وضع المرأة صورتها أو صور عائلية تجنبًا للخلافات الأسرية ومنعًا للابتزاز وسدًّا للمفاسد.

تجنب تصفح المواقع الضارة أخلاقيًّا أو دينيًّا أو فكريًّا كالمواقع الإباحية أو الإلحادية.

صون الخصوصية العائلية من خلال عدم نشر صور ومقاطع ومناسبات خاصة بالعائلة؛ تجنبًا للابتزاز والحسد والغيرة.

انتقاء الرموز التي لا توحي بالحب والغرام خاصة عند الحديث مع الجنس الآخر.

عدم إفشاء الأسرار العائلية.

الاكتفاء بين الجنسين بالاتصال الإلكتروني الكتابي دون الصوتي إذا كانت الحاجة تُسَد بذلك، وعدم الانتقال إلى الاتصال الصوتي إلا عند الحاجة إليه.

عدم استخدام تعبيرات المزاح والدعابة التي تثير الشهوة بين الجنسين، أو كلمات المغازلة والإيماء التي قد تدفعهما إلى التماس الاتصال والالتقاء، كما لا ينبغي أن يختم أحدهما عبارته برسمة ابتسامة أو قلب أو وردة(٣).

احترام التخصص العلمي وعدم النشر في غير التخصص وترك الخوض في التعليقات التي لا صلة له بها.

التأكد من نقل أي معلومة قبل نشرها وتعميمها لقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات:٦]، يقول الدكتور وهبة الزحيلي مقررا بعض ما في الآية:) وجوب التثبت من الأخبار المنقولة والروايات المروية وأخذ الحيطة والحذر؛ منعًا من إيذاء الآخرين

(١) الضوابط الشرعية لاستخدام وسائل التواصل الحديثة: محمد أحمد حسين المفتي العام للقدس، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية / نابلس جمادى الآخرة ١٤٣٥ هـ/ ٢٤ نيسان ٢٠١٤ م. ص ١٢.

(٢) الضوابط الشرعية في التواصل بين الجنسين في وسائل التواصل الحديثة: راغب الجيطان ص١٥.

(٣) ضوابط شرعية لاستخدام وسائل التواصل الحديثة بين الجنسين: محمد مطلق محمد عساف، قسم الفقه والتشريع، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة القدس، فلسطين ص١٢.

بخطأ فادح)[١].

ضبط لغة الخطاب من خلال الابتعاد عن الكلام السيء والبذيء والمهاترات والكلام المستهجن[٢].

البُعد عن نشر شواذ الأفكار والمعلومات من قصص غريبة خيالية ومواقف غير صحيحة وليس لها مستند وفيها غرابة.

عدم الطعن في الأعراض أو التشجيع على ذلك بالإعجاب ومتابعة صفحات الطعن والتشهير ومشاركتهم وبث ما ينشرون.

الصبر وتحمّل الأذى، فمجال التواصل الإلكتروني يعجّ بالإساءات والشتائم فلا بد من الصبر.

ترك المِراء والجدال دون مسوغ أخلاقي معقول وهو الوصول إلى الحقيقة؛ ذلك أن كثرة الجدل تورث الخصومة والشقاق.

حماية حقوق الملكية الفكرية، فقد ينتج مستخدمٌ برنامجًا أو يصمم شعارًا أو يُعِدّ مادة علمية أو أدبية وينشرها على صفحاته؛ فإن كان المحتوى لعموم المتصفحين فلا بأس بنقلها أو نسخها أو طباعتها على أن تنسب لصاحبها، أما إن عرضها على أنها جهد خاص به ولا تتعلق بعموم القراء، فلا يجوز سرقتها أو التعدي على ملكيتها دون إذن من صاحبها[٣].

هذه أهم الضوابط التي تحدُّ بعض الشيء من تلكم السلبيات، ويبقى الوازع الديني والأخلاقي هو الضابط لكل هذا؛ وعلى المؤسسات الدعوية والثقافية أن تبين وتعمم هذه الضوابط وأمثالها للارتقاء بأساليب التعامل مع هذه الوسائل.

المبحث الثالث

دراسة فقهية لبعض آثار وسائل التواصل الاجتماعي المؤثرة في الأسرة

في ظل التطور التقني المتسارع وانتشار وسائل التواصل الحديثة ظهرت أشكال جديدة وأساليب حديثة لإبرام العقود أو فسخها لم تكن معروفة قديمًا، فالعقود التي كانت تجري في مجلس واحد يجتمع فيه طرفاه بدأت تُعقد عن بعد بالمراسلة الخطية أو الصوتية المباشرة التي تنقلها وسائل التواصل الاجتماعي بسهولة وسرعة بالغة، فانتشر ما يعرف بـ«العقود التجارية الإلكترونية»، و«الزواج الإلكتروني» وغيرها. فيُفسخ أو يُعقد النكاح وغيره بمكالمة هاتفية أو برسالة عبر هذه الوسائل، وعليه فهل تصح هذه العقود والفسوخ شرعًا؟[٤].

المطلب الأول: إبرامُ عقدِ النكاحِ عبرَ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيِّ

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم عقد الزواج عبر وسائل التواصل بين مانع ومجيز بناءً على اعتباراتٍ عدة مؤثرةٍ في الحكم؛ لعل من أهمها حكم عقد الزواج كتابةً، ومدى تحقق اتحاد مجلس العقد بجلسة وسائل التواصل الاجتماعي، ومدى ضمان تحقق أركان العقد وشروطه، وكيفية تجنب ما قد تنطوي عليه هذه العقود من الخديعة أو الخطأ لإمكان التلاعب صوتًا وصورةً.

عقد الزواج:

إنَّ عقدَ الزواج بالوسائل الحديثة يتم بعدةِ أشكالٍ؛ إما بالكتابة كالرسائل النصية، وإمَّا بالمراسلة الصوتية أو بالمكالمات الصوتية المباشرة بصورة أو دونها، فيمكن

---

(١) التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر – دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ.٢٦/ ٢٢٦.

(٢) الضوابط الشرعية في التواصل بين الجنسين في وسائل التواصل الحديثة: راغب الجيطان ص١٣.

(٣) المرجع السابق ص١٤.

(٤) أثر التكنولوجيا الحديثة في النظر الفقهي: فريدة صادق زوزو ٥٥/ ٦٩.

تقسيمها إلى قسمين: المكاتبة والمشافهة؛ فإن كانت بالمراسلة كتابةً فهي ملحقة بإبرام عقد النكاح بالكتابة، وما سوى ذلك ملحق بإبرام عقد النكاح مشافهة، وسندرس حكم الزواج عبر هذه الوسائل نطقًا وكتابة(١).

أولًا: إبرام عقد النكاح كتابةً

من أشكال عقد الزواج عبر وسائل التواصل الحديثة أن يجري العقد عن طريق المراسلة بالكتابة، وقد اختلف فيه الفقهاء قديمًا:

القول الأول: لا يصح عقد النكاح كتابة عند جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة(٢) لاشتراط التلّفظ بالإيجاب والقبول والإشهاد، قال الإمام النووي: (إذا كتب بالنكاح إلى غائبٍ أو حاضرٍ لم يصحَّ. وقيل: يصحُّ في الغائب، وليس بشيء)(٣). وقال الشيخ الدردير: (ولا تكفي الإشارة ولا الكتابة إلا لضرورةِ خرس)(٤)، وحجتهم اشتراطُ الإشهاد وحضور الولي والشهود -وهذا غير ممكن بالنسبة للمراسلة الكتابية- والاحتياطُ لعقد النكاح لأن له خصوصية(٥).

القول الثاني: الصحة، وهو مذهب الحنفية لأنهم جعلوا مجلس وصول الخطاب بمثابة مجلس العقد، وأضافوا لذلك بعض الشروط مثل أن يكون العاقد غائبا، وأن يكون الرد صريحًا من المخطوبة، وأن يشهد على الكتاب عند إرساله اثنان، وأن يشهد عند حضور الكتاب الشهود(٦). قال الدكتور محمد بن يحيى النجيمي: (أما إذا كان العقد بين غائبين بطريق الكتابة أو الرسول فإن مجلس الإيجاب هو مجلس قراءة الغائب للكتاب أمام الشهود أو إسماعهم الرسالة، فإذا كتب إلى امرأة: زوجيني نفسك، فلما وصل إليها الكتاب أو الرسول أحضرت الشهود وقرأت عليهم وأشهدتهم أنها زوجت نفسها منه، انعقد الزواج؛ فلا بد من القبول في مجلس قراءة الكتاب أو بلاغ الرسول بحضرة الشهود ليتحد مجلس الإيجاب والقبول، ولا بد أن يسمع الشهود ما في الكتاب أو رسالة الرسول ثم يسمعوا القبول ليكونوا سمعوا شطري العقد وشهدوا الإيجاب والقبول)(٧).

ثانيًا: إبرام عقد النكاح صوتيًّا

من آثار التقنية الحديثة الاتصال هاتفيًا بولي الزوجة وإبرام عقد النكاح، أو إرسال مقاطع صوتية تبين رغبته بالزواج كما يمكن أن يصحب الصوتَ تصوير مرئي.

وقضية إبرام العقد بالصوت قريبة من الصورة التي ذكرها الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي أن يكون المتعاقدان في مكان يسمع كل منهما الآخر، شاهده أو لم يشاهده، قال: (ولو تناديا وهما متباعدان وتبايعا صح البيع بلا خلاف)(٨)، وقد اختلف العلماء المعاصرون في عقد النكاح عبر وسائل التواصل الحديثية (صوتيًّا) على قولين:

القول الأول: الجواز وبه قال الشيخ مصطفى الزرقا

---

(١) حكم الزواج عبر وسائل التواصل الحديثة، رابطة علماء السنة. https: //www.rabtasunna.com.

(٢) وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها في الأسرة: دراسة فقهية. دعاء كتانه، ص٨٧.

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ج٧ص٣٧.

(٤) حاشية الصاوي على الشرح الصغير، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي الصاوي المالكي (المتوفى: ١٢٤١هـ)، دار المعارف، بدون طبعة ولا تاريخ، ج٢ص٣٥٠.

(٥) حكم الزواج عبر وسائل التواصل الحديثة، رابطة علماء السنة. https: //www.rabtasunna.com/ ٥٧٥٢ .

(٦) وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها في الأسرة: دعاء كتانه، ص٨٧.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المجموع شرح المهذب: النووي، دار الفكر. ٩ / ١٩٣

والدكتور وهبة الزحيلي والدكتور محمد عقلة[1]، ودليلهم (أن النطق باللسان ليس طريقًا حتميًّا لظهور الإرادة العقدية بصورة جازمة في النظر الفقهي بل النطق هو الأصل في البيان، ولكن قد تقوم مقامه كل وسيلة اختيارية أو اضطرارية مما يمكن أن يعبر عن الإرادة الجازمة تعبيرًا كاملًا مفيدًا)[2]. ولهذا الفريق أدلة عديدة تتلخص بصحة أي وسيلة ممكن أن تدل على الإرادة الباطنة لدى المتكلم.

القول الثاني: يمنع عقد الزواج بطريق الوسائل الإلكترونية الناقلة للكلام نُطقًا، وهو رأي جمع من فقهاء مجمع الفقه الإسلامي بجُدَّة، وللمجلس الإسلامي السوري تفصيل في ذلك، وهو عدم صحة العقد بالرسائل الصوتية عند اختلاف المجلس وصحته إذا اتحد بضوابط ذكرتها الفتوى، وتتأكد الصحة أكثر عند وقوع العقود بالمكالمات المرئية. جاء في فتوى المجلس: (وأما عقد الزواج بالرسائل الصوتية فهو لا يختلف عن المراسلة الكتابية من حيث عدم اتحاد المجلس، ووجود الفاصل بين الإيجاب والقبول، وعدم حضور الشهود للإيجاب والقبول، فلا يجوز عقد النكاح بهذه الطريقة، قال ابن قدامة في «المغني» : (حكم المجلس حكم حالة العقد، فان تفرقا قبل القبول بطل الإيجاب؛ فإنه لا يوجد معناه فإنّ الإعراض قد وُجد من جهته بالتفرق فلا يكون قبولًا، كذلك إذا تشاغلا عنه بما يقطعه لأنه مُعرِضٌ عن العقد أيضًا بالاشتغال عن قبوله)، وقال النووي في «روضة الطالبين»: (يشترط الموالاة بين الإيجاب والقبول على الفور، ولا يضر الفصل اليسير ويضر الطويل).

وأما إجراء عقد الزواج بالاتصال الهاتفي والبرامج الصوتية فقد أجازه جمعٌ من أهل العلم المعاصرين بشرط توفر جميع الإجراءات التي تضمن صحة العقد من وجود ولي وشاهدين، والتأكد من شخصية الزوجين بالمعرفة أو السماع، وسماع الشهود لطرفي العقد في مجلس واحد لا يكون فيه فصل أو انقطاع بحيث يسمع كلُّ طرف كلام الطرف الآخر في الوقت نفسه، فيكون الإيجاب من الولي أو وكيله ويليه القَبول من الزوج أو وكيله على الفور مع الأمن من التدليس والغلط، فلو اقتصر سماع الشهود على الإيجاب الصادر من الولي فقط أو على القبول من الزوج لم يصح العقد.

ويرى المجلس الأخذ بهذا القول بضوابطه المذكورة عند تعذر إجراء العقد بالطرق المعتادة وتعذر التوكيل بعقد الزواج مراعاة لأحوال السوريين ودفعًا للمشقة عنه.

وأما إجراء عقد النكاح بالمكالمات المرئية فهو أولى بالجواز من المكالمات الصوتية لإمكان مشاهدة طرفي العقد حال إبرام العقد والتلفظ بالإيجاب والقبول، ولانتفاء الخداع والخطأ غالبًا، فيجوز إبرام عقود النكاح بهذه الطريقة مع مراعاة الضوابط السابقة المذكورة في الفقرة السابقة)[3].

المطلب الثاني: حكم الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي

الطلاق عبر وسائل التواصل الاجتماعي يكون بالكتابة أو النطق:

أولًا: حكم الطلاق عبر وسائل التواصل الحديثة صوتيًّا

إذا طلق الرجل زوجته عبر الهاتف أو رسالة صوتية فإن الطلاق واقع عند جمهور الفقهاء لأن الطلاق لا يشترط فيه الشهود ولا حضور الزوجة ولا رضاها[4].

(١) وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها في الاسرة: دعاء كتانه، ص٨٧.

(٢) المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقا، دار القلم. ٢/ ٣٢٦.

(٣) حكم عقد الزواج بوسائل الاتصال الحديثة. رابط الموقع: https: / /sy-sic.com /?p=7442

(٤) الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة حكمه وحجيته في الإثبات: حجاري محمد، بحث مشارك في الملتقى الوطني حول ''الزواج والطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة، حكمه وحجيته في الإثبات'' المنعقد يومي ٢٠ -٢١ أيَّار/ ٢٠١٤ بجامعة غرداية، ص٨.

ثانيًا: حكم الطلاق عبر وسائل التواصل الحديثة كتابة

قال الدكتور وهبة الزحيلي: اتفق الفقهاء على وقوع الطلاق بالكتابة الواضحة والكتابة المستبينة وهي الكتابة الظاهرة التي يبقى لها أثر كالكتابة على الورق والحائط والأرض، والطلاق بالرسالة أو بإرسال رسول بأن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد إنسان، فيذهب الرسول إليها ويبلغها الرسالة على النحو المكلف به، فإذا كتب أحد إلى زوجته كتابًا إلكترونيًّا) رسالة نصية (يقول لها فيه: أنت طالق، فإنها تأخذ حكمها فور الكتابة، فيقع الطلاق حالًا، ولا يتأخر إلى وصول الكتاب وقراءته إلا إذا علقه على علمها به كقوله: إذا وصلتك رسالتي هذه فأنت طالق، فيقع عند الوصول لا عند الكتابة[١].

ويظهر جليا من خلال النصوص السابقة أن الأحوال الشخصية لها خصوصيتها في التشريع الإسلامي لا سيما النكاح والطلاق، ولهذا شرط الفقهاء مجموعة من القرائن التي ترفع احتمال الخديعة عن العقود التي تجري دون حضور الطرفين بشكل مباشر عند إبرام العقد أو فسخه.

خاتمة البحث وأهمُّ نتائجه:

إن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة نتيجة من نتائج التطور التقني الذي شهدته الحضارة الإنسانية في العصر الحديث، وحالها في الشرع كغيرها من موجودات الدنيا التي سخرها الله للإنسان، يمكن استخدامها في طاعة الله وخدمة العباد فيثاب الإنسان على استخدامها. وتُستخدَم أيضا في معصية الله وضرر الناس فيستحق فاعل ذلك العقاب، وقد انعكس وجودها على مسيرة الاجتهاد في الفقه الإسلامي، فناقش العلماء أهم ما نتج عن استخدامها من أحكام فقهية وخاصة موضوع العقود والزواج والطلاق.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

- أيّ تقنية حديثة هي سلاح ذو حدين تستخدم للخير والشر.

- أثرت وسائل التواصل الحديثة في الحياة الإنسانية كافة، ودخلت كل المجالات.

- تسببت وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة حالات الطلاق في معظم البلدان.

- يمكن توظيف هذه الوسائل في القطاعات كافة وخاصة قطاع التعليم والدعوة.

- إدراك أخطار وسلبيات هذه الوسائل ثم معالجتها هو السبيل الوحيد للحد من آثارها السلبية.

- يجوز الحديث مع الرجال الأجانب والنساء الأجنبيات عند الضرورة أو الحاجة المعتبرة شرعًا.

-لا يجوز إبرام عقد الزواج كتابة أو نطقًا بدون اتحاد المجلس افتراضيًّا عبر هذه الوسائل لما لهذا العقد من خصوصية.

-يصح عقد النكاح بمكالمة صوتية مباشرة يسمعها الشهود وتتوفر فيها الشروط والأركان لا سيما إذا عقد صوتًا وصورة.

- يجوز الطلاق عبر هذه الوسائل لأن الطلاق لا يحتاج إلى شهود.

التوصيات:

١) إصدار دراسات فقهية موسعة تدرس الجرائم الإلكترونية وآثار وسائل التواصل الاجتماعي على الأحوال الشخصية.

٢) عقد المحاضرات والندوات لترشيد استخدام هذه الوسائل.

٣) ضرورة اهتمام الوالدين بمراقبة الأبناء وتوعيتهم وغرس القيم فيهم.

٤) فرض عقوبات على المخالفات التي تمارس من خلال هذه الوسائل.

---

(١) الفقه الإسلامي وأدلته: وهبة الزحيلِي، دار الفكر، سوريَّة–دمشق، الطَّبعة الرَّابعة، ٩/ ٣٦٠.



فقه الموازنة والأولويات في التشريع الإسلامي وبعض تطبيقاته المعاصرة

الباحث: خليل الحسين



الفقه المقاصديّ من أهم ما يجب علمه على الفقهاء والقضاة والمفتين؛ إذ به تتميز الأحكام وبه يعرف الحلال والحرام، وبناء عليه توضع الأحكام للمستجدات والأحداث المعاصرة، ولكن يجب مع فهم مقاصد التشريع أن ينضم إليه التمييز والقدرة على الترجيح بين المفسدة والمصلحة، وبين المصلحة والمصلحة، وبين المفاسد فيما بينها، حتى لا يُقدَّم حكم مشتمل على منفعة على حكم أعلى رتبة منه في منفعة أخرى، وحتى لا تختلط الأحكام في بيان المقاصد النفعية للعباد فيترجح ما هو مرجوح ويتقدم ما هو متأخر. قال الإمام الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وترك الترتيب بين الخيرات من جملة الشرور بل قد يتعين في الإنسان فرضان أحدهما يفوت والآخر لا يفوت، أو فضلان أحدهما يضيق وقته والآخر يتسع وقته، فإن لم يحفظ الترتيب فيه كان مغرورًا)[١].

إن فقه الموازنة باب دقيق ومسلك عظيم من مسالك التأصيل والترجيح، ولا بد لمن يقتحم هذا الباب أن يشتمل على ذكاء الفطرة ونضوج العقل ومعرفة الأحكام والإلمام بالفروق، والأهم هو التعمق في فهم مقاصد الشريعة التي تتوخى منافع العباد وتطرد عنهم الأضرار، كما لا بد من أن يكون الموازِن مطلعا على فقه الأولويات الذي يعدُّ أساسًا من أسس الموازنة، ولا بد أيضا من أمر لا يستغني عنه فقيه أو قاض أو مفتٍ وهو النظر في مآلات الأمور إذ من لا يعرف المآلات يقصر عن فهم المقاصد التي من خلالها تُحدَّد الواجبات والمحرمات والمندوبات والمكروهات.

يعرَّف فقه الموازنة بكونه: (المفاضلة بين المصالح فيما بينها، وبين المفاسد فيما بينها، وبين المصالح والمفاسد المتعارضة والمتزاحمة؛ لتقديم أو تأخير الأولى بالتقديم أو التأخير)[٢] ويعد تعريف هذا المصطلح مفصليا في بيان ماهية العمل في فقه الموازنة بين الأحكام، ومعرفة المصالح بتقسيماتها المتعددة بين المعتبرة وغير المعتبرة والملغاة، وأيضا الدنيوية منها والأخروية والمشتركة بينهما. ويعرف فقه الأولويات بكونه العلم بالأمور التي ثبت لها حق التقديم وفق الأدلة الشرعية[٣].

الأدلة على فقه الموازنة:

ذكر العلماء كثيرًا من الأدلة على العمل بفقه الموازنة، وسأكتفي بدليلين من القرآن ودليلين من السنة:

إن الله تعالى حينما حثنا على تطهير النفس من الخبائث وظلمات الجهل والكفر والفسوق، وجه الأمر إلى كل مخاطب في ذات نفسه، ثم إن تطهرت نفسه التفت

(١) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي، ٣/ ٤٠٣.

(٢) تأصيل فقه الموازنات لعبد الله الكمالي، ص٤٩.

(٣) فقه الأولويات السياسية والاقتصادية د. نهاد إسحق ١/ ٣٧.



إلى غيره فدعاه أيضا، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٥] وهذا ما أكده قول النبي ﷺ: «ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيءٌ فلأهلك، فإن فضل عن أهلك شيءٌ فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيءٌ فهكذا وهكذا»[١] وإن كان الحديث في النفقة ولكن فيه دلالة واضحة على تقديم الواجبات بعضها على بعض، يقول الإمام النووي رحمه الله: في هذا الحديث فوائد منها الابتداء في النفقة بالمذكور على هذا الترتيب، ومنها أن الحقوق والفضائل إذا تزاحمت قدم الأوكد فالأوكد[٢]. والدعوة إلى الله تعالى واجبة والنصح واجب إذ «الدين النصيحة» كما ورد[٣]، ولكن واجب تطهير الذات مقدم على واجب النصح للآخرين قطعًا إذا تعارضا وضاق الأمر عن القيام بهما معًا.

ويظهر فقه الموازنة جليًّا أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] حيث إن في الآية مصلحتين مشتملتين على المنفعة؛ إحداهما تسفيه الآلهة الباطلة التي تعبد من دون الله تعالى بسبها وشتمها، والثانية عدم سب المشركين لذات الله تعالى بناء على سب المسلمين لآلهتهم، فالله تعالى أمرنا بتقديم الثانية على الأولى لأن عدم سب الذات الإلهية من المشركين أولى من سب آلهتهم من المسلمين، فتعظيم الله تعالى مقدم على ما سواه من المصالح بل هو أعظم مصلحة.

وأما من السنة فهناك أحاديث كثيرة استدل بها الأصوليون على الموازنة وأكتفي باثنين منها:

الحديث الأول: حديث الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه حينما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن فأمره أن يدعوهم أولًا إلى الإيمان بالله ثم الصلاة ثم الزكاة، وهذا ترتيب مقاصدي من حيث الأهمية، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ»[٤] فهو دليل على ترتيب الواجبات من حيث الأهمية والأولوية.

الحديث الثاني: عن عائشة رضي الله عنها قالت: (سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ عنِ الحِجرِ أمنَ البيتِ هوَ؟) قالَ: «نعم». قالت: (ما لَهُم لم يُدخِلوهُ في البيتِ؟) قالَ: «إنَّ قومَكِ قصُرَتْ بِهِمُ النَّفقةُ» فقُلتُ: (ما شأنُ بابِهِ مرتَفِعٌ؟) قالَ: «فعلَ قومُكِ ليُدخِلوا مَن شاؤوا، ويمنَعوا مَن شاؤوا، ولولا أنَّ قومَكِ حَديثو عَهْدٍ بجاهليَّةٍ -فأخافُ أن تُنْكِرَ قلوبُهُم ذلِكَ- لنظَرتُ أن أُدْخِلَ الحِجرَ في البيتِ، وأن أُلْزِقَ بابَهُ بالأرضِ»[٥]. يقول الإمام النووي رحمه الله: (وفي هذا الحديث دليلٌ لقواعد من الأحكام منها: إذا تعارضت المصالح أو تعارضت مصلحةٌ ومفسدةٌ وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بُدئ بالأهم؛ لأن النبي

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، باب الابتداء بالنفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة، رقم٩٩٧، ٢/ ٦٩٢.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي، ٧/ ٨٣.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه باب بيان أن الدين النصيحة، رقم ٥٥، ١/ ٧٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد على الفقراء حيث كانوا، برقم: ١٤٩٦، ٢/ ١٢٧، وأخرجه مسلم في صحيحه باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم: ١٩، ١/ ٥١.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه باب فضل مكة وبنيانها، رقم ١٥٨٤، ٢/ ١٤٦. وأخرجه مسلم في صحيحه باب جدر الكعبة وبابها، رقم ١٣٣٣، ٢/ ٩٧٣.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر أن نقض الكعبة وردها إلى ما كانت عليه من قواعد إبراهيم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مصلحةٌ، ولكن تعارضه مفسدةٌ أعظم منه وهي خوف فتنة بعض من أسلم قريبًا؛ وذلك لما كانوا يعتقدونه من فضل الكعبة، فيرون تغييرها عظيمًا، فتركها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[١] هذا الحديث دليل واضح على فقه الموازنة وتقديم المهم من المصالح على غيرها، (وفيه ترك إنكار المنكر خوف الوقوع في أنكر منه، فهنا ترك المفسدة خوف الوقوع في مفسدة أعظم)[٢].

ومما يدل لهذا المعنى أيضا حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سألت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: «أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك»، قلت: إن ذلك لعظيمٌ، قلت: ثم أي؟ قال: «ثم أن تقتل ولدك تخاف أن يطعم معك»، قلت: ثم أي؟ قال: «ثم أن تزاني بحليلة جارك»[٣]. وفي هذا الحديث دلالة على أن رتب المفاسد متفاوتة، فإذا اجتمعت وجبت الموازنة.

وأمر فقه الموازنات مما أجمع عليه العلماء، يقول الإمام العز رَحِمَهُ اللَّهُ: (أجمعوا على دفع العظمى في ارتكاب الدنيا) وقال ابن دقيق العيد: (من القواعد الكلية أن تدرأ أعظم المفسدتين باحتمال أيسرهما إذا تعين وقوع إحداهما...، وأن يحصل أعظم المصلحتين بترك أخفهما إذا تعين عدم إحداهما)[٤].

ضوابط فقه الموازنة:

مما مر يعلم أنه لا بد من توافر عنصر العلم بالأحكام من جميع جوانبها لمن يريد أن يجتهد في الموازنة بينها، وثمة قواعد منضبطة يسير عليها الموازن حالة الموازنة بين الأحكام، جمعها الإمام العز -رَحِمَهُ اللَّهُ- في سبعة:

أولاها: الجمع بين المصالح حال تعارضها، بمعنى أن نجمع بين المصالح في حال استطعنا فعلها كلها، وضرب لذلك مثالا فقال: (لو بقي من وقت عرفة ما يسع العشاء الآخرة والذهاب إلى عرفة، فالأصح أنه يصلي العشاء صلاة الخوف ويذهب إلى عرفة، فيكون جمعًا بين الفضيلتين، فصلاة الخوف لأجل المال مشروعة فلأن تشرع لأداء الحج أولى)[٥].

ثانيها: التقديم بالرتبة، وهذا يعني تقديم طاعة الأعلى منزلة على غيره، فطاعة الله مقدمة على طاعة غيره، وطاعة ولي الأمر مقدمة على طاعة من دونه، وبر الأم مقدم على بر الأب، وما كان في دائرة الضرورات مقدم على ما بعده من الحاجي والتحسيني على ما سنذكره.

ثالثها: تقديم الأرجح، وهذا مبني على تقديم الأفضل على غيره وله صور كثيرة جدًّا (كتقديم الصلاة الوسطى على سائر الصلوات، وتقديم فرائض الصلوات على نوافلها)[٦].

رابعها: التقديم بالنوع، وهنا يقدم النوع الأفضل على غيره من أنواع الفضائل والمصالح، ففي أنواع العبادات الصلاةُ عبادة أفضل من غيرها على خلاف في ذلك، فإن الأحاديث أثبتت أن الجهاد يتلو الإيمان، فنوع الجهاد أفضل؛ ولكن الإمام العز -رَحِمَهُ اللَّهُ- جمع بين ذلك بجعل

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، ٩/ ٨٩.

(٢) فتح الباري للإمام ابن حجر العسقلاني، ٢/ ٤٤٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، باب قوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادًا، رقم: ٤٤٧٧ ٦/ ١٨، وأخرجه مسلم في صحيحه، باب بيان كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده، برقم١٤١، ١/ ٩٠.

(٤) المنثور في القواعد للزركشي، ١/ ٣٤٩.

(٥) القواعد الكبرى للإمام العز بن عبد السلام، ١/ ٩٨.

(٦) المصدر السابق، ١/ ٩٣-٩٤.



الجهاد والحج المبرور أفضل من صلاة مفروضة[١]، والدِّين نفسه نوعٌ مقاصدي مقدم على النفس عند الجمهور بترتيب المقاصد أو الضروريات الخمس.

خامسها: التقديم بالحكم كتقديم الصلاة المشروعة فيها الجماعات على ما لم تشرع، وما كان واجبا مقدم على ما هو سنة.

سادسها: التقديم بالكم والمقدار أي ما كان أكثر فعلًا فهو أكثر فضلًا.

سابعها: التقديم بالدوام والعموم، وهذا يثبت في كل فضيلة تعد دائمة، فما كان له صفة الدوام من المصالح يقدم على ما كان آنيًّا، وما كان عامًّا يقدم على ما كان خاصًّا، وحينما تتساوى المصالح في ذلك كله نقرع بينها أو نتخير في الأمر[٢].

معالم فقه الموازنة:

يمكن تحديد معالم فقه الموازنة من خلال أمور عدة أهمها:

أولًا: فهم الأولويات ومراتبها.

ثانيًا: النظر في المآلات بالنسبة للتقديم والتأخير من حيث معرفة الحكم واستنباطه.

ثالثا: النظر في تحديد الحق والعدل في عملية التوازن، وهذا من أهم المعالم إن لم يكن أهم معلم في معرفة الحكم وإثباته الذي ينبني عليه التوازن في جميع مراحله السابقة.

رابعا: تحديد الحقوق والواجبات العامة والخاصة.

خامسا: الحرص على معرفة القول المتفق عليه أو الذي قال به جمهور العلماء، فيقدم في إثبات الحكم على غيره إلا إن ظهرت مصلحة تقتضي الأخذ بغيره.

دوائر المصالح المبنية على مقاصد التشريع العامة:

بناء على مقاصد التشريع الخمس حفظ الدين والنفس والعقل والعرض أو النسب والمال؛ فإنا نستطيع أن نقول: دوائر المصالح بالنسبة للمقاصد خمس دوائر، لكل مقصد دائرة فيها المهمات الأساسية التي تحافظ عليها ثم مكملاتها وكذا متمماتها، فكل دائرة تحتوي في قواعدها على الأحكام التي تحفظ مصالحها بجلب المنافع لها وكذا التي تبين مفاسدها وتدرؤها عنها.

هذه الدوائر الخمس تقسم احتياجاتها من حيث الوجود والعدم إلى ثلاث مراتب، وهي:

أولًا: **الضروريات**، وهي الأمور التي لا بد منها للحفاظ على كل دائرة بذاتها بحيث لو أهملت هذه الأمور لضاعت الدائرة وذهب المقصد.

ثانيًا: **الحاجيات**، وهي التي يكون بوجودها رفع لمشقة يعسر بقاء الدائرة بوجودها، وتوصل إلى مشقة لا تحتمل مثلها عادة مع بقاء أصل المقصد.

ثالثًا: **الكماليات**، وهي الأمور التي تحافظ على المقصد من حيث رفع جنس المشقة، وجعل الدائرة في صورة مرضية لا إهانة فيها ولا مذلة، ولا يركن فيها المقصد إلى التطلع إلى سفاسف الأمور ومحقراتها[٣].

والأولان واجبان من حيث الوجود بالنسبة للمصلحة ومن حيث العدم بالنسبة للمفسدة، فلا يجوز فيهما ترك مصلحة تؤدي إلى الحفاظ على الذات المقصودة في الدوائر ولا إيجاد مضرة تؤدي إلى تعطيل أو إهلاك الأمر

(١) المصدر السابق، ١/ ٩٧.

(٢) القواعد الكبرى، ١/ ١٢٤-١٢٧.

(٣) المقاصد العامة للشريعة الإسلامية للدكتور يوسف حامد، ١/ ١٦٦. علم أصول الفقه: عبد الوهاب خلاف، ١/ ١٩٩.

المقصود من كل دائرة مقاصدية، وأما الكماليات فهي مستحبة من حيث الوجود والعدم لتكون الحياة في كل دائرة في أعلى مراتب العيش الهنيء الرغيد.

وبناء على هذا البيان ستجري التطبيقات التي سنذكرها لبيان فقه الموازنة، ولا بد قبل ذلك من التنبيه على ضرورة الترتيب بين الدوائر كما ذكرناها، وهناك خلاف بين الأصوليين في تقديم النفس على الدين لأنها قوامه، والجمهور على تقديم الدين على النفس إلا أن هناك رخصًا شرعها الله تعالى رحمة بالعباد تقدَّم فيها النفس على الدين ظاهرًا؛ فإنَّ حق الله مبني على المسامحة، وحق العباد مبني على المشاحة والمماطلة، وذلك كالنطق بكلمة الكفر مكرهًا بلسانه دون الاعتقاد بها.

نماذج تطبيقية من الواقع السوري على فقه الموازنة

في الوضع السوري اليوم تتضارب كثير من المصالح أو تتداخل المصالح بالمفاسد، ولا يمكن البحث عن حكم الشرع في ذلك إلا عبر فقه الموازنات، وما يحدث في سوريا اليوم يقع لكثير من بلدان المسلمين في القديم والحديث، وسأذكر أمثلة على ذلك.

أولا: بين تطبيق بعض أحكام الشريعة ودفع الظلم

هناك دعوات لتطبيق أحكام الشريعة، وهي مصلحة لا تستغني عنها الأمة مطلقًا في خضم هذه المأساة التي تعصف بهذا البلد المبارك، وفي مقابلة ذلك هناك مصلحة أخرى هي رفع الظلم واستقرار البلد، فالظاهر هنا تزاحم مصلحتين؛ المصلحة الأولى في مجال الدعوة إلى الله تعالى وحفظ الكليات الخمس لازمة محققة، فإقامة التشريع واجبة، وفي مقابلها مصلحة أخرى متمثلة بحرب الظلم وإعادة الحقوق لأهلها، والتفرغ لإحداهما يضيع شيئًا من الأخرى؛ فهنا نستطيع القول بأن الأرضية لإقامة جميع شرائع الدين وأحكامه في المناطق الشمالية من البلاد غير متناسبة تناسبًا كاملًا، ويحتاج تطبيق بعض الأحكام إلى تأهيل المجتمع كما يحتاج إلى استقرار وإعادة الحقوق وحفظ النفوس؛ فالمصلحة الثانية يظهر فيها التقديم في أكثر من موضع بناء على أن تعطيل بعض الأحكام لأجل مصلحة أخرى قد يكون وجيهًا، وهذا ما فعله أمير المؤمنين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينما ترك قطع يد السارق في عام المجاعة[1]، وفي هذا تقديم للحفاظ على النفس مقابل تطبيق حدود التشريع الإسلامي.

وهذا ظاهر في الحالة السورية لأن القتل مستحر في العباد، والالتفات إلى تطبيق جميع الأحكام وخاصة الحدود قد يضيع النفس التي يقوم التطبيق بها أو عليها، ثم إن الملاحظ في المناطق الشمالية من سوريا إقامة الأحكام الشرعية لكن بشكل ناقص، فالشرع يحكَّم في أغلب القضايا التي يقع بها الناس على المستوى الأسري والاجتماعي والقضائي كما هو ملاحظ، لكن الإشكالية التي تعرض هي تطبيق بعض الحدود وما ينتج عنها في وضع غير مستقر وفتن وقتل وحرب لم تهدأ، فلا بد هنا وَفق فقه الموازنة من اعتبار الظروف والأحوال والمفاسد المتعارضة وإدراك الناس لحِكَم التشريع.

ولو اعتبرنا الأمرين من المفاسد فقلنا: عدم تطبيق بعض أحكام الشريعة مفسدة، وعدم رفع الظلم مفسدة أخرى، وتصورنا تعارض درء المفسدتين معًا كليًّا أو جزئيًّا، فالذي يظهر أن عدم وجود مكان وزمان وظروف ومجتمع مؤهل للتطبيق يجعل تقديم رفع المفسدة الثانية أولى من الأولى في بعض تلك الأحكام، خصوصًا أن رفع الظلم فيه إبقاء للنفوس والمحافظة عليها وجعلها مؤهلة لتطبيق الشريعة، يقول الإمام العز رَحِمَهُ اللَّهُ: (التقرير على المعاصي كلها مفسدة لكن يجوز التقرير عليها عند العجز عن

(١) علم أصول الفقه: عبد الوهاب خلاف، ١/ ٨٦.

إنكارها باليد واللسان)[1] فالعجز الحقيقي أو الحكمي شرط في افتراض التعارض.

ثانيًا: الموازنة بين العبادات المالية

في الواقع السوري يشتدُّ الفقر يومًا بعد يوم، فتتعارض المصالح في حياة الناس، من ذلك تعارض الذهاب إلى حج النافلة مع حاجة الناس الملحة إلى صدقات الأغنياء والميسورين، فكلٌّ من الحج والصدقة فيه منفعة أخروية للغني، ففي مثل هذه الحالة يُرَجَّحُ تقديم الصدقة على الحج لأن إنقاذ النفس البشرية من الهلاك أو العوز المهين واجب ديني أخلاقي، وهو من باب الكفاية الواجبة على الأغنياء، فتقديم مصلحة الصدقة على الحج أمر ظاهر، قال الإمام الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وربما يحرصون على إنفاق المال في الحج فيحجون مرة بعد أخرى وربما تركوا جيرانهم جياعا، ولذلك قال ابن مسعود: في آخر الزمان يكثر الحاج بلا سبب، يهون عليهم السفر ويبسط لهم في الرزق، ويرجعون محرومين مسلوبين، يهوي بأحدهم بعيره بين الرمال والقفار وجارُه مأسورٌ إلى جنبه لا يواسيه)[2].

وهذا الأمر ينطبق على كل عمل مسنون في العبادات يشتمل على جهة إنفاق مثل العمرة والذبائح المسنونة؛ فالتصدق العيني بالقيمة والمال يراه الملاحظ لحال الناس أفضل بكثير من تلك الأعمال، وأرى أنَّ القيمة المالية هنا في سوريا أفضل من تقديم لحوم الأضاحي إلا قدرًا يسيرًا تتحقق فيه إقامة لتلك الشعيرة المطلوبة دينيًّا، ولو قربت ذلك بشاهد من الواقع لاتضح الأمر أكثر، فمثلا كيلو غرام من لحم الضأن يساوي حاليًا خمسة عشر ألف ليرة سورية أي ما يعادل خمسين ليرة تركية تقريبًا، فهذا اللحم أصبح يعد حاليا من الكماليات والترفيه، وهناك حاجات بل ضرورات في المأكل والمشرب والملبس أو العلاج يقضيها الفقير بهذا المبلغ أفضل له بكثير من أكلة لحم واحدة، خصوصًا أن الفقير لا يستطيع تخزين اللحم لعدم وجود الكهرباء أصلًا.

إن الناظر فيما تقدم يجد أن حقًّا على كل من يريد أن يتبرع بشيء التبرع به نقدًا أفضل بكثير للفقير في الحالة الطارئة التي تعيشها بلادنا، فالمقاصد في المذهب الحنفي أكثر رعايةً في هذا المقام إذ إنه أجاز دفع القيمة بدل العين في الواجبات المالية.

ومثل هذا نقل الزكاة، فإن مصلحة الدفع في بلد المزكي مقصودة شرعًا، وفي نقل المغتربين وغيرهم لها إلى سورية مثلا مصلحة مقصودة للشرع أيضا، والثانية مقدمة خصوصا إذا كان صاحب الحاجة قريبا للمزكي مع وجود القائلين بالجواز أيضا، والله تعالى أعلم.

ثالثا: ولاية الفُساقِ

والنظر في ولاية الفساق من باب دفع المفاسد والموازنة بينها؛ إذ يجب أن يكون من يتولى أمور المسلمين ممن تتوفر فيه شروط الصلاح والتقوى والعدل بين العباد، وألا يكون مغتصبا لحقوقهم، وغير ذلك من الشروط في ولاية المسلمين، وفي الوضع السوري حقيقة مرة هي أن في المناطق المحررة تحكمها بعض القيادات الفاسدة التي تتسلط على العباد وتتحكم بعيشهم، وهذه مفسدة يجب دفعها كما هو مقرر في أحكام الشريعة، ولكن يقابل ذلك مفسدة أخرى وهي أن عزل أمثال هؤلاء في وقت الحروب مما يثير فتنة أعظم تؤدي إلى الانشغال عن دفع ظلم الطاغية الباغي الذي يقتل العباد ويستعين بأهل الكفر ويمكن لهم في البلاد.

فلو قدمنا عزل أمثال هؤلاء وبهم تسير رحى الحرب

(١) القواعد الكبرى، ١/ ١١٠.

(٢) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي، ٣/ ٤٠٩.

ويحصل دفع الظلم الأكبر عن الناس، لأدى ذلك إلى الانشغال عن المفسدة العظمى المتمثلة بالنظام الطاغي الذي يشرد الأبرياء ويستأصل شأفتهم ويحتلُّ ديارهم، فهنا يجب دفع أعظم المفسدتين بارتكاب أخفهما، وهذه قاعدة عظيمة كثيرًا ما استند إليها الأصوليون والفقهاء في تقرير الأحكام، هذا يقول الإمام العز بن عبد السلام: (إذا تفاوتت رتب الفسوق في حق الأئمة قدمنا أقلهم فسوقًا، مثل إن كان فسق أحد الأئمة بقتل النفوس وفسق الآخر بانتهاك حرمة الأبضاع، وفسق الآخر بالتضرع للأموال، قدمنا المتضرع للأموال على المتضرع للدماء والأبضاع، فإن تعذر تقديمه قدمنا المتضرع للأبضاع على من يتعرض للدماء، وكذلك يترتب التقديم على الكبير من الذنوب والأكبر والصغير منها والأصغر على اختلاف رتبها)[١].

ضرورة مراعاة فقه الموازنة في الفتاوى

من شروط الفتوى الصحيحة عند الفقهاء أن تكون قائمة على أدلة صحيحة واجتهاد منضبط، وفوق ذلك أن تكون قائمة على فقه الموازنة إن كانت مما تتوارد عليه مفاسد أو مصالح عدة، وتزداد الحاجة إلى الموازنة في المصالح والمفاسد في أوقات الحروب، وخاصة في بلاد معقدة الأوضاع كبلادنا سورية في الوقت الحالي، فيجب أن تكون الفتوى مناسبة للوضع الذي تقال فيه ومراعية لمصالح العباد وفق المتفق عليه أولا ثم رأي الجمهور ثم اجتهادات آحاد الفقهاء، فيتخير المفتي منها ما يراعي مصالح العباد ما لم يكن رأيًا شاذًّا.

ولعل من المهم هنا التنبيه إلى أن القول الراجح عند تعارض الاجتهادات الصحيحة هو ما يتوافق مع مصالح العباد ومقاصد التشريع المتفق عليها وفق قواعد التشريع الكلية ومنها المشقة تجلب التيسير[٢] كما جاء في الحديث: «إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين»[٣].

إن فتاوى التكفير التي ابتليت بها الأمة هي في حقيقتها تدفع مفسدة سوء العقيدة وتسعى للمحافظة على إطار الحياة الدينية كما يزعم من يصدرها، لكن بالمقابل أليس التوسع في التكفير حتى يشمل الخلافيات قد أفسد النسيج الاجتماعي وأثار الفتن بين المسلمين ومكن لعدوهم، وأظهر الدين وأهله بمظهر الإجرام؟ ففتاوى التكفير بهذا الشكل ممن لا علم له بالفتوى ولا دراية له بحقائق المكفرات المخرجة من الدين أمر يجب دفعه، فالتكفير غالبًا ما يكون مفسدة محضة في سورية لبنائه على تصورات خاطئة وفهم أبتر، ونادرًا ما يكون مصلحة إلا أنَّ مفسدته أعظم من مصلحته المتمثلة في الحفاظ على الطابع الديني العام؛ فالتكفير في الإسلام مسألة بالغة الحساسية، لها أهلها الذين لا مراء في علمهم وفهمهم لمقاصد التشريع، وقد اشتهر عنهم: لو أن رجلا فيه تسعة وتسعون موجبًا للكفر ولديه موجب واحد للإيمان حكمنا بإيمانه ولا نكفِّره.

ترتيب المقاصد في فقه الموازنة:

قد ذكر أن الدوائر المقاصدية خمسٌ مرتبةٌ كالتالي: الدين ثم النفس ثم العقل ثم العرض ثم المال، وقد ضرب العلماء أمثلة كثيرة على طريقة إصدار الأحكام حال تعارضها بالرجوع إلى هذا الترتيب في الأولوية؛ فالجهاد مثلًا فيه إهلاك النفس، لكنه في مقابل مصلحة قيام الدين يغدو واجبًا ولا يلتفت إلى ما فيه من ضرر على النفس، إذ مقصد قيام الدين أولى من الحفاظ على النفس عند تعارضهما.

وعند تعارض ضرورة ما في باب حفظ النفس مع حاجة في مقصد حفظ الدين تقدم الضرورة، فتترك الفرائض

(١) القواعد الكبرى، ١/ ٨٦.

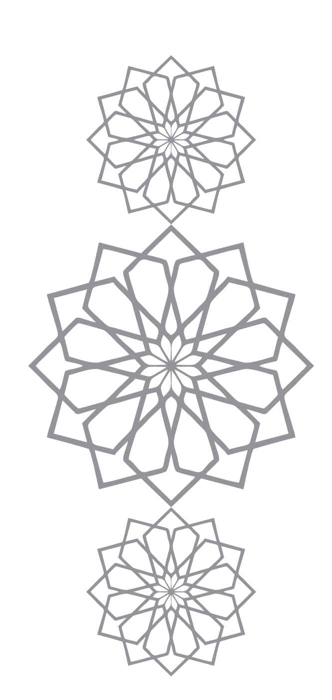
(٢) شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا، ١/ ١٥٧.

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، باب صب الماء على البول في المسجد، برقم ٢٢٠، ١/ ٥٤.

كالصلوات والصوم وغيرها إن تعارضت مع ضرورة حفظ النفس، فلو كان هناك غريق وصائم، ولا يُنقَذ الغريق إلا بفطر الصائم لوجب عليه الإفطار وإنقاذ النفس، وكذا لو ضاق الوقت عن الصلاة في مقابل إنقاذ نفس لوجب إنقاذها وقضاء الصلاة فيكون جمعا بين المصلحتين[١]، وتقدم النفس على العقل إذ في إنقاذ النفس مصلحة أعظم من العقل، فشرب الخمر مع الإكراه بالقتل رخصة واجبة لإنقاذ النفس، وصون العرض مقدم على المال فبذله لإنقاذ العرض واجب.

ومن المسائل التي يقع فيها الخلاف في تقدير المصلحة بذل المال في الحروب، إذ تتوارد عليه ثلاث مصالح، وهي شراء السلاح للدفاع عن الناس، وإطعام الفقراء حفظًا لأنفسهم من الهلاك، ونشر العلم حفظا للمجتمع من الجهل ومهالكه، وقد تتعارض هذه المصالح عند شح الموارد، فيقع الخلاف في تقديم أحدها وتأخير الباقي، وبناء على النظر في دوائر المصلحة نجد الغذاء مقدمًا على العلم إذا قورن به، إذ ترك الغذاء إذهاب للنفس التي يقوم بها العلم فلا تبقى فائدة منه، وعند وجود مؤسسات واعية أمينة يقل التعارض بين هذه المصالح، ويقل النزاع الفقهي فيها، فتقوم المؤسسات بتقدير حد الضرورات والحاجات والكماليات في كل من الغذاء والتعليم ودفع العدو، ثم تنفق بمقتضى ذلك فيستمر العيش ولا ينقطع العلم ويحصل دفع العدو الصائل، وما يجري في المثال السابق يجري في أمور كثيرة في الحرب مثل تزاحم مصلحة الإنفاق لردع العدو مع الإنفاق لاستقرار الأمن أو لقيام المؤسسات الخدمية التي ترعى شؤون الأمة وتقوم بمصالحها كدور القضاء ومؤسسات المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات وإدارة المعابر وغيرها.

ومن المهم في فقه الموازنات قاعدة الضرورات، فقد ذكر العلماء أن الضرورة حاكمة على كل حكم؛ فمتى وجدت الضرورة بشروطها وضوابطها فالحكم يتبعها حيثما وجدت، يقول الدكتور محمد فتحي الدريني في معرض حديثه عن النظام الشرعي العامِّ: (على أن مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد قاعدة الضرورة أو قاعدة الحاجة التي تبلغ مستوى الضرورة، فهي حاكمة على التشريع كله)[٢] فيمكن القول: إن الموازنة تكون فيما عدا الضرورة وإلا فهي المقدمة دومًا إذا لم تعارضها ضرورة أخرى بمنزلتها أو أعلى منها، والحمد لله رب العالمين.



(١) القواعد الكبرى، ١/ ٦٦.

(٢) المناهج الأصولية للدريني، ١/ ٢٠٢.



لا تصنع أعداءك بنفسك «خَطَواتُ آمنة نحو التَّغافُر»

د. عماد كنعان



إن المرء بحاجةٍ لا ترتوي إلى أن يَضُخَّ دَمًا جديدًا في ترانيم روحِهِ المستبشرةِ خيرًا وقَلْبِهِ المتوجِّسِ فَزَعًا، وذلك حِفْظًا لِنَفْسِهِ من أن تَشِيْخَ فَتَضْعُفَ فَتُمْسِيَ حياته مرتعًا لضروبٍ من الأوجاع المضنية والهواجس المقلقة، فإن من لا يتقدَّم يَتَقَادَم، ومن يَتَقَادَمُ يستغنى عنه، وإن من لا يتجدد يتبدد، ومن لم يكن في زيادة فهو في نقصان، وأنفس من هذه الحكم نُصْحُ صاحب الشريعة الخاتمة ﷺ للحسن البصري رضي الله عنه لما رآه في منامه فقال له: يا رسول الله عِظْنِي قال: «من استوى يوماه فهو مَغْبُون، ومن كان غَدُهُ شَرًّا من يومه فهو مَلْعُون، ومن لم يتعاهد النُّقْصَانَ من نفسه فهو في نُقْصَان، ومن كان في نُقْصَانٍ فالموتُ خيرٌ له»[1].

نُقطَةُ البداية:

إن سياسة (صفر مشاكل مع الآخرين) نظريةٌ غير منطقيةٍ محالٌ تطبيقها، أمَّا منهج: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣]، فهو نهجٌ رشيدٌ حَيٌّ قابل للممارسة؛ إذ إنه طالما أسفرَ عن غِلَالٍ مثمرةٍ مُذهلةٍ من خلال تجديده للتآخي الهَرِم، أو بترويضه للذِّئابِ الضَّاريةِ حتى غدت بإذن ربها حارسةً للحرمات راعيةً للمعروف، أو أنها صارت في أقل تقديرٍ أليفةً وديعةً تتحاشى تَمَثُّلَ خَسِيسةِ الطعن في الظهر وتحرِّيَ سجيةِ التربُّصِ بالآخرين الدَّوائر.

إننا في ظلال منهج الوحيين على مشارف الولوج إلى رياض أَنْفَسِ تربيةٍ إنسانيَّةٍ عرفتها البشرية جمعاء، تلكم التي كان من قطافها الطيِّبَةِ المباركةِ ولادةُ أُمَّةٍ مَكِيْنَةٍ، أَنْبَتَتْ أبناءها على ثقافة التغافر، وأنشأتهم على قيمة ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، ثُمَّ أَفْضَوا إلى ما عملوا حاملين في جَنَبَاتِهم الطاهرة -رضي الله عن سلفهم وخلفهم- قلبًا ينبضُ بِحُبِّ الله وخَلْقِه كلما نَبَضَ، ويسكن على حُبِّ الله وخَلْقِهِ إذا ما سَكَن.

إنّ من أسرار السعادة أن يكتشف الإنسان نفسه، وأجمل شيء في هذه الحياة أن يعرف الإنسان قيمته ومكانته لكي يكنَفَه السقف الذي يعيش تحته، فعندما تكتشف نفسك وداخلك وما تشعر به فأنت قد حقَّقت نصف متطلبات النجاح في التعامل مع الناس، فالإنسان عندما يعرف قيمته بين الناس تنتج عن ذلك تصرّفات تطابق المكانة التي يعيش فيها من ناحية الأسلوب والتعامل والكلام الذي يتكلَّمُ مع الناس.

إن ثقافة التغافر والتراحم والتسامح كانت إحدى سبل التربية الإسلامية المجيدة لحفظ الحياة الإنسانية من انتشار الجرائم وتوسع المشكلات؛ ومردُّ ذلك إلى أن الشريعة الإسلامية إنما جاءت لتجذير فرص التعايش بين الخلق كافة عبر أحكام ضابطة لمنظومة الحقوق والواجبات، وأن شعار النبوة الرئيس لحامل الرسالة الخاتمة ﷺ هو:

(١) الأصبهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، حديث (١١٤٠١). وانظر «اقتضاء العلم العمل» للخطيب البغدادي، باب اغتنام الشبيبة والصحة والفراغ، حديث (١٩٣). المنامات لابن أبي الدنيا، من وصايا الرسول ﷺ، حديث (٢٤٥).

«إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»(١)، وأن الإنسان جُبل على الولوج في دياجير الخطيئة على تباين أضرارها وتفاوت أدرانها.

هذا، وإن قلوب المؤمنين أُنُفٌ على سجية الفطرة، لا تحمل الحقد القديم ولا تمسك السخيمة، وقد كانت العرب في الجاهلية يأخذ بعضهم بعضًا بالأوتار والثأر، فلما جاء الإسلام حث على العفو والصفح، ووضع الدماء التي لم يدرك بها ثأر، وألف القلوب ونفى شح النفوس وغسل الأحقاد والذُّحُول، فصارت العداوة سِلمًا والبِغْضة حبًّا.

وسوف تعالج الأطياف النورانية القادمة الملامح الرئيسة التي توثق معايير تحلي أبناء الأمة المسلمة بأعلى درجات الدفع بالتي هي أحسن، ومبادئ تحقيقهم لأدق معايير الجودة التي وصفتها نظريات الأخلاق القديمة والمعاصرة عند حديثها عن مقومات المجتمعات الإنسانية المتآلفة المتعاضدة وأسسها.

الخَطوَةُ الأول: حكمة درء المفاسد

أحدث ما خلصت إليه التربية المعاصرة التي أُنفقت فداء مبادئها جهود جبارة ومبالغ طائلة، ونهضت بها مؤسسات دول متقدمة للغاية، وإنَّ شهْد نفعِها لَيُختصر بهذه العبارة: (توظيف مبادئ التربية في الإصلاح الاجتماعي)؛ وذلك أنَّ محور العملية التعليمية التعلُّمية المعاصرة هو المتعلم أي الإنسان، وإن تلكم الرؤية الثاقبة للتربية المعاصرة هي شهد بعض أحاديث التربية الإسلامية الرشيدة ونصائحها وتوجيهاتها؛ ولهذا ضُمِّنَتْ صفحات التراث الإسلامي العديد من نفائس اللطائف وآيات النفحات وغرائب المبادرات، فالسَّابر لأغوارها المستبصر في إبداعاتها يقع له من الخير كثير طيب يعود على قلبه وعقله وجسده بالطمأنينة والحكمة والعافية.

ونجتهد رأينا في أن نختار من كنوز رياض كتب التفسير على هدي ولوجنا في مطالعة موضوع: مرض فساد السرائر بإضمار شرور الضغائن؛ وقفات مع رأي أهل التفسير في تبيان نهي الله تعالى المؤمنين عن ذنب اللَّمْز للغير: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ﴾ [الحجرات: ١١].

إن الآية نزلت في صَفِيَّةَ بنت حُيَيٍّ أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إذ أتت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالت: إن النساء يَقُلْنَ لي يا يهودية بنت يهوديين، فقال لها: «هَلَّا قلت: إن أبي هارون، وعمي موسى، وزوجي مُحَمَّد عليهم السلام»(٢)، ويوضح البيضاوي فقه الآية قائلًا: (﴿وَلا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾: أي ولا يغتب بعضكم بعضًا، فإن المؤمنين كنفْس واحدة، أو لا تفعلوا ما تُلمَزون به فإن من فعل ما يستحق به اللَّمْزَ فقد لَمَزَ نفسه)(٣) فالمرء في أثناء تتبعه عورات النَّاس يلتقطها هو من يدفعهم من حيث لا يدرك إلى أن يبذلوا قصارى جهدهم في تقصي أهم عيوبه لإشاعة خبرها بين النَّاس، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه! لا تتبعوا عورات المسلمين ولا عثراتهم؛ فإنه من يَتْبَع عثرات المسلمين يَتْبَعِ الله عثرته، ومن يَتْبَعِ الله عثرته يفضحه الله وإن كان في بيته»(٤) وهذا أبو الطَّيِّب الْمُتَنَبِّي يقول في هذا الصدد موضحًا أخطار معاداة النَّاس بسبب استعدادهم المستديم للردِّ على الإساءة بالمِثْلِ بل بأكثر:

والظُّلمُ مِنْ شِيَمِ النُّفوسِ فإن
تَجِدْ ذا عِفَّةٍ فَلِعِلَّةٍ لا يَظْلِمُ

وأجمع أهل العلم على أن من تتبع في أَحَدٍ عيبًا وجده

(١) البخاري: الأدب المفرد (٢٧٣)، ابن سعد (١)، والحاكم (٢)، وأحمد (٢)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٤٥).

(٢) جمال الدين بن محمد الزيلعي: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، (٣/ ٣٤١).

(٣) البيضاوي: تفسير البيضاوي، (٥/ ١٣٦).

(٤) ابن أبي الدنيا: ذم الغيبة والنميمة، باب الغيبة وذمِّها، حديث (٢٩).

لأنه لا عصمة لأحد عن لَمَمِ الذنوب وصغائر العيوب، وإن مقتل المرء يكمن في تسليط السيوف الجائرات على جِيْدِهِ الأعزل، يقول الباهلي محذرًا من نَيْرِ مبادرة النَّاس بالعداء:

مَقالَةُ السوءِ إلى أَهلِها أَسرَعُ مِن مُنحَدَرٍ سائِلِ

وَمَن دَعا النَّاس إِلى ذَمِّهِ ذَمُّوهُ بِالحَقِّ وَبِالباطِلِ

الخَطوَةُ الثانية: نحن مع الحاقدين بين خيارين!

في علم النفس المعاصر نظريات سلوكية تم رَوْزُ مبادئها وقياسُها بعناية فائقة أثبتت جدوى لا تغطي شمسها كل غرابيل الدنيا، تقول تلكم المدارس النفسية: (التعامل مع النفس البشرية يحتاج إلى أن نضع الخيار الثاني قبل الأول، وأن نخطط بالانتقال إلى الخيار الثاني قبل البدء بالأول، وذلك لأن هذا الخلق العجيب «الإنسان» يصبح فرِحًا ويمسي مكتئبًا، ويبدأ مستبشرًا ويختم نادمًا، إنها النفس البشرية التي قُدَّت من الطين باختصار شديد).

وفي هذا المقام لا بد من الحديث عن قوم يعيشون فيما بيننا، ويُطَوِّفون آمنين على ضفاف أفراح آمالنا، نحسبهم في أحايين كثيرة قِبْلَةً لنجاحاتنا وحَاضِنَةً لطموحاتنا، قد نفشي لهم أدقَّ الأسرار، ونطلعهم على تفاصيل المشاريع كافة، غير أنهم اختاروا – ردَّهم الله الحليم إلى جادة الحق القويم – أن يحملوا في جنباتهم قلبًا قد غدا وَكْرًا لمختلف ظنون السوء ونيات الإضرار بالنَّاس الآمنين، نعم يحتمل أننا في يوم ما أخطأنا في حقِّهم عن قصدٍ أو عن غير قصدٍ فَمَسَّهُم منَّا ظلمٌ مبينٌ؛ لذا نؤكد حقيقةً مفادها أنه «ومن ذا الذي تُرْضىَ سجاياه كُلُّهَا، ومن نال العصمة غير صاحب النُّبُوَّةِ الخاتمة! وما أحسن ما رواه ابن عباس عن النَّبِيّ ﷺ أنه قال:

«إن يَتْبَعِ اللَّهم يَتْبَعْ جَمَّا وأيُّ عبدٍ لك لا أَلَمَّا» [١]

وهذا طبعًا **احتمال أَوَّلُ** نطرحه، وفيه يكمن موضع الشاهد فيما أسلفنا من تبيان رأي العلماء في آية اللَّمْز إذ إننا مجبولون على خصائص البشر قاطبة، فنحن نجوع فنأكل، ونعطش فنشرب، وننعس فننام، ونحبُّ فنعطي، ونكره فنعادي، فإن كان قد نزل بإخواننا ضرر نحن مصدره فإن قواربنا –بإذن ربها– قد آبت إلى شطآنها ورست عند أمر رُبَّانِهَا، فها نحن نعلن التوبة إلى الله تعالى بعدما علِمنا ببشارة مولانا رسول الله ﷺ لنا: «إن الله عَزَّوَجَلَّ يَبْسُطُ يده باللَّيل ليتوب مُسِيءُ النَّهار، ويَبْسُطُ يده بالنَّهار ليتوب مُسِيءُ اللَّيل حتى تطلع الشمس من مغربها» [٢].

فإن كان الخالق تباركت أسماؤه صاحب المِنَّة العظيم يغفر ما فَرَّطْنَا في جَنْبِه، فلماذا لا يَتَخَلَّقُ الحاقدون على إخوانهم بأخلاق رَبِّهِم ويتأسوا بشمائل نَبِيِّهِم، فيمنحونا فرصة سانحة لنجدد العهد معهم على ما يرضي الله ورسوله، مستفيدين من تجاربنا السابقة التي ندمنا عليها بصادق الأسف، وتحوَّلنا عنها براسخ العزيمة، فبانت مِنَّا بذلك بينونة كبرى، لا رَدَّها الله إلينا نَزْلَةً أخرى.

ونحن أيضًا في **احتمال آخر** راجح غيرِ مَرجُوحٍ في الغالب يوضح ملامح علاقتنا مع أصحاب القلوب المتخمة بالشحناء على النَّاس، وهو أنه قد لا يكون في ذات يوم ما أصابهم مِنَّا أدنى أذى يُذْكَر، بل إن تاريخنا معهم نظيفٌ، وضمائرنا تجاههم بِيْضٌ نَاصِعَاتٌ، فالعيب ليس في الماء أي في روائع مبادراتنا لكسب وِدَادِهِم بل في الإناء الْمُثَلَّم أي في نفوسِهم المعتلة بداء البغضاء الفتَّاك.

إن الحاقد إنسانٌ مريضٌ بداءٍ عضالٍ يملي علينا أن نضعه تحت المراقبة المستمرة على مدار الأربع والعشرين ساعة، ومن المستحسن أن لا نطمئنَّ إلى سكونه بانصرافه الآنيِّ عن تعكير صفو أيامنا وتواريه الْمُقْلِقِ عن تقويض أُنْسِ ليالينا، لأنها قد تسبق ذلك الهدوء الافتراضي عواصف كَيْلِهِ علينا جَامَ ضررِه وسَوْمَ غيظِه.

(١) الحاكم: المستدرك على الصحيحين، كتاب التفسير، تفسير سورة النجم، حديث:(٣٦٨٥).

(٢) مسلم: كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة، حديث (٥٠٦١).



الخَطوَةُ الثالثة: الخطة العلاجية الأَمْثَل

همس أحد خبراء علم النفس في أذن تلميذه المتدرب بعد أن استفزه أحد المراجعين من المعتلين نفسيًّا قائلًا: (الجراحة النفسية الدقيقة أخطر من الجراحة العضوية الدقيقة، فالمريض العضوي مخدَّر مستسلم، والمريض النفسي مستنفر مستَعِر).

إن الخطة العلاجية الأَمْثَل لإدارة أخطار معاملة هذه الفئة من النَّاس من ذوي الإنذار المرضيِّ السَّيء والسلوكيات ذات الدلالة السلبية تتمثل في مرحلتين رئيستين:

ينبغي أن نَشْرَعَ أولًا ببذل الإحسان إليهم، وذلك اجتهادًا منا في تطبيق أمر ربنا تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤]، فإن وفِّقْنا بفضل ربنا سبحانه وبكريم تحنانه علينا، فأخلصنا النية فيما عزمنا عليه من رَأْبِ الصَّدْعِ ولَمِّ الشَّمْلِ، وقدَّر الله لهم العُدُول عن خُبْثِ طواياهم إلَى طُهْرِ خَبَايَاهُم، فذلك فضل الله وَحْدَهُ يؤتيه من أَحَبَّه، وبهذا نكون قد تحللنا من رِبْقَةِ الإِمَّعِيَّةِ التي نهينا عن الولوغ في أَتُّونِ قِدْرِهَا الْمَشُوْبِ بالرُّعونة والسلبية، قال رسول الله ﷺ: «لا تكونوا إِمَّعَةً، تقولون: إن أحسن النَّاس أحسنَّا، وإن ظلموا ظَلَمنا، ولكن وَطِّنُوا أنفسكم إنْ أحسن النَّاس أن تحسنوا، وإن أساؤوا فلا تَظلِمُوا»[١].

المرحلة الثانية في عملية الاستشفاء التي ينبغي أن يخضع لها المصابون بداء الحقد البغيض: تقديم النصح لهم ضمن ضوابط اختيار الزمن المناسب والمكان الملائم والأسلوب الصحيح، قال تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣] هذا مع دعم مبادراتنا تلكم بالإحسان إليهم بهدية منتخبة بعناية أو دعوة طعام أغدق عليها الداعي وأحسن فيها الطاهي:

أَحْسِنْ إلى النَّاس تَسْتَعبدْ قلوبَهُمُ
فلطالما اسْتعْبَدَ الإنسانَ إحسانُ

وإن من أحسن النصح أن نُذَكِّرُ إخواننا بعظيم أثر القلوب الزكية في دنيا الإنسان وآخرته، مؤكدين لهم (أن الخصومة إذا نَمَتْ وغارت جذورها، وتفرَّعت أشواكها، شَلَّتْ زهرات الإيمان الغضِّ، وأَذْوَتْ ما يُوحِي به من حنان وسلام، وعندئذ لا يكون في أداء العبادات المفروضة خير، ولا تستفيد النَّفس منها عصمة، بل كثيرًا ما تطيش الخصومة بألباب ذويها، فتتدلَّى بهم إلى اقتراف الصغائر المسقطة للمروءة والكبائر الموجبة لِلَّعْنَةِ، وعين السُّخْطِ تنظر من زاوية داكنة، فهي تَعْمَى عن الفضائل وتُضَخِّمُ الرذائل، وقد يذهب بها الحقد إلى التخيل وافتراض الأكاذيب، وذلك كله مما يَسْخَطُهُ الإسلام ويُحَاذِرُ وقوعه، ويرى منعه أفضل القربات)[٢]، وعن عبد الله بن عمرو، قال: قيل لرسول الله ﷺ: (أي النَّاس أفضل؟) قال: «كل مَخْمُومِ القلب، صدوق اللِّسان»، قالوا: (صدوق اللسان نعرفه، فما مَخْمُوم القلب؟) قال: «هو التقيُّ النقيُّ، لا إِثْمَ فيه ولا بَغْي، ولا غِلَّ ولا حَسَدَ»[٣].

وما أجمل أن نقصَّ عليهم على سبيل المثال قصصًا رائعةً من فيض الوحيين، وذلك نظير قصة الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أنس بن مالك قال: (بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال: «يطلع الآن رجل من أهل الجَنَّة» فطلع رجل من الأنصار تَنْطِفُ لحيته ماء من وضوئه، مُتَعَلِّقٌ نَعْلَيْهِ في يده الشمال، فَلَمَّا كان من الغد قال رسول الله ﷺ: «يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجَنَّة» فطلع ذلك الرجل على مثال مرتبة الأولى، فَلَمَّا كان من الغد قال رسول الله ﷺ: «يطلع عليكم

(١) الترمذي: الجامع الصحيح، أبواب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الإحسان والعفو، حديث: (١٩٧٩).

(٢) محمد الغزالي: أخلاق المسلم، (٣٣).

(٣) ابن ماجه: كتاب الزهد، باب الورع والتقوى، حديث: (٤٢١٤).

الآن رجل من أهل الجَنَّة» فطلع ذلك الرجل على مثل مرتبة الأولى، فَلَمَّا قام رسول الله ﷺ اتَّبعه -اتَّبَعَ الصحابيَّ سعدَ بن أبي وقاص الْمُبَشَّرَ بالجَنَّة في هذه القصة- عبدُ الله بن عمرو بن العاص فقال: إني غاضبت أبي، فأقسمت أن لا أدخل عليه ثلاث ليال، فإن رأيت أن تؤيني إليك حتى يَحِلَّ يميني فعلت، قال: نعم، قال أنس: فكان عبد الله بن عمرو يحدِّث أنه بات معه ليلة أو ثلاث ليالٍ، فلم يره قام من الليل ساعة، غير أنه إذا انقلب إلى فراشه ذكر الله عَزَّوَجَلَّ وكَبَّرَ حتى يقوم لصلاة الفجر، فَيُسْبِغُ الوضوء، قال عبد الله: غير أني لا أسمعه يقول إلا خيرًا، فَلَمَّا مضت ثلاث ليالٍ كدت أَحْقِرُ عمله، قلت: يا عبد الله، إنه لم يكن بيني وبين أبي غضب ولا هجرة، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول لك ثلاث مرات في ثلاث مجالس: «يطلع الآن عليكم رجل من أهل الجَنَّة»، فطلعت أنت تلك الثلاث مرات؛ فأردت آوي إليك، فأنظر عملك، فلم أرك تعمل كثير عمل، فما الذي بلغ بك ما قال رسول الله ﷺ؟ قال: ما هو إلا ما رأيت، فانصرفت عنه، فَلَمَّا وَلَّيْتُ دعاني، فقال: ما هو إلا ما رأيت، غير أني لا أجد في نفسي غِلًّا لأحد من المسلمين، ولا أحسده على خير أعطاه الله إياه، قال عبد الله بن عمرو: وهذه التي بَلَغَتْ بك، وهي التي لا يُطَيْقُ مُطِيْقٌ»[(١)].

الخَطوَةُ الرابعة: مصدر المعاملة الأَخَوِيَّة المَنْهَجُ

كَتب على لوح جداري خشبي يركنه في غرفة أبنائه: (الأزهار التي تتبع الشمس تفعل ذلك حتى في اليوم الغائم) فعلينا في ضوء توجيهات مدارس التربية وعلم النفس المختلفة أن لا نفقد البوصلة في الأزمنة التي تكثر فيها الكثبان الرملية.

إننا في خضم غمار تجارب التواصل مع الناس نمرُّ بعوزٍ لا ينكره إلا جاحد زنيم أو مُضلَّل مسكين، فعلينا أن نفقه أسرار المعاملة الأخوية في المنهج الإسلامي المكين، وإن تلكم المعاملة الأَخَوِيَّةَ بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين قد تلقَّفها الرعيل الأول في مدرسة النَبِيِّ ﷺ من مصدرين مكينين مُحْكَمَين:

أحدهما عمل النَبِيِّ ﷺ الذي كان قرآنًا يمشي على الأرض، فانظر في هذا الموضع أخلاق النَبِيِّ ﷺ عامة، وقارن بها أخلاق أصحابه خاصة، لتجد أن هذا النهر من ذلك النبع، وأن العبق الفوَّاح الذي أبهر العقلاء مصدره حدائق الأزهار النَّبَوِيَّةُ العطرة، وكيف لا يستقيم هذا الاستنتاج وأنت تقرأ مبادرات أبي بكر، ومقابلات عمر وربيعة في ظلال هذا الحديث النبوي الشريف: «اللهم إنما مُحَمَّد بشر، يغضب كما يغضب البشر، وإني قد اتخذت عندك عهدًا لن تُخْلِفَنِيهِ، فأيما مؤمن آذيته أو سببته أو جلدته فاجعلها له كفارةً، وقُربةً تقرِّبُهُ بها إليك يوم القيامة»[(٢)].

والآخر قد انبثق من خلال بناء فكري رصين تعهَّدَ رسول الله ﷺ به أصحابه، فقد دأب يرعى بذرة الخير فيهم، وما كان يبرح أن يسقيها من كنوز معرفته، ويهذِّبها بلطائف رحمته، ومن قبيل ذلك ما كان يقصُّهُ عليهم من أخبار الأولين، ففي روائع القصص النَّبَوِيَّةِ التاريخيَّةِ دروسٌ نافعةٌ وعِبَرٌ مُحْكَمَةٌ، تحكي لنا عن جمهرة الأخيار من النَّاس المترفِّعين عن اللُّهاث وراء عرض الحياة الدنيا في سبيل المحافظة على محبة إخوانهم، وتشتمل تلكم القصص على وصفاتٍ صحيةٍ تُمَثِّلُ ضامنًا نوعيًّا لعدم وقوع الحقد بين الإخوان على بعضهم، من ذلك أن التسامح في البيع والشراء - وهكذا ما شاكله من ضروب المعاملات بين النَّاس - يأتي بمنزلة حصنٍ منيعٍ يقطع رأس مَفْسَدَةِ الضغناء التي طالما سَخَّرتْ شهوةَ التملك الْمُنتنةِ سبيلًا لتقويض حلقات التآخي ووشائج القربى بغية تبديد

(١) ابن السني: عمل اليوم والليلة، نوع آخر، حديث (٧٥٢).

(٢) مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب من لعنه النَبِيُّ ﷺ، حديث (٤٨١٤).



أواصر التراحم والتعاطف والتعاضد بين المؤمنين، روى أبو هريرة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قوله: «اشترى رجلٌ من رجل عقارًا له، فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جَرَّةً فيها ذهب، فقال له الذي اشترى العقار: خذ ذهبك مني، إنما اشتريت منك الأرض، ولم أبتع منك الذهب، وقال الذي له الأرض: إنما بعتك الأرض وما فيها، فتحاكما إلى رجل، فقال الذي تحاكما إليه: ألكما ولد ؟ قال أحدهما: لي غلام، وقال الآخر: لي جارية، قال: أنكحوا الغلام الجارية وأنفقوا على أنفسهما منه وتصدَّقا»[1].

وإذا ما عادَتْ بِخُفَّي حُنَيْن كلُّ جهود مبادراتنا المخلصة لإصلاح ذات البين فيما بيننا وبين من حمل لنا في قلبه كرهًا مستعصيًا على النسيان، وأسفرت محاولاتنا الشاقة من أجل تعريفه بخطر الحقد الدفين في صدره على نفسه أولًا وعلى إخوانه ثانيًا، فإننا –والله أعلم– في حِلٍّ من تواصلنا الخاصِّ جدًّا معه، ذلك الذي فرضته علينا حَمِيْمِيَّةُ القربى أو جُغْرَافِيَّةُ الجوار أو مَوَاطِنُ كسب الرِّزق أو أسباب اجتماعية وإنسانية أخرى دافعة، وذلك مع واجب المحافظة على حقوق أُخُوَّةِ الإسلام معه التي من جملة أخلاقياتها المفروضة ما يبينه قول أُسوتنا مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حق المسلم على المسلم ست» قيل: (ما هُنَّ يا رسول الله؟)، قال: «إذا لقيته فسلِّم عليه، وإذا دعاكَ فأجبه، وإذا استنصحكَ فانْصَحْ له، وإذا عطس فحمِدَ الله فَشَمِّتْهُ، وإذا مرض فَعُدْهُ، وإذا مات فَاتَّبِعْهُ»[2].

وهُنَا نُقطةُ النهايةِ:

إن ثقافة الدفع بالَّتي هي أحسن تقف وراءَ تبنِّيها قلوبٌ عامرةٌ بالإيمان حَيَّةٌ بمحبة الخَلْقِ، فهي تمثِّلُ الدواء الطبيعي الآمن في الدارين لمواجهة سموم القوم الحاقدين، ونحن نجدها تتجلى في أبهى صورها إشراقًا في سيرة السلف الصالح[3]، فإننا نلحظ أصحاب القلوب الكبيرة اليقظة لأخطار إشاعة العداوة والبغضاء بين المؤمنين يتسابقون في مشاهد آسرة يحصد المرء من وراء تدارسها راحة البال وسكون القلب وطمأنينة النفس، وذلك في امتثال رائع من هؤلاء الذين هداهم الله لندائه تباركت أسماؤه: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٢٨]، وفي استجابة كريمة منهم أيضًا لقول صاحب الرسالة نبيهم مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانًا، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام»[4]، وهؤلاء السَّادة الصُّلحاء –طَيَّبَ الله ثراهم– لا يبرحون تُتَمْتِمُ شفاههم الذاكرة دومًا بدعاء خالدٍ في قلوبهم متجذِّرٍ في سلوكهم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وإنَّ من وقع على دواءٍ شافٍ لآلامه المزمنة ولم يَأْبَهْ لعلاجه مدعيًا الصحة متعاليًا على الأنين لهو شخص محتار أو محتال أو مختال لم يضع السلَّم على الجدار الصحيح، فهو يطارد الذباب بِنَهَمٍ بدل أن يجفف المستنقع؛ فدعك من أوهامه وتَتَبَّع شمس الحق حتى في الأيام الغائمة جدًّا كما تفعل تلك الأزهار التي تفعل ذلك اليقين أثناء عشقها للشمس.

(١) البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، حديث (٣٣٠٣).

(٢) مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، حديث (٤١١٨).

(٣) ما أجمل أن نُكَلِّلَ باقة نصائح علماء الإسلام لطلبة العلم والمعلمين بأن يتعهدوا سير الأولين الكرام بالتفكُّر والتدبُّر بتوجيهٍ رائعٍ لأحد أكابر فرسان الأدب الإسلامي، وهو الأديب الأريب مصطفى صادق الرافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تبارك وتعالى، يقول: «الكلام عن الصالحين قُرْبٌ من خصائصهم، وسُمُوٌّ إلى معانيهم، وليس من القول باب له موقع في النَّفس كموقع القصة عن هؤلاء الذين خلقهم الله في البشرية».

(٤) البخاري: كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر، حديث (٥٧٢٥).



المحن والابتلاءات بين العدالة الإلهية والمسؤولية الإنسانية

د.إبراهيم الديبو

أستاذ العقائد والأديان في كلية العلوم الإسلامية بجامعة آرتقلو/ماردين



ارتبطت بالمحن والابتلاءات أسئلة تتكرر مع كل محنة أو ابتلاء يصيب الأمة، فما وقع على المسلمين في فلسطين والعراق وسوريا والسودان واليمن ولبنان وغيرها من البلاد العربية والإسلامية، وما وقع على المسلمين وغيرهم قديمًا وحديثًا من أصناف الأمراض والابتلاءات التي آخرها جرثومة كورونا: يطرح أسئلة لها جذورها المتأصلة في مسائل الإيمان والفعل الإلهي وعلاقة ذلك بفعل الإنسان ومسؤوليته في مثل تلك الحالات.

وقد نشأت قديمًا مذاهب وفرق تعبر عن موقفها من الفعل الإلهي والفعل البشري، وموقفها من المحن والابتلاءات وارتباطها بالفعل الإلهي، إلى جنب ذلك سعى قديمًا وحديثًا بعض المنحرفين أو المشككين لإثارة أسئلة وشبهات للطعن في عقيدة المؤمن وتشكيكه بعدل الله تعالى وتعزيز ذلك بمظاهر المصائب والمحن التي تقع على الناس عامة أو على المؤمنين بالله تعالى ورسله خاصة.

وبسبب طبيعة هذه المسألة وارتباطها بالفعل الإنساني من جهة والفعل الإلهي من جهة أخرى؛ كانت موضع نقاش وجدل بين المسلمين وغيرهم، وبين المسلمين أنفسهم، فلا بدَّ أن نفرق ابتداء بين صنفين من الناس:

الأول: مؤمن، موقنٌ باللهِ تعالى، مصدّق بعدلهِ وحكمتهِ، ولكن يريد أن يجدَ طمأنينة من خلال معرفة الحكمة من تلك الابتلاءات والمحن وعلاقتها بعدل الله تعالى ورحمته، وقد حكى لنا القرآن الكريم عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ كيف طلبَ من الله تعالى أن يطَّلع على كيفية إحياء الموتى لا استنكارًا وتكذيبًا ولكن طلبا لزيادة الطمأنينة ومعرفة وجوه الحكمة الإلهية، قال تعالى حكاية عن ذلك: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِـي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَـكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة:٢٦٠]

الثاني: منكرٌ مكذِّب، يسعى جاهدًا من خلال عرض نماذج من الابتلاءات والمحن ليجعل منها مادة للتشكيك بعدالة الله تعالى، فيقف عند صور متنوعة وحالات مختلفة مثل الآلام والمحن والأزمات والابتلاءات والمصائب التي تصيب الأفراد أو الأمم، فلا يرى فيها –لعجزه عن معرفة سنن الله تعالى وحكمته– إلا شرًّا محضًا أو لونًا من ألوان الظلم، فتزداد حيرته وتعظم شكوكه من خلال النظر المريب في أصناف المحن والشدائد.

ومن وجوه التناقض والحيرة وسوء القصد عند هذا الصنف من المشكِّكين أنهم يسألون عن عدالةِ اللهِ تعالى في الشدائدِ والمحنِ ولا يسألون عن عدالتهِ في الرخاءِ والسِّلْم، ويُظهرون معالمَ الدهشةِ لمظهرِ فقرٍ وجوعٍ وألمٍ دونَ أي استغرابٍ أو تعجبٍ من مظاهر الغنى والسعةِ والصحة، فالنظر لجانب دون آخر يكشف سوء الغاية والقصد؛ لذلك



كان لا بدَّ من دراسة تأصيلية توضح معاني العدل الإلهي وعلاقته بالابتلاءات والمحن والمصائب التي تقع على الأفراد والجماعات، وتبين مسؤولية الإنسان عن فعله وارتباط ذلك بالسنن الكونية التي جعلها الله تعالى ملازمة للحياة البشرية، وتفصل السنن الشرعية التي ترتبط بالتكليف والمسؤولية وما يتفرع عنهما من قبول ورضا أو سخط وعقوبة.

أولًا: العدالة الإلهية وعلاقتها بالفعل الإنساني

العدل ضدُّ الجور والظلم، ومعنى العدل إعطاء كلِّ شيء حقَّهُ من المكانةِ أو المنزلةِ أو الحُكم[1].

والله تعالى عدلٌ حكيم ليس بظلام للعبيد، وجاءت آيات وأحاديث كثيرة تؤكد تلك الصفة:

- قال تعالى نافيا عن نفسه الظلم: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللّهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران:١٨٢] ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٠] وفي الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرمتُ الظلمَ على نفسي وجعلته بينكم محرمًا؛ فلا تظالموا»[2] كما وصف النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعل الله وفعل رسوله بالعدل، فجاء في حديث طويل أنَّ رجلا اعترض على قسمة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للغنائم، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «فَمَنْ يَعْدِلِ إِنْ لَمْ يَعْدِلِ اللهُ وَرَسُولُهُ»[3].

-قال تعالى داعيا إلى أداء الأمانات والحكم بين الناس بالعدلِ والإحسان: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾ [النساء:٥٨] وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُون﴾ [النحل:٩٠] وفي حديث مسلم: «اتقوا الظلمَ فإنَّ الظلمَ ظلماتٌ يوم القيامة»[4].

فالأدلةُ واضحةٌ وصريحة في إثبات العدالة الإلهية، وأنَّ الله تعالى منزَّه عن الظلم ولو كان مثقال ذرة، وأنَّ الله تعالى أمرَ عباده بالعدلِ والإحسان، ونهى عن الظلم بكلِّ أنواعه ومظاهره، ولكن يبقى السؤال عن كيفية فهم العدالة الإلهية في ظل الظروف التي نرى فيها مظاهر القتلِ والتشريد والفقر والجوع والحروب والآلام والمصائب؟

يمكن لنا توضيح ذلك من خلال عدَّة نقاط ترتبط بسنن الله تعالى وبعقيدة المسلم وموقفه من الصفات الإلهية:

١- من أبرز مظاهر العدالة الإلهية أنَّ الله تعالى الله تعالى خلقَ الإنسانَ وزوَّدهُ بالإرادة الحرَّة التي هي مناط المسؤولية والمحاسبة، فحملُ الأمانة والتكليف لا فرق فيهما بين البشر، المؤمن وغيره في ذلك سواء، وهذا من أبرز مظاهر العدالة الإلهية، قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولا﴾ [الأحزاب:٧٢].

٢- وضعَ الله تعالى الإنسان في ميدان الامتحان والاختبار وهو يملك أدواتِ الامتحان ويقدر على الكسب والعمل والسعي والتمييز، ولم يسلبهُ شيئا من أدوات الفعل أو موجبات الامتحان، قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ (٨) وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ (٩) وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد:٨-١٠].

٣- قانونُ العدالةِ الإلهيةِ لا ينظرُ إلى الخَلقِ بل إلى

(١) راجع: د. عبد الكريم زيدان: السنن الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٩٩٣م، ص ١١٤- ١١٥.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن ربه تعالى ٤/ ١٩٩٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن ربه تعالى ٤/ ١٩٩٤.

(٤) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم ٤/ ١٩٩٦.

الخُلُق، ولا ينظر إلى الجسد بل إلى القلب، ولا ينظر إلى مظاهر التكوين بل إلى السعي والعمل، ولا يحاسب على شيء لم يفعله الإنسان أو شيء لا يستطيعُ أن يفعله لنقص في الأدوات، قال تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق:٧] أو لعجز في الوسع والإمكانيات، قال تعالى: ﴿لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٣٣] أو لاضطرار في بعض الحالات، قال تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة:١٧٣].

٤-إنَّ مظاهرَ البلاء والحروب والآلام والمصائب سنة إلهية ملازمة لطبيعة الحياة الدنيا التي جعلها الله تعالى دارَ ابتلاءٍ وامتحان وليستْ دار قرارٍ، ودار تكليف وليست دار جزاء، فكل مظهر من مظاهر الآلام والمصائب مرتبط بالغاية الأساسية والحكمة الإلهية لهذه الدنيا وهي الابتلاء والتمحيص، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [الأنعام:١٦٥] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاء لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلا﴾ [هود:٧] وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلا﴾ [المُلك:٢]

٥- ليست الحياة الدنيا وحدها بقصر مدتها هي المعبرة عن كمال العدالة الإلهية أو الجزاء والثواب؛ بل هناك امتداد لحياة أخرى تتجلى فيها العدالة الإلهية التي تجزي كل نفس بما كسبت أو اكتسبت، قال تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦] وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لاَ ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [غافر:١٧] فالله تعالى يقيم القسط والعدل يوم القيامة ويعطي كل مصاب أو مبتلى ما يعوضه عن ذلك.

٦ - إنَّ وجود الظالمين والمجرمين لا يتضمن إقرارًا بما فعلوه أو أنَّ العدالة الإلهية غافلة عن ذلك، بل سيجازَى كل ظالم بظلمه ويحاسب على كل ما فعله، قال تعالى: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَار﴾ [إبراهيم:٤٢] فمن الجهل بالله تعالى وصفاته أن ننظر إلى العدالة الإلهية من خلال مظاهر الآلام والابتلاءات والمظالم والمصائب دون النظر إلى ما يرتبط بها من حساب وجزاء وحكمة وسنن، فالنظر إلى العدالة من خلال زاوية واحدة أو لقطة واحدة أو مشهد واحد لا يوضح معنى العدالة الإلهية، بل لا بدَّ من النظر لذلك من خلال كون الحياة الدنيا دار امتحان واختبار يتنافس فيها الناس في فعل الخيرات والأعمال الحسنة، ويتدافع أهل الحق والباطل، ثم يكون هناك يوم حساب وجزاء يثيب الله فيه الطائعين الصالحين، ويحاسِب المجرمين والظالمين، ويعوِّض أصحاب المصائب والابتلاءات.

٧-الجزاء يوم القيامة له ميزان حقٍّ وعدل وفق قانون التفاضل بالعمل والسعي والبذل والصبر والعمل الحرّ، فكما أنه ليس من العدالة أن يترك الإنسانُ بلا محاسبة أو جزاء فكذلك ليس من العدالة أن يكافأ المجرم والمفسد والظالم، بل العدل أن يعطى المرءُ على حسب عمله وكسبه، ويعوَّض على قدر مصيبته وصبره، قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَه، وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه﴾ [الزلزلة:٧-٨].

ثانيًا: سنة الابتلاء وارتباطها بالحبّ أو العقوبة الإلهية

هل هناك ارتباط بين الابتلاء والعقوبة الإلهية، وهل العطاء والرزق دليل على الحب من الله تعالى، والمنع والفقر دليل غضب الله تعالى وسخطه؟ وهل هناك علاقة بين الإيمان والابتلاء أو بين الطاعة والمحن بحيث يبتلى الإنسان بسبب دينه وسلوكه فقط؟ أسئلة تحتاج لإجابة من خلال بيان سنن الله تعالى وسَوق المقادير الإلهية والحكم المرتبطة بكل ما يتعلق بالابتلاءات والمحن، وقد حاولت بيان ذلك في عدَّة نقاط:



1- الابتلاء سنة إلهية عامة:

اللهُ تعالى خلقَ الناسَ مختلفين في القدراتِ والبيئاتِ وبالعلم والجاه والقوة والضعف والجمال والقبح، وهي سنة إلهية عامة ليست خاصة بفرد أو جماعة أو بيئة أو زمان، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [الأنعام:١٦٥]، وكذلك الحال في كل أنواع الابتلاءات والامتحانات فهي عامة، كما سنوضح ذلك من خلال إبراز الحقائق التي ترتبط بتلك السنة الإلهية:

أ- الابتلاء والامتحان من الله تعالى للإنسان لا يرتبط بشخص أو جماعة أو مجتمع دون غيره، فكل إنسان طالما أنه في دار التكليف -وهي الدار الدنيا بكل ما فيها من سنن وتكليفات ومسؤوليات- تجري عليه أنواع مختلفة من الاختبارات والابتلاءات، وقد أشار القرآن لتلك الامتحانات والابتلاءات في آيات كثيرة، نشير إلى بعضها:

الحياة والموت: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُور﴾ [المُلك:٢]

الخير والشر: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُون﴾ [الأنبياء:٣٥]

الخوف والجوع ونقص الأموال والأنفس والثمرات: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِين﴾ [البقرة:١٥٥]

أموالكم وأولادكم: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلاَدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيم﴾ [الأنفال:٢].

ب- قد يختلف إنسانٌ عن آخر في نوع تلك الاختبارات وزمنها، ولكن الكل يختبر ويمتحن، والامتحان هو امتحان بأي سؤال أو كيفية أو أي وقت أو صفة، فلا يَظن من امتحن بالفقر أنَّ صاحب المال والغنى لا يمتحن بألوان أخرى من الامتحانات، ولا يظن من امتحنَ بالقبح الظاهر أو بعض العجز في بدنه أنَّ غيره لم يمتحن بجماله الظاهر وبدنه الصحيح، ولا يظن من امتحن بالجوع والحاجة أنَّ غيره ممن عنده الطعام والشراب وملذات الدنيا لم يمتحن في جسده وصحته، فحقيقة الامتحان تصيبُ الجميع وإن اختلفت مظاهرها وأنواعها إلا أنَّ من ابتلي بشيء شغله ذلك عن معرفة حقيقة ما يقع على غيره، كما أن هناك مظاهر عديدة من النعيم والزينة والغنى والسعادة تخفي خلفها أصنافًا من الامتحانات والاختبارات.

ج-إنَّ هذه السنةَ الإلهية في الابتلاء ليست خاصة بالمؤمن حتى يظن بعض الناس أن المؤمن فقط مبتلى، وأن إسلامه سبب من أسباب الامتحان، وإيمانه موجب لامتحانه بل لتعرضه لأصناف من الآلام والمصائب، وأنه لو ترك الدِّين لبرئ من الامتحان، فالكل يعلم أنَّ الموت والجوع والفقر والألم والخوف والقلق والأمراض وغيرها كلها قدر كوني ملازم لطبيعة الحياة وسننها، فلا يعفى منها إنسان عادي أو نبي مقرب أو ولي صالح أو فاجر وفاسق وكافر وملحد، قال تعالى عن ابتلاء الأنبياء وأتباعهم من المؤمنين: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيب﴾ [البقرة:٢١٤]، وقال تعالى مواسيًا المؤمنين مبينًا أنَّ الابتلاء ليس خاصًّا بهم بل يقع على غيرهم كما يقع عليهم: ﴿وَلاَ تَهِنُواْ فِي ابْتِغَاء الْقَوْمِ إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللّهِ مَا لاَ يَرْجُونَ وَكَانَ اللّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٠٤] فالفرق بين المؤمن وغيره أن المؤمن مدرك لسنة الله تعالى ويتعامل معها بصبر على البلاء وشكر على العطاء ورضى بالقدر وتسليم لرب البشر، ويؤمِّل رضوانًا من الله تعالى وعظيمَ الأجر في دار الخلود التي لا يلابسها شيء من الابتلاء أو المحن.

2-العلاقة بين الابتلاء والحب أو العقوبة

بقي سؤال عن علاقة تلك الاختلافات وأنواع الابتلاء بالتكليف وبالقضاء والقدر، وهل الابتلاء هو نوع من الحبِّ الإلهي أو هو انتقام وعقوبة من الله تعالى؟

من خلال توضيح سنة الله تعالى العامة في الابتلاء يظهر لنا أن الله تعالى جعل الابتلاء ملازمًا للإنسان ومرافقًا له في حياته الدنيا إلا أنَّ الابتلاء وحده لا يحدد مصير الإنسان، وليس عنوانًا مجردا على الحب الإلهي أو العقوبة الربانية، فالسنن الكونية تجري على الناس جميعًا، لا تبديل لسنة الله تعالى، بل تحديد ذلك من خلال موقف الإنسان من الابتلاءات والمحن، فالمؤمن يطمئن قلبه ويشعر بالثقة والسعادة لمعرفته هذه السنَّة، وغير المسلم أو الفاسق يتقلب ولا يصبر، ويضطرب فيزداد عذابه النفسي في الدنيا قبل الآخرة.

وثمة تصوران خاطئان عن علاقة الابتلاء بالعقوبة أو الحب:

الأول: أنَّ المنع عقوبة والعطاء إكرام من الله تعالى، وقد صور لنا القرآن صورة الانحراف في هذا الفهم بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَن، وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَن﴾ [الفجر:١٥-١٦]

الثاني: أنَّ الابتلاء نوعٌ من أنواع الحبِّ الإلهي دون مراعاة حال الإنسان وموقفه من تلك الابتلاءات، وهو موقف منحرف، ولا ينظر إلى الابتلاءات إلا على أنها هدايا إلهية ومنح ربانية وعلامات على قرب الإنسان من ربه وحب الإله له.

ويكفي في الرد على ذلك أن ننظر إلى الأنبياء عليهم السلام، فهم لم ينالوا تلك المنزلة السامية والرفعة من خلال ابتلائهم فقط، بل بسبب صبرهم على الابتلاء وضربهم المثل الأعلى في الإيثار وتحمل أصناف الابتلاء، جاء في الحديث عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: (أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بلاَءً؟) قَالَ: «الأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الأَمْثَلُ فَالأَمْثَلُ، فَيُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ، فَإِنْ كَانَ دِينُهُ صُلْبًا اشْتَدَّ بَلاَؤُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ ابْتُلِيَ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ»[1] وفي حديث الترمذي: «إِنَّ عِظَمَ الجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ البَلاَءِ، وَإِنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلاَهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ»[2].

فعظيم الأجر مع عظيم الصبر، وحب الله تعالى يرتبط بمن رضي وصبر وابتغى بذلك وجه الله تعالى، وإنما كان أكثر الناس بلاء الأنبياء ليكونوا قدوة لغيرهم في صبرهم ولكثرة مسؤولياتهم، وليظهر فضلهم للناس وصبرهم[3]، فالرضا من الله تعالى والجزاء يقترن بالصبر على الابتلاء، والمؤمن يقابل المحن والابتلاءات بالصبر والاحتساب لذلك يحبه الله تعالى، أما الجاحد والمنكر فيصيبه البلاء فلا يصبر ولا يحتسب ولا يكون له بذلك كرامة أو فضل.

والابتلاءات في حقيقتها تنبيه للفطرة البشرية وتذكير لها، وفيها اختبار وتمحيص للنفوس؛ لذلك جمعت الآيات القرآنية بين ذكر أصناف من الابتلاءات التي تصيب الإنسان وبين الحِكَم المرتبطة بها، وسنذكر تلك الحكم مع الآيات القرآنية التي أبرَزَتْها. فمن الحِكَم:

-أن يعلم الله تعالى من كان صادقا في عمله ومجاهدًا في سبيله ومؤثرًا لطاعة ربه على كلّ شيء، قال تعالى: ﴿أَمْ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب أبواب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء ٤/ ٦٠١، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ٧/ ١٦١.

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب أبواب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء ٤/ ٦٠١.

(٣) راجع: د.عبد الكريم زيدان: السنن الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٩٩٣م، ص ٨٩.



حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ اللّهِ وَلاَ رَسُولِهِ وَلاَ الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً﴾ [التوبة:١٦].

- أن يُظهرَ الله تعالى فضلَ المؤمنين وبرهانَ صدقِهم، قال تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لاَ يُفْتَنُون﴾ [العنكبوت:٢].

- أن يصيب الابتلاء الناس ليتضرعوا إلى ربهم ويقروا بعبوديتهم وطاعتهم له، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلنَا إِلَى أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُون﴾ [الأنعام:٤٢].

- ليميز الله الخبيث من الطيب ويظهر فضل المؤمنين: ﴿مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران:١٧٩] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِين﴾ [العنكبوت:٣]، وقال تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِين﴾ [آل عمران:١٤٠].

خاتمة:

خلص البحث إلى التأكيد على عدة قضايا متصلة بالعدالة الإلهية والتكليف البشري، وهي:

إنَّ مظاهرَ البلاء والحروب والآلام والمصائب والأمراض سنن إلهية ملازمة لطبيعة الحياة الدنيا التي جعلها الله تعالى دارَ ابتلاءٍ وامتحان وليستْ دار قرارٍ، ودار تكليف وليست دار جزاء، فكل مظهر من مظاهر الآلام والمصائب مرتبط بالغاية الأساسية والحِكم الإلهية لهذه الدنيا، وهي الابتلاء والتمحيص والتمايز بين المؤمن وغيره، وبين الموقن والمكذِّب، وبين المجتهد والمتقاعس.

من أبرز مظاهر العدالة الإلهية أنَّ الله تعالى خلقَ الإنسانَ وزوَّدهُ بالإرادة الحرَّة التي هي مناط المسؤولية والمحاسبة، ثم نوَّع بألوان الامتحانات والابتلاءات، فالامتحان من الله تعالى للإنسان لا يرتبط بشخص أو جماعة أو مجتمع دون غيره، فكل إنسان مبتلى ومُصاب طالما أنه في الدار الدنيا بكل ما فيها من سنن وتكليفات ومسؤوليات، فالجوع والفقر والألم والخوف والقلق والأمراض والجراثيم والعدوى والموت وغيرها كلها قدر كوني ملازم لطبيعة الحياة وسننها لا يعفى منها إنسان عادي أو نبي مقرب أو ولي صالح كما لا يُعفى منها فاجر أو فاسق أو كافر وملحد.

النظر إلى العدالة الإلهية ينبغي ألا يقتصر على مظاهر الآلام والابتلاءات والمظالم والمصائب، بل لا بد من النظر إليها في ضوء ما يرتبط بها من تكليف ومسؤولية وحساب وجزاء وحِكم وسنن، فالحياة الدنيا دار امتحان واختبار يتنافس فيها الناس في فعل الخيرات والأعمال الحسنة، ويتدافع أهل الحق والباطل، ثم يكون هناك يوم حساب وجزاء يثيب الله فيه الطائعين الصالحين، ويحاسب المجرمين والظالمين.

الابتلاء وحده لا يحدد مصير الإنسان، وليس عنوانًا مجردًا على الحب أو العقوبة الإلهية، فالسنن الكونية تجري على الناس جميعًا، لا تبديل لسنة الله تعالى، بل يتبين ذلك من خلال موقف الإنسان من الابتلاءات والمحن، فالمؤمن يطمئن قلبه ويشعر بالثقة والسعادة لمعرفته هذه السنَّة، وغير المسلم يتقلب ولا يصبر، ويضطرب فيزداد عذابه النفسي في الدنيا قبل الآخرة، والحمد لله رب العالمين.



سقوطُ الحتميات ومآلاتُ الفكر الحركي الإسلامي

د. حسين عبد الهادي آل بكر



التنوع الحضاري نتيجة حتمية للتنوع الثقافي، فالثقافة هي المشكِّل الأساس للحضارة، ومنها ينبثق الأداء الأخلاقي الحضاري، فكلما كان الأداء الأخلاقي إيجابيًّا منسجمًا مع كرامة الإنسان وأمنه متسقًا مع العدل والسلام كانت الحضارة آمنةً مستقرةً مطردةً في الارتقاء.

في سياق حديثنا عن الحضارة يمكن القول بأنها تقوم على عاملين اثنين؛ **أولهما** عامل مادي، **وثانيهما** عامل أخلاقي سلوكي قيمي، فالحضارة تعني مجموع مدنية كل أمة وثقافتها، ونظرا لاختلاف الثقافة من أمة إلى أخرى استنادًا إلى الواقع المشاهد فإن لكل أمة حضارة تحمل خصائصها، وعليه فهناك مجموعة حضارات لا حضارة واحدة هي الحضارة الغربية فقط كما يروِّجُ بعضُ مفكِّري الغرب.

إن الأداء التِّقني يحتاج إلى أداء أخلاقي، وحينئذ يكون الناتج إيجابيًّا آمنًا، فإذا ضعف أو غاب الأداء الأخلاقي عن الأداء التِّقني فالناتج الحضاري سيكون سلبيًّا وربما مدمِّرًا، بينما إذا غاب أو ضعف الأداء المادي عن الأداء الأخلاقي فالناتج الحضاري سيكون أحلامًا وآمالًا ورسومًا نظرية وهمية لا روح فيها ولا حياة.

يحدثنا التاريخ عن حضارات قامت وأبدعت وفق معطيات زمانها بيد أنها اندثرت وبادت بخلل في أدائها أو خواء فيها، منها الحضارة البابلية والفرعونية والفارسية واليونانية والرومانية، ويحدثنا القرآن الكريم عن قوم عاد وثمود وغيرهم ممن أقاموا حضارات وأشادوا صروحًا عمرانية بيد أنهم ظلموا وطغوا وأفسدوا في الأرض؛ فانهارت دولهم وهوت صروحهم ولم تبق لهم باقية، يقول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩].

إن ما ذكره القرآن الكريم ونص عليه من هلاك الحضارات بسبب الظلم والفساد واختلال الأداء هو ما يكرره اليوم قادة الحضارة المادية الغربية والشرقية، وقد قدم لنا التاريخ المعاصر شهادات كثيرة من أفواه زعماء معروفين، وكلهم يؤكدون لنا أن أخطر ما يهدد المسيرة البشرية هو اختلال الأداء الحضاري واختلال العلاقة بين الإبداع التقني والأداء القيمي السلوكي، فها هو ميخائيل غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفييتي المندثر يقول في آخر سنوات الاتحاد: (رغم الانتصارات العلمية والتكنولوجية نجد نقصًا واضحًا في الكفاءة في استخدام المنجزات العلمية) ويقول: (لقد بدأ التدهور التدريجي في قيم شعبنا الإيديولوجية والمعنوية، وبدأ الفساد يسري في الأخلاقيات العامة) وقال أيضا: (مهمتنا اليوم أن نرفع روح الفرد، ونحترم عامله الداخلي، ونعطيه قوة معنوية ليكون مستقيما حي الضمير).

وتحدث عن وضع المرأة السوفييتية فقال: (عجزنا عن إيلاء اهتمامنا لحقوق المرأة الخاصة، ولدورها أمًّا

وربة منزل، لم يعد للمرأة وقت للقيام بواجباتها اليومية في المنزل وتربية الأطفال وإضافة جو أسري طيب...، لقد اكتشفنا الكثير من مشكلاتنا في سلوك الأطفال والشباب وفي معنوياتنا وثقافتنا، وهذه نتيجة متناقضة لرغبتنا سياسيًّا في مساواة المرأة بالرجل في كل شيء؛ لهذا نجري مناقشات حول دور المرأة في رسالتها النسائية البحتة)(١).

المنظومة الليبرالية

إذا أخذنا هذه المنظومة من خلال مقولة نهاية التاريخ، فإن هذا يعني أن الغرب في حالة من التفاؤل إلى درجة المبالغة، وإذا أخذناها من خلال نظرية صدام الحضارات فهذا يعني أن الغرب يعيش حالة حذر وقلق مستمر من المستقبل، وهاتان المقولتان من أهم وأبرز المقولات والأفكار التي صدرت عن الغرب في تفسير مستقبل التحولات العالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، واستقطبت اهتمامًا عالميًّا، وفتحت حوارات جادة في مختلف قارات العالم.

وقد كشف عن هاتين الحالتين زبغنيو بريجينسكي في كتابين من تأليفه، كان في الأول متفائلًا، وهو كتاب (الفشل الكبير: ميلاد وموت الشيوعية) الذي صدر عام ١٩٨٩م، وفي الثاني حذرًا قلقًا، وهو كتاب (الانقلاب: الاضطراب عشية القرن الواحد والعشرين) الذي صدر في عام ١٩٩٣م.

ويعبر عن هذا القلق كيشوري محبوباني من سنغافورة فيقول: (في العواصم الغربية الأساسية إحساس عميق بالقلق تجاه المستقبل، فالثقة بأن الغرب سيظل قوة مسيطرة في القرن الحادي والعشرين مثلما حدث في القرون الأربعة الماضية تخلي مكانها لإحساس بنُذُرِ الشر من قُوى مثل الإسلام الأصولي المنبعث ونهوض شرق آسيا، وانهيار روسيا وأوروبا الشرقية؛ مما قد يشكل تهديدًا حقيقيًّا للغرب) ويختم مقالته التي جاءت في معرض نقد صدام الحضارات بقوله: (على المرء أن يقف خارج الغرب ليرى كيف أن الغرب يتسبب في انهياره النسبي بيديه)(٢).

الغـرب والانبعـاث السياسـي على مسـتوى الإيديولوجيات والديانات

وبوضوح أكثر تلمس هذا القلق في التقرير الاستراتيجي السنوي للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، وهو تقرير رامسس (Ramsès) ١٩٩٥م(٣)، ولا يتسع المجال هنا لرصد كل الأفكار والآراء التي تكشف عن حالة القلق التي يعيشها الغرب تجاه مستقبله في العالم، لكن الآراء التي تكثر في هذه السنوات الأخيرة تخلص إلى أن أبرز المنظومات العالمية الكبرى تمر بتحولات ومراجعات، فالعالم بين منظومة انهيار هي الشيوعية، ومنظومة في حالة قلق هي الليبرالية، ومنظومة تعيش الانبعاث وهي الإسلام.

هذا على مستوى الإيديولوجيات، أما على مستوى الديانات فالحقائق تشير إلى أن الإسلام من بين الديانات الأخرى -المسيحية واليهودية والديانات الشرقية- هو الأكثر انتشارًا بين الأمم والشعوب في قارات العالم، وهذا ما يتوجس منه الغرب وأصحاب الديانات، ومن أبلغ هذا التوجس ما ورد في منشور البابا يوحنا بولس الثاني، الصادر في أواخر ١٩٩٠م، وفيه يحذر الغرب من أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي يتحدى انتشار المسيحية، وهناك تزايد في الإقبال على الإسلام، وانحسار في المناطق المسيحية في الشرق الأدنى وإفريقيا، وهناك جسور للإسلام تتزايد في جنوب أوروبا(٤).

(١) باختصار من كتاب البيريسترويكا ص ٩/ ١٨/ ١٣٨/ ٢٧٢ للرئيس الروسي ميخائيل غورباتشوف.

(٢) صدام الحضارات ص ٥٧.

(٣) جريدة الحياة (لندن)، العدد ١١٧٩٨-١٢ يونيو ١٩٩٥م.

(٤) الإسقاط في مناهج المستشرقين والمبشرين: د.شوقي أبو خليل، بيروت/ دار الفكر المعاصر، ١٩٩٥م، ص ١٠.

والظاهرة التي تلفت أنظار الغرب وتحيره هو النمو المتزايد للإسلام في داخل المجتمعات الغربية، وهي التي تخضع لدراسات مكثفة موسعة لمعرفة أسبابها، ومصدر الحيرة عند الغرب هو كيف لهؤلاء أن يتخلوا عن الحداثة بعد كل المنجزات الهائلة التي قدمتها الحضارة الغربية، ويذهبوا إلى الإسلام الذي يفتقد هذه الحداثة، وليست له من المنجزات الحضارية ما يقارن بما عند الغرب اليوم؟!

ومن جهة أخرى فالغرب الذي عمل عدة قرون على محاصرة الإسلام في عقر داره ومنعه من الانتشار والامتداد خارج محيطه ينتبه اليوم فإذا بالإسلام على أبوابه، يخترق حصون الحداثة والتقنية والتقدم، ويشهد على هذه الظاهرة كتاب من إيمان إلى آخر الذي صدر في النصف الثاني من عقد الثمانينات من هذا القرن في فرنسا وأثار ضجة في وقته في المجتمعات الغربية، وهو من تأليف الفرنسية ليزبت روشيه والمغربية فاطمة الشرقاوي، إذ أمضيتا ثلاث سنوات من البحث في أوروبا وأمريكا لمعرفة الأسباب التي تدفع الغربيين إلى الإقبال على اعتناق الإسلام.

بحسب دراسة المؤلفتين فإن الجميع يعتقد أن الإسلام يقدم الخلاص بعدما أصيبت الحضارات الغربية بتصدعات حولت الإنسان إلى مجرد تمثال، وقد ذكرت الدراسة أعداد الداخلين في الإسلام بالأرقام[(١)]. وتضيف أن ما يلفت نظر الباحثين أن الإسلام هو الديانة الوحيدة الأكثر توسعًا في هذا العصر بينما تتقلص الأديان الأخرى، وجاء في الكتاب أيضًا أنَّ موظفًا في الخطوط الفرنسية أخبرهما أن بين يديه الآن أربعين جواز سفر تعود لمواطنين فرنسيين اعتنقوا الإسلام أخيرًا، وأن هؤلاء حجزوا أماكن لأداء فريضة الحج، ومنذ تلك اللحظة -كما تقول الكاتبتان- قررنا أن نقوم ببحثنا في أوروبا وأمريكا، ومما جاء في الكتاب: (إن أهم ما توصلنا إليه أن الدوافع العقائدية لدى كل شخص أو لدى كل فئة كانت مختلفة من شخص لآخر ومن فئة لأخرى، وهذا يعكس الثراء العقائدي الذي في الإسلام)[(٢)].

هذه الحقائق من أهم أسباب الانشغال العالمي الواسع بقضايا الإسلام والفكر الإسلامي والعالم الإسلامي. وأما في العالم العربي والإسلامي فقد استحوذ الفكر الإسلامي على اهتمام واشتغال كل التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية التي يقلد كثير منها الغرب في اهتماماته ودراساته.

الفكر الإسلامي من التنظير إلى الحركة

بعد سقوط الحتمية الشيوعية وظهور الصحوة الإسلامية بوصفها خيارًا حضاريًّا لأمة بقيت في طي النسيان عقودًا، حدثت تطورات في المشروع الإسلامي عالميًّا، وهذا ما دفع الغرب لتجديد اهتمامه بدراسة الإسلام، خصوصا أن الفكر الإسلامي تخلص من حالة الجمود التي أصابته واندفع نحو الحركة على أرض الواقع، وأبدى اهتمامًا واسعًا بالقضايا العالمية المعاصرة، وكان من أبرز مظاهر التطور في الفكر الإسلامي انتقاله من العلماء إلى جماهير الأمة.

الفكر الإسلامي منظومة ثقافية حضارية تمثل مادة حيوية في الاشتغال الفكري على النطاق العالمي اليوم، وهو في هذا الجانب يتقدم على أهم المنظومات الثقافية والدينية والسياسية في العالم، فنحن نشاهد تحولات كبرى وانهيارات كبرى، وفي مقدمة هذه التحولات الثقافية انهيار المنظومة الشيوعية التي خرجت من دائرة الحداثة إلى دائرة التراث، تلك المنظومة التي قدمت نفسها إلى العالم عامة وللغرب خاصة بديلًا حضاريًّا عن الليبرالية الرأسمالية، ودخلت معها في حرب باردة خصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية.

إلى جانب هذا السقوط كان هناك اختيار حضاري

(١) الحركة الإسلامية ومعالم المنهج الحضاري ص ٢٥.

(٢) الحركة الإسلامية ومعالم المنهج الحضاري، ص ٢٥، زكي الميلاد، دار البيان العربي ١٩٩١م.

آخر هو الصحوة الإسلامية، وجد فيها روجيه غارودي الفرنسي ونخبة من مثقفي العالم العربي والإسلامي ما يعوضهم عن الشيوعية، وإلى جانب التحولات والانهيارات التي شهدتها قوى عالمية عدة كان هناك الانبعاث الإسلامي الآخذ بالنمو والاتساع على امتداد رقعة العالم الإسلامي، ذلك الانبعاث الذي أراد فوكوياما أن يقلل من أهميته في مقولة (نهاية التاريخ) الشهيرة، فرأى أنه لا جاذبية له خارج محيطه الإسلامي، ولا تأثير له على المستوى العالمي بعكس ما ذهب إليه هنتغتون في مقولته صدام الحضارات من أن الدين مركزي في العالم المعاصر، وأراد أن يلفت نظر الغرب إلى صعود الإسلام الذي قد يكون الأكثر خطرًا في صدام الحضارات مع الغرب مستقبلا[(١)]، الأمر الذي يراه إدوارد سعيد إحياء لروح الحرب الباردة حيث أصبح الإسلام هو العدو بدل الشيوعية[(٢)].

الفكر الإسلامي بين التراجع والانبعاث

بعد زمن طويل من الانحسار والتراجع الحضاري بات الاعتقاد عند أوساط عالمية كثيرة في الغرب والشرق وحتى بين المسلمين بأنه لا عودة للإسلام، خاصة بعد أن اكتسحت الحداثة والعلمانية العالم، ففي ظل هذا الاعتقاد الذي ما كان ليقبل الشك في نظر قائليه ظهر الانبعاث الإسلامي بزخم كبير ليفاجئ العالم ويعود إلى حلبة التاريخ المعاصر في أشد مراحله التاريخية حساسية، حيث الهزات العنيفة في كل جهات العالم، والمخاضات الخطيرة في كل جانب منه، في السياسة والفكر والاجتماع، والاقتصاد والإعلام والجغرافية والتقنيات والطب وغير ذلك، وهي المخاضات التي سبقت التحولات الحضارية المهمة.

والانبعاث الإسلامي الذي جاء مع هذه الأوضاع إنما جاء ليؤكد حضور الإسلام في هذا العالم مهما كانت مستويات التقدم التي وصل إليها، وأنه ليس في قدرة أحد -مهما كانت القوة التي يملكها- أن يعزل الإسلام أو يغيبه عن حركة التاريخ، وإن القناعة تتأكد من وقت لآخر في هذا العالم بأن الإسلام من الممكن أن يكون أحد الخيارات الحضارية العالمية البديلة كما عبر عنه المفكر الإسلامي الألماني مراد هوفمان في كتابه (الإسلام كبديل)[(٣)]، أو روجيه غارودي في كتابه (الإسلام دين المستقبل)[(٤)]، أو عزت بيجوفيتش في كتابه (الإسلام بين الشرق والغرب)[(٥)].

هذه الكتابات تكشف عن ظاهرة آخذة في النمو والاتساع داخل المجتمعات الغربية، إنها ظاهرة تستوقف اهتمام الغرب وتثير حالة من الحذر في طريقة التعامل معها، وهكذا يقف النظام العالمي اليوم بين منظومة تنهار هي الشيوعية وأخرى تتصاعد هي الإسلام.

انتقال المشروع الإسلامي إلى إدارة الحكم والدولة والمجتمع

خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين انتقل الفكر الإسلامي من مرحلة الدفاع عن الذات إلى مرحلة الهجوم، ولكن لم ينته القرن العشرين حتى وجد الفكر الإسلامي نفسه مدفوعا بطاقة قوية لاشتغالات فكرية جديدة، فرضتها عليه متغيرات المرحلة التي اتصفت بكثافة حوادثها وسرعة حركتها وخطر نوعيتها، فما كان من الفكر الإسلامي إلا أن توجه بأفكاره إلى هذه المرحلة، يتأمل تحدياتها وإشكالياتها ومتطلباتها وتساؤلاتها.

وقد أبدى الفكر الإسلامي استجابات عميقة لمتطلبات العصر، تلك الاستجابات التي لا يُضمن لهذا الفكر حضوره ومعاصرته ومواكبته إلا بها، وخصوصًا أن

(١) صدام الحضارات ص ٢٥.

(٢) صراع الحضارات أو خلافات في التعريف، جريدة الحياة (لندن)، العدد ١١٦٨٦، ١٧ فبراير ١٩٩٥م، إدوارد سعيد.

(٣) ترجمَ هذا الكتاب الأستاذ محمد مصطفى مازح ١٩٩٣ في بيروت، وكان المؤلف سفيرًا لألمانيا في المغرب.

(٤) صدر الكتاب عن دار الإيمان في بيروت، ترجمة عبد المجيد بارودي، ١٩٨٣.

(٥) صدر الكتاب عن دار الشروق بالقاهرة بالتعاون مع مجلة النور الكويتية ودار بافاريا الألمانية، ١٩٩٤م.

الأنظار كانت متوجهة إليه من كل الجهات بعد أن سجل حضورا واسعا على مستوى المشروع الإسلامي الذي انتقل إلى إدارة الحكم والدولة والمجتمع لأول مرة في التاريخ المعاصر، فكان موضع تساؤلات ومناظرات ومطارحات من كل الاتجاهات والتيارات من داخل العالم الإسلامي ومن الغرب ومن داخل الفكر الإسلامي نفسه، الذي أخذ ينظر إلى ذاته ويراجع ما عنده من إجابات وتطورات وبدائل، فاكتشف أنه أمام مرحلة دقيقة وحساسة لم يعدَّ نفسه لها فكريًّا ومعرفيًّا، وأنه بحاجة إلى أن يحرك طاقته الاجتهادية والتجديدية ليكون في مستوى المرحلة وتحدياتها واحتياجاتها الفكرية، ويستجيب لمنطقة الفراغ التي كشفت عنها المستجدات المعاصرة، فكانت محاولات الاجتهاد والتجديد والنقد والمراجعة والتأصيل بحثًا عن البدائل والتصورات الإسلامية في مختلف الميادين السياسة والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتربوية.

نتيجة لمسيرة التجديد البناء وصل حملة الفكر الإسلامي إلى إدارة المجتمع والدولة في بعض البلدان، ووجدوا أنهم أمام مهام فكرية ضخمة جدًّا بحاجة إلى وقت غير قليل لملاحقتها، فأوضاع البلاد كانت تتطلب إصلاحات جذرية وشاملة، وكانت مشكلات الواقع أكبر من التوصيف النظري والعملي.

وهكذا هو الحال مع التجارب الإسلامية الأخرى التي وإن لم تصل إلى مرحلة إدارة المجتمع والدولة إلا أنها انتقلت من طور السرية إلى طور العلنية والتعامل مع الواقع، ومن حركة الذات إلى الوجود الآخر المتعدد المختلف، وثمة فرق كبير بين أن يكون هذا الاختلاف سياسيا أو منهجيا في إطار المرجعية الفكرية الواحدة وبين أن يكون مع المخالف لك إيديولوجيًّا وفكريًّا.

إن الأوضاع التي عاشها الفكر الإسلامي في الفترة الأخيرة دفعته للاختيار بين أشكال العلاقات التي يريد أن يدخلها، وقد تعددت هذه الخيارات بين الانغلاق أو خيار الصدام أو خيار التعايش أو التلافي، وقد كانت توقعات المراقبين تشير إلى أن الصحوة الإسلامية سوف تصطدم بمحيطها نتيجة ما كان يمر به الواقع من متغيرات سريعة لم يوازها تجديد كاف في منظومة الأفكار عند الجماعات الإسلامية، ولكن مجموعة من حملة الفكر الإسلامي استطاعت أن تتعامل مع الواقع وتتعايش معه محافظة على نفسها ومتأقلمة مع المتغيرات التي تحيط بها.

وقد تطرق للحديث عن هذه القضية الأستاذ راشد الغنوشي في عام ١٩٨٢م في مقالة نشرها تحت عنوان (الفكر الإسلامي بين المثالية والواقعية)، فهو يعتقد أن العقلية المثالية تؤدي إلى العجز عن استيعاب الواقع وتوليد فكر إسلامي يقدم للمسلم وعيًا صحيحًا بذلك الواقع وقدرة على تسخير طاقاته لصالح مشروعه الإسلامي الحضاري[١].

هذا عن المتغيرات الذاتية في المشروع الإسلامي المعاصر التي انعكست على حركة الفكر الإسلامي، أما عن التغيرات الموضوعية فأبرزها أن العالم الإسلامي الذي كان يلفه النسيان عن الساحة العالمية، ويعيش في داخله حالات من الركود والجمود طوال عقود: انتقل مع أواخر السبعينات إلى وضع آخر مختلف، وأخذ في الانبعاث والنهوض حتى إنه يتصدر واجهة الاهتمامات العالمية، ويستقطب الاهتمام بصورة غير مسبوقة، فالأوضاع انتقلت من الركود إلى حركة لا تهدأ، والأحداث تلاحقت بسرعة، والجميع بدأ يتابع بحذر شديد.

هذه الأوضاع بعثت على تأملات وقراءات جديدة للواقع الإسلامي لتشخيصه وتقويمه، ولتحديد أولوياته واحتياجاته التي أكدت ضرورة تحريك الفكر الإسلامي نحو الاشتغال بالمتطلبات والحاجات الجديدة، فكانت تدفع نحو مسارات جديدة في حركة الفكر الإسلامي.

(١) محاور إسلامية، راشد الغنوشي، الخرطوم، بيت المعرفة ١٩٨٩م، ص٢٧.







المعيار الشرعي لطلب الشهادة

الشيخ: عبد العظيم عرنوس

حفظ النفس البشرية المؤمنة إحدى الكليات الخمس التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، فهي نفس ثمينة غالية، جدير بأن تحفظ من التلف ولا تُهدر بلا كبير فائدة، روى ابن حبان أنَّ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نظر يومًا إلى البيت فقال: (ما أعظمك وأعظم حرمتك! وللمؤمن أعظم عند الله حرمة منك وروى ابن حبان عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا جاء الرجل يعوده قال: «اللهم اشفِ عبدَك، ينكأ لك عدوًّا، أو يمشي لك إلى صلاة»[(١)].

وحياة المؤمن في سبيل الله غاية منشودة، وهي أشق وأصعب من الموت في سبيل الله، والحياة في سبيل الله أصل، والموت في سبيله استثناء، والذين يجيدون الحياة في سبيله هم الذين يحركون دفة النهضة والبناء وعمارة الأرض.

وكثير من المؤمنين المجاهدين يتشوفون ويتسابقون إلى الشهادة في سبيل الله دون أخذ الأهبة وإعداد العدة المستطاعة التي ترهب العدو وتوقع النكاية والإثخان فيه، هذا مع انعدام أخذ الحيطة والحذر، وتجاهل فقه الإقدام والإحجام، وإغفال الحيل الشرعية التي تخدع العدو، حتى الكذب الذي لا يُطبع عليه المؤمن وهو من الكبائر مرخص فيه في الحرب، وغير ذلك من أمور كثيرة تراعَى لحفظ النفس من الضياع والقتل.

والجهاد في سبيل الله إنما شرع ليحيا الناس حياة كريمة سعيدة هانئة، لا يخافون من العدوان عليهم، فيشيع الأمن والأمان في المجتمع المسلم، ويستطيع المرء أن يؤدي شعائر دينه وأوامر ربه دون خوف أو وجل، فالإقدام حيث يجب الإقدام واجب، والإحجام حيث يجب الإحجام واجب، وهذا يحتاج إلى موازنات وفقه دقيق وتغليب للمصالح على المفاسد، الأمر الذي يفتقده أغلب المجاهدين وقادتهم، قال معاوية لعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أعياني أن أعرف أشجاعٌ أنت أم جبانٌ؟ تُقدِم حتى أقولَ: مِنْ أشجعِ الناسِ، وتَجبن حتى أقولَ: مِن أجبنِ الناس) فقال: (شجاع إذا ما أمكنتني فرصة...، فإن لم تكن لي فرصة فجبان)[(٢)]. وكان العربي الجاهلي يدرك هذا بتجربته، قيل لعنترة: (أنت أشجع العرب وأشدها؟) قال: (لا) قيل: (فبماذا شاع لك هذا في الناس؟) قال: (كنت أُقْدِم إذا رأيت الإقدام عزمًا، وأحجم إذا رأيت الإحجام حزمًا، ولا أدخل إلا موضعًا أرى لي منه مخرجًا)[(٣)].

(١) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ج ٢، باب عيادة المريض. قال ابن حجر وشعيب الأرنؤوط: حسن.

(٢) الفوائد لابن القيم، ص (١٤٣)، دار الكتب العلمية، ط ١٩٧٣م.

(٣) رجال المعلقات العشر: مصطفى الغلاييني.

ومن نافلة القول أنّ الشهادة في سبيل الله وسيلة لإعلاء كلمة الله وإعزاز دينه، وليست غاية، قال المثنى بن حارثة في معركة الجسر: (هلك قوم جعلوا الشهادة غايتهم فحسب!).

والمؤمن ينال درجة الشهداء بنيته الصادقة وإن لم يصبها، روى مسلم عن سهل بن حنيف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من سأل الله الشهادة بصدق بلَّغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه»[1] قال العز بن عبد السلام: (قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٧٤]، فجعل الأجر العظيم للقتلى والغالبين، والغالب أفضل من القتيل لأنه حصّل مقاصد الجهاد، وليس القتيل مثابًا على القتل لأنه ليس من فعله، وإنما يثاب على تعرضه للقتل في نصرة الدين)[2].

الشهادة بذاتها ليست غاية، فلو كانت غاية فلِمَ أمر الله بأخذ الحيطة والحذر، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١]، ولِمَ شرعت صلاة الخوف إذًا، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ۗ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [النساء: ١٠٢] ولِمَ أمر الله بإعداد العدة، قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] ولِمَ كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يلبس الدرع والمغفر في الحرب؟ روى أبو داود (أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظاهرَ يومَ أُحُدٍ بينَ دِرعَينِ، أو لبسَ دِرعَينِ). ولماذا أقر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صحابته الذين بعثهم في سرية وقالوا له نحن الفرَّارون، فأشاد بهم بقوله «بل أنتم العكَّارون»، رواه الترمذي. هذا كله إن دل على شيء فإنما يدل دلالة واضحة على أن دماء المسلمين غالية، والتفريط في حماية الأنفس دونما كبير فائدة يُعَد جريمة عظيمة ترتكب في حق الدين والناس، فالنفس ملك لله وليست ملكًا للقادة أو للشخص نفسه، روى ابن ماجه بسند صحيح عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق».

حقوق المقاتلين على القادة:

مما سبق يتبين أن للمقاتلين حقوقًا على القادة، ومن أهمها الحفاظ على أرواحهم، يقول الدكتور محمد خير هيكل: (**الحفاظ على أرواح الجنود**: حول قيمة هذا الحق وأثره في تحقيق النصر يقول أحد قادة الحروب الحديثة مونتغمري: (القائد الذي يحرص ويُعنى أشد العناية بالمحافظة على أرواح رجاله يستطيع أن يحقق النصر بأقل الخسائر في الأرواح؛ لأنه يحصل على ثقة جنوده، وبذلك سيتبعونه عن إيمان وثقة راسخة) ويقول الشيخ تقي الدين النبهاني مبيِّنًا مكانة الجنود في الدولة وضرورة المحافظة عليهم: (يجب على الخليفة أن يقدر مكانة العسكريين العالية في الدولة سواء من حيث الدفاع عن البلاد أو من حيث بدء الكفار بالقتال؛ ولذلك يجب عليه وعلى الأمة كلها المحافظة على القوة العسكرية كما يحافظ الفرد على حبة عينه).

(١) رواه مسلم في صحيحه، باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى، رقم (١٥٧).
(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: العز بن عبد السلام، ج ١ فصل في بيان رتب المصالح.



هذا، وبدهي أنه لا يراد بالمحافظة على أرواح الجنود أو القوات العسكرية هو إبعادها عن خوض الحروب على الإطلاق حتى لا تتعرض لأي خطر، وإنما المراد هو عدم اللجوء إلى الحرب إلا على ضوء الأمور التالية:

أولًا: أن يكون لا مناص من خوض الحرب تبعًا لأسباب إعلان الجهاد في الإسلام.

ثانيًا: أن يكون القرار بخوض الحرب -بعد إعداد القوة التي ترهب العدو ما أمكن ذلك- كما قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] إذ مع إعداد هذه القوة الرهيبة يكون العدو بين خيارين -وكلاهما يحقق للجيش الإسلامي المحافظة على أرواح مقاتليه ما أمكن-:

- إما خيار الحرب بعد أن تكون الرهبة من القوة الإسلامية قد فعلت فعلها في نفوس العدو، فيندحر بأقل الخسائر.

- وإما خيار المفاوضات السلمية، والاستجابة في النهاية لمطالب المسلمين بما فيه مصلحة الدعوة الإسلامية ومصلحة الإنسانية جمعاء؛ وبذلك تتم المحافظة على أرواح المقاتلين.

ثالثًا: عدم تعريض المسلمين للمغامرات التي لا تعود على المسلمين بكبير فائدة.

رابعًا: ألَّا يكون الإقدام على الحرب لتمهيد الطريق أمام الدعوة إلا بعد تقدير الظفر فيها، يقول الإمام الشافعي فيما يجب على إمام المسلمين في هذا: (وجب عليه أن يدخل المسلمين بلاد المشركين في الأوقات التي لا يغرر بالمسلمين فيها، ويرجو أن ينال الظفر من العدو).

ومن أجل المحافظة على أرواح الجنود كان عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يكتب إلى عماله: (لا تستعملوا البراء بن مالك على جيش من جيوش المسلمين)؛ وذلك أنه كان شديد الجرأة ويقتحم في المهالك، فإذا وضعت القيادة في يده ربما حمل الجيش على عمليات تزهق فيها أرواح كثيرة، وكان عمر بن الخطاب لشدة حرصه على أرواح جنوده يقول: (والذي نفسي بيده ما يسرني أن تفتحوا مدينة فيها أربعة آلاف مقاتل بتضييع رجل مسلم).

ولا عجب أن يحرص عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أرواح جنوده، وهو غرسة من غراس النبوة في هذا المجال وفي كل مجال حميد، وقد كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بادي الحرص على جنوده من أي أذى قد يصيبهم به العدو، ومما يُذكر في هذا ما جاء في صحيح مسلم من أخبار غزوة الخندق أنَّ فتى كان (يستأذن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنصاف النهار، فيرجع إلى أهله، فاستأذنه يومًا، فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خذ عليك سلاحك؛ فإني أخشى عليك قريظة» هذا ما يتعلق بالمحافظة على أرواح المقاتلين في الجيش الإسلامي)[1].

التعرض للشهادة وطلبها

مما لا شك فيه أن الشهيد منزلته عظيمة عند الله، والقرآن الكريم قد نوه وأشاد بمنزلة الشهداء، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفاض في أحاديث كثيرة بما أعد الله لهم بل إنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تمنى أن يغزو مرارًا فيقتل، وقد وضع الفقهاء شروطا وضوابط لجواز التعرض للشهادة وطلبها، ووزنوا الأمر بالموازين الدقيقة التي تحقق المقصد من ورائها بما يعود بالنفع على الأمة، ومن ذلك مسألة حمل الفرد على العدد الكثير من الأعداء، قال ابن حجر في الفتح: (وأما

(١) الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، ج ٢ ص ١١٢٥.

مسألة حمل الواحد على العدد الكثير من العدو فصرح الجمهور بأنه إن كان لفرط شجاعته وظنه أنه يرهب العدو بذلك أو يجرّئ المسلمين عليهم أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حسن، ومتى كان مجرد تهور فممنوع ولا سيما إن ترتب على ذلك وهن في المسلمين، والله أعلم)[1].

وجاء في شرح السير الكبير للسرخسي: (لا بأس بأن يحمل الرجل وحده وإن ظن أنه يُقتل إذا كان يرى أنه يصنع شيئًا يَقتل أو يَجرح أو يَهزِم، فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله ﷺ يوم أحد ومدحهم على ذلك، فأما إذا كان يعلم أنه لا ينكي فيهم فإنه لا يحل له أن يحمل عليهم لأنه لا يحصل بحملته شيء مما يرجع إلى إعزاز الدين، ولكنه يُقتل فقط، وقد قال الله تعالى: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ [النساء: ٢٩])[2]. فالشرط عند الفقهاء غلبة الظن بإيقاع النكاية في الأعداء وترهيبهم والتأثير بهم.

قال القرطبي: (اختلف العلماء في اقتحام الرجل في الحرب وحمله على العدو وحده، فقال القاسم بن مخيمرة والقاسم بن محمد وعبد الملك من علمائنا: لا بأس أن يحمل الرجل وحده على الجيش العظيم إذا كان فيه قوة، وكان لله بنيّة خالصة، فإن لم تكن فيه قوة فذلك من التهلكة. وقال ابن خويز منداد: فأما أن يحمل الرجل على مائة أو على جملة العسكر أو جماعة اللصوص والمحاربين والخوارج فلذلك حالتان؛ إن علم وغلب على ظنه أنْ سيَقتل من حمل عليه وينجو فحسن، وكذلك لو علم وغلب على ظنه أن يُقتَل ولكن سينكي نكاية أو سيبلي أو يؤثر أثرًا ينتفع به المسلمون فجائز أيضًا، وقد بلغني أن عسكر المسلمين لما لقي الفرس نفرت خيل المسلمين من الفيلة، فعمد رجل منهم فصنع فيلًا من طين وأنَّس به فرسه حتى ألفه، فلما أصبح لم ينفر فرسه من الفيل فحمل على الفيل الذي كان يَقْدُمُها فقيل له: إنه قاتلك، فقال: لا ضير أن أُقتل ويُفتح للمسلمين) ثم استدل القرطبي بفعل البراء بن مالك يوم اليمامة لما تحصنت بنو حنيفة بالحديقة، فقال: (ضعوني في الجحفة وألقوني إليهم، ففعلوا وقاتلهم وحده وفتح الباب).

ونُقل عن محمد بن الحسن: (لو حمل رجل واحد على ألف رجل من المشركين وهو وحده، لم يكن بذلك بأس إذا كان يطمع في نجاة أو نكاية في العدو، فإن لم يكن كذلك فهو مكروه لأنه عرض نفسه للتلف في غير منفعة للمسلمين، فإن كان قصده تجرئة المسلمين عليهم حتى يصنعوا مثل صنيعه فلا يبعد جوازه، ولأن فيه منفعةً للمسلمين على بعض الوجوه، وإن كان قصده إرهاب العدو وليعلم صلابة المسلمين في الدين فلا يبعد جوازه، وإذا كان فيه نفع للمسلمين فتلفت نفسه لإعزاز دين الله وتوهين الكفر فهو المقام الشريف الذي مدح الله به المؤمنين في قوله: ﴿إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ...﴾ الآية [التوبة: ١١١])[3].

وفي طبقات الشافعية قال العز بن عبد السلام: (والمخاطرة بالنفوس مشروعة في إعزاز الدين؛ ولذلك يجوز للبطل من المسلمين أن ينغمر في صفوف المشركين، ومن قال بأن التغرير بالنفوس لا يجوز فقد بَعُد عن الحق ونأى عن الصواب، وعلى الجملة فمن آثر الله على نفسه

(١) فتح الباري لابن حجر، ج ٨، باب قوله تعالى ﴿وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾.

(٢) شرح السير الكبير: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، ج ١، باب من يحل له الخمس والصدقة.

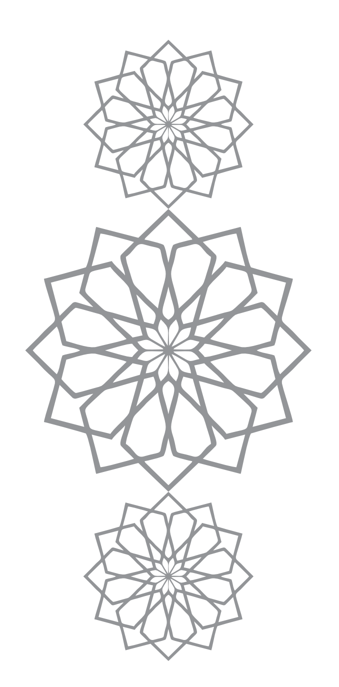
(٣) الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، بتصرف.

آثره الله)[١] وهذا كما سبق بشرط إيقاع النكاية وإضعاف شوكة الكفار لتكون كلمة الله هي العليا، وهذا ما يؤكد وجود غايات ومقاصد جليلة من وراء استحباب أو وجوب التعرض للشهادة.

وقد ترد شبهة المغامرة بسبب حديث صاحب التمرات المشهور في غزوة بدر، ففيما روى مسلم عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُومُوا إِلَى جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ»، قَالَ: يَقُولُ عُمَيْرُ بْنُ الْحُمَامِ الْأَنْصَارِيُّ: (يَا رَسُولَ اللهِ، جَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ؟) قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: (بَخٍ بَخٍ)، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا يَحْمِلُكَ عَلَى قَوْلِكَ بَخٍ بَخٍ؟» قَالَ: (لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا رَجَاءَةَ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا)، قَالَ: «فَإِنَّكَ مِنْ أَهْلِهَا»، فَأَخْرَجَ تَمَرَاتٍ مِنْ قَرَنِهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ مِنْهُنَّ، ثُمَّ قَالَ: لَئِنْ أَنَا حَيِيتُ حَتَّى آكُلَ تَمَرَاتِي هَذِهِ إِنَّهَا لَحَيَاةٌ طَوِيلَةٌ، قَالَ: فَرَمَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ التَّمْرِ، ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ)[٢].

والذي يدحض هذه الشبهة أن الموقف والمجال كان موقف إقدام وإظهار للبطولة وإرهاب للعدو بتحفيز وتحريض من الرسول القائد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالحذر الحذر من التهور والتعجل في طلب الشهادة دون ثمرة تُرتجى ولا غايات شريفة من ورائها.

وليس في شيء مما ذكرنا التهوين من منزلة الشهادة ومكانة الشهداء العالية عند الله، أو الغض ممن بذلوا أرواحهم في سبيل الله، بل الغاية والغرض تبيان اللبس الذي قد يقع في بعض الأذهان ويوهم أن طلب الشهادة هو الأصل؛ بل المقصد الأسمى والأصل الأصيل من رسالة السماء هو العيش والمجاهدة لتحقيق عبادة الله وتحكيم منهجه وشريعته في الأرض سواء تحقق ذلك بالموت في سبيل الله عندما يتطلب الأمر، أو بالحياة والعيش في سبيل الله، فكلاهما مطلوب، والظرف هو الذي يحكم أيهما أرجح في وقته، فالله سبحانه لم يفرض القتال إلا بقدر الحاجة إليه؛ الأمر الذي يستدعي جهوزية الأمة في كل وقت وظرف وحينٍ للدفاع عن دين الله تعالى، وألا تكون الغاية هي الموت فحسب دون تحقيق الغايات المنشودة.



(١) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ج ٨.

(٢) صحيح مسلم، ج ٣، باب ثبوت الجنة للشهيد.



الاقتصاد الإسلامي باب من أبواب الدعوة إلى الله تعالى

د. وليد محمد حنيفي



تعاني معظم النظم الاقتصادية الوضعية العديد من المشكلات العملية والأخلاقية نتيجةً لعولمة الربا والنظر إلى المال على أنه غاية الحياة، وعدم رؤية الإنسان إنسانًا يستحق المساعدة والتعامل معه بأخلاق عالية، إنَّ الإنسان محور الحياة فكيف تستغله النظم الاقتصادية الوضعية؟!

لقد رأينا كيف انهار النظام الاقتصادي الاشتراكي الشيوعي في القرن الماضي، وها هو ذا النظام الاقتصادي الرأسمالي اليوم يعاني من سكرات الموت؛ ونتيجة لذلك بدأ العالم يبحث عن ملاذ اقتصادي آمن بديلًا عن النظام الربوي المعاصر ليُنقذ البشرية ويُسعدها، ويجعل الإنسان محور الحياة الحقيقي دون استغلاله، تأتي هذه المقالة نتيجةً لإفلاس المنظومات الوضعية من القيم والأخلاق والمبادئ وتوجُّهِ العالم إلى مبادئ وقيم وأخلاق الإسلام العظيم، وهذا ما يعطينا فرصة للدعوة إلى الإسلام من باب الاقتصاد الإسلامي الذي أبدى العالم اهتمامًا واسعًا به.

إن أبواب الدعوة إلى الله تعالى كثيرة منها الاقتصاد الإسلامي، فما تعريف الاقتصاد الإسلامي، وكيف للاقتصاد أن يكون بابًا من أبواب الدعوة إلى الله تعالى؟ وما المبادئ والقيم التي ينطلق منها التاجر الداعية؟ وما الفرق بين الأخلاق الإسلامية والأخلاق النفعية.

أولًا- تعريف الاقتصاد:

لغةً: الوسطية، والاعتدال، والاستقامة[١]. واصطلاحًا وَفقًا للدكتور محمد شوقي الفنجري: (هو ما يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقًا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية)»[٢]. وعرفه د. عبد الله بن عبد المحسن الطريفي بأنه (العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته)[٣] فتبيَّن من التعريفات أن الاقتصاد الإسلامي هو توجيه الأنشطة الاقتصادية بناء على أصول إسلامية.

ثانيًا- كيف يكون الاقتصاد الإسلامي بابًا للدعوة إلى الله؟

(أثبت التاريخ أن كثيراً من البلاد الإسلامية التي

(١) المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، باب: قصد، ج٤، ص١٧٩٢، المؤلف: د. محمد حسن حسن جبل الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م. عدد الأجزاء:٤. تاج العروس من جواهر القاموس، باب: قصد، ج٩، ص٣٦، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

(٢) الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد شوقي الفنجري، ص١٢، دار الشروق/ القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.

(٣) الاقتصاد الإسلامي، د. عبد الله بن عبد المحسن الطريفي، ص١٨، توزيع مؤسسة الجريسي، ط١١، ٢٠٠٩م.

نعرفها اليوم لم يدخلها جيش مسلم، ولكنها دخلت الإسلام بتأثير التجار المسلمين وأمثالهم من الناس الذين لم يكونوا علماء ولا دعاة محترفين، وإنما أحبهم الناس لما رأوا فيهم من صدق الإيمان وحسن الخلق وحب الخير للناس، فكانوا أسوة حسنة، وأحب الناس دينهم بحبهم، ودخلوا فيه أفرادًا وجماعات. هكذا دخل الإسلام إلى ماليزيا وأندونيسيا والفلبين وغيرها من بلدان شرق آسيا بوساطة تجار حضرموت وأمثالهم ممن جاؤوا من جنوب اليمن ضاربين في الأرض مبتغين من فضل الله)[1] يقول الدكتور شوقي أبو خليل: (وصل الإسلام سواحل الهند الجنوبية الغربية (مِليبار) عن طريق التجار المسلمين ابتداءً من القرن الأول الهجري، حيث نشطت التجارة بسبب سيطرة المسلمين على البحار)[2].

نرى من خلال ما سبق أن التاجر الداعية كان سببًا رئيسًا في كسب قلوب الناس من خلال زرع الثقة عندهم لتبنيه الفضائل الأخلاقية في كل تعاملاته الاقتصادية ومع مختلف الأجناس من الناس؛ وذلك من أجل إيجاد الثقة وارتفاع مستوى أدائه من خلال صدق معاملته وقوله وفعله وجودة بضاعته وبعده عن غش الناس، وقد كان مصدر تلك الأخلاق دينهم الإسلام، الذي يأمرهم بحسن الخلق والبر والمعروف، وينهاهم عن الشرور والمنكرات وسيء الأخلاق.

إن تعامل التجار المسلمين مع سكان تلك البلاد بصدق وأمانة وما رآه الناس منهم من صدق وطهارة ونظافة وأدب دفع الشعوب إلى التساؤل عن دينهم، وعما يحملهم على الفضائل والإنصاف في حين أنهم رعايا الدولة الأقوى في العالم حينها، وعند معرفة تلك الشعوب أن الإسلام هو ما يحرك التاجر المسلم ويدفعه لالتزام الفضائل دخلوا في دين الله أفواجًا، فبقيت هذه منقبةً للتجار تُذكر لهم وحسنة سجلها التاريخ في أنصع صفحاته بأنهم في يوم من الأيام كانوا سببًا في دخول الإسلام إلى بلدان ودول ومساحات واسعة من الأقاليم، وذلك عن طريق اقتصادهم الذي تمثلوا فيه الإسلام.

إن الفضائل الأخلاقية للتاجر المسلم كما تكون بابًا للدعوة إلى الله فإن لها دورا في زيادة كفاءة أداء الوحدة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي؛ لأن قيام الوحدة الاقتصادية على أساس الفضائل الأخلاقية يسهم في ارتفاع مستوى الثقة على مختلف الجوانب الاقتصادية، والعكس صحيح، فعندما تنعدم الفضائل والأخلاق عند التاجر تكثر أساليب الغش وفنونه واحتكار السلع الأساسية للناس وبيع المواد الفاسدة، فينعكس ذلك سلبا على النمو الاقتصادي.

إن حرص التاجر على جني المال من أي طريق كان دون النظر لحله وحرمته ناتجٌ عن الجشع والأنانية وتبلد الحس وارتفاع قيمة المال في نظره على رتبة الإنسان، وهذه النظرة هي ما جاء النظام الاقتصادي الإسلامي لتغييرها، فالإسلام يجعل الهدف من التجارة والاقتصاد الإنسان وكرامته وخدمته، وليس المال وجمعه على حساب الإنسانية، وقد أشار الشيخ يوسف القرضاوي إلى هذا المعنى عندما تحدث عن أبرز ما يميز نظام التداول التجاري في الإسلام فقال: (جملة من المبادئ والقيم

(١) سنن قيام الحضارات وسقوطها، عبد اللطيف بن محمد بن عبد العزيز الحميدان، ص١٣٦، العبيكان–السعودية، ط١، ٢٠١٧م.

(٢) أطلس دول العالم الإسلامي، د. شوقي أبو خليل، ص١٨٥، دار الفكر – دمشق، ط٢، ٢٠٠٣م.

الأخلاقية والدينية والإنسانية تعتبر ركائز أساسية لبناء سوق إسلامية نظيفة ملتزمة بالمُثُل العليا)[١].

ثالثًا- القيم والمبادئ التي ينطلق منها التاجر الداعية:

من أهم المبادئ والقيم التي ينبغي أن يتخلق بها التاجر الداعية حتى يكون داعية بحاله قبل قاله: ١- الصدق، ٢- الأمانة، ٣- النصيحة، ٤- السماحة.

الصدق:

الصدق رأس أخلاق المؤمن، يأتي في مقدمة قِيَم التبادل التجاري وأبرز خصائص المؤمنين بل خصائص النبيين، فعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ»[٢] والصدق هو: (القول المطابق للواقع والحقيقة)[٣].

ولا يقوم الدين بغير صدق ولا تستقر دنيا، وعكسه الكذب الذي هو رأس شُعب النفاق وخصال المنافقين وآفة الأسواق التجارية في عالمنا اليوم، إذ بالكذب يخدع الناس ويلبس الحق بالباطل ويشيع الغش والمكر، فالكذب آفة تجار الدينا، الذين شغلهم الربح الأدنى عن الربح الأعلى، وألهتهم المكاسب الفانية عن المآثر الباقية، وهم الذين حذرهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (حين خرج يومًا، فَرَأَى النَّاسَ يَتَبَايَعُونَ، فَقَالَ: (يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ) فَاسْتَجَابُوا لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنَّ التُّجَّارَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ فُجَّارًا إِلاَّ مَنْ اتَّقَى اللهَ وَبَرَّ وَصَدَقَ»[٤].

الأمانة:

من القِيَم المرتبطة بالصدق المتمة له الأمانة، وهي (خُلُقٌ ثابت في النفس يعف به الإنسان عما ليس له به حق)[٥] والأمانة خُلقٌ من أخلاق الإيمان، فقد وصف الله المؤمنين المفلحين بقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: آية٨]، وجاء من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ اللهُ: «أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا»[٦].

النصيحة:

مما يكمل قيمة الصدق والأمانة ويؤكدها لنا النصيحة، وهي: (كلمة يعبر بها عن جملة إرادة الخير للمنصوح له)[٧] وقد جعلها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدين كله حين قال فيما رواه تَمِيمٌ الدَّارِيُّ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه

(١) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، ص٢٦٤، دار وهبة/ القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.

(٢) الجامع الكبير - سنن الترمذي، رقم: ١٢٠٩، باب ما جاء في التجار، ج٢، ص٥٠٦، وقال: حديث حسن، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.

(٣) الأخلاق الإسلامية وأسسها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ص٥٢٦، دار القلم- دمشق، ط٥، ١٩٩٩م.

(٤) الجامع الكبير - سنن الترمذي، برقم: ١٢١٠، باب: ما جاء في التجار، ج٢، ص٥٠٦، حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٥) الأخلاق الإسلامية وأسسها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ص٦٤٥.

(٦) المستدرك على الصحيحين، رقم: ٢٣٢٢، باب: وأما حديث معمر بن راشد، ج٢، ص٦٠، حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

(٧) معالم السنن، ج٤، ص١٢٥، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، الناشر:



قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»[(١)].

السماحة:

من القيم الخُلُقية المطلوبة من التاجر المسلم السماحة[(٢)] والتجاوز والتيسير والبُعد عن المشاحنة وما شابهها من أخلاق السوء التي تسود الأسواق، جاء من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ:



قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَحِمَ اللهُ عَبْدًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ، سَمْحًا إِذَا اشْتَرَى، سَمْحًا إِذَا اقْتَضَى»[(٣)]



وعن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:«أَفْضَلُ الْمُؤْمِنِينَ رَجُلٌ سَمْحُ الْبَيْعِ، سَمْحُ الشِّرَاءِ، سَمْحُ الْقَضَاءِ، سَمْحُ الِاقْتِضَاءِ»[(٤)]

ومن السماحة إنظار المدين المعسر، وإعطاؤه فرصة أو أكثر لكي يرتب أموره ويقدر على الوفاء بالتزامه[(٥)]، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

رابعًا- الفرق بين الأخلاق الإسلامية والأخلاق النفعية:

ونحن إذ نتكلم عن هذه المعايير الأخلاقية الإسلامية، علينا أن نفرق بين الأخلاق الإسلامية التي مبعثها الدين والإيمان والعقيدة التي فيها الرحمة والسماحة والصدق والنصيحة والبعد عن كل غرر وجهالة وغش، وبين العقلية التجارية التي مناطها النفعية واسترباح المال وينعدم فيها كل خلق إسلامي سَنِّي.



فتجار المادة والنفعية اليوم لا هَمَّ لهم إلا الحصول على الربح، ولا يفهمون إلا لغة الأرقام، ولا هَمَّ له إلا ابتلاع السوق وهزيمة المنافسين واقتناص الأموال بأي وسيلة كانت وتحقيق أكبر عائد من الأرباح والفوائد، هذا بغض النظر عن الأساليب التي تُتبع والطرق التي تُسلك في جني الأموال، لا يحسبون في ذلك حسابا لآخرتهم ولا لوقوفهم بين يدي الله، على العكس من المؤمن الذي يعلم أنه سيقف بين يدي الله ويحاسب على كل صغيرة وكبيرة.



المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م.

(١) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رقم: ٥٥، ج١، ص٧٤، المؤلف: مسلم بن الحجاج (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

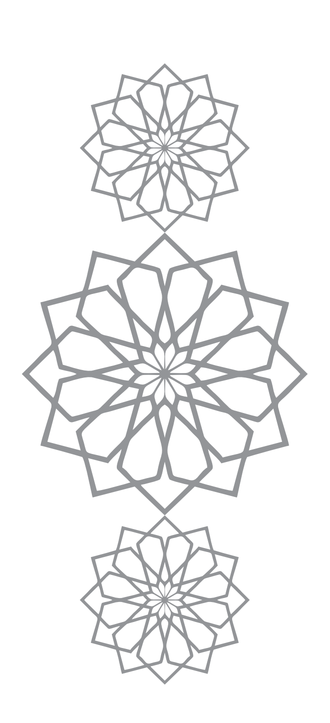
(٢) المُسامحة في اللغة:» المُساهلة. وتسامحوا: تساهلوا». الصحاح: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

(٣) سنن ابن ماجه، ت الأرنؤوط، رقم:٢٢٠٣، باب: السماحة في البيع، ج٣، ص٣٢١، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، رقم:٧٥٤٤، باب: من اسمه محمد، ج٧، ص٢٩٧، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد وآخر، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

(٥) دور القيم والأخلاق في ضبط التداول في السوق الإسلامي: محمود عبد الكريم.

خاتمة:



إنَّ ما سبق يدل على ضرورة تثقيف المسلم عمومًا والتاجر خصوصًا ورجال القرار الاقتصادي تثقيفًا جيدًا من خلال إقامة دورات وبرامج دورية في الجانب الأخلاقي في الاقتصادي الإسلامي؛ لكي يكونوا نماذج حية على أرض السوق والواقع في الدعوة إلى الله تبارك وتعالى من خلال نوافذ الاقتصاد، التي تمُكّنُ بناء الأمة انطلاقًا من تعاليم دينها وشريعة ربها السمحة والالتزام بها، فعالمنا ينتظر عودة شرع الله في البيع والشراء، والبشرية تنتظر عودة الحكم بالقواعد الاقتصادية الصحيحة -على مستوى الاقتصاد الكلي- خصوصًا مع الإقبال العالمي على الاقتصاد الإسلامي باعتباره أكثر الأنظمة المالية أمنًا وإنتاجية وسرعة في النمو، بل هو الأكثر قدرة على التعامل مع مشكلات الاقتصاد العصري، والسؤال الأهم: كم عدد الذين تأثروا بتجار المسلمين اليوم من خلال تعاملاتهم وأخلاقهم؟! كن أنت أخي التاجر ذلك الداعية الذي يدعو إلى دين ربه بأخلاقه ومعاملاته.





المجلس الإسلامي السوري

SURİYELİ İSLAM KONSEYİ | SYRIAN ISLAMIC COUNCIL

مع بداية الثورة السورية المباركة تشكلت في الداخل السوري الهيئات والروابط الشرعية لتسد الفراغ الحاصل من غياب مؤسسات الدولة وانحسارها في المناطق المحررة، على صعيد آخر شهد عام ٢٠١١ مبادرات لإيجاد كيان جامع موحِّد من قبل العلماء والروابط التي أجبرها النظام على الاغتراب.. وعلى خطى التوحيد اجتمع نحو ٤٠ رابطة وهيئة شرعية في منتصف نيسان ٢٠١٤، ليعلنوا تأسيس «المجلس الإسلامي السوري»، الذي ضم العلماء والهيئات الشرعية والروابط العلمية السورية، ليكون قرارًا مشتركًا يعبر عن إرادة موحدة لرموز المدارس الفكرية الإسلامية المعتدلة في سوريا .

الهوية

هيئة مرجعية شرعية وسطية سورية، تسعى إلى جمع كلمة العلماء والدعاة وممثلي الكيانات الشرعية، وتوجيه الشعب السوري، وإيجاد الحلول الشرعية لمشكلاته وقضاياه، والحفاظ على هويته ومسار ثورته.

الرسالة

ترسيخ المشروع الإسلامي وتفعيل دور المؤسسة الدينية في المجتمع السوري.

الرؤية

تمكين المرجعية الإسلامية للشعب السوري من الاضطلاع بدورها الريادي في المجتمع.





info@sy-sic.com

www.sy-sic.com syrian_ic

syrianislamiccouncil